وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945– قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: علم الاجتماع

المشكلات الاجتماعية والمهنية للمرأة العاملة في الفضاءات التجارية

- قالمة -

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع تنظيم وعمل

إنجاز الطالبة:

بوجنانة آمنة

تحت إشراف الدكتور:

د. جاهمي عبد العزيز

السنة الجامعية: 2019 ـ 2020

شكر وتقدير

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل المشرف على هذه الرسالة الدكتور (جمال الدين عبد العزيز) الذي بذل الكثير من الجهد والعناء لتحسين هذا البحث وإخراجه إلى خير الوجود بصورة مرضية فكان منه التوجيه والمتابعة والقراءة والتعديل، حرصا منه أن يصل البحث إلى أفضل مرحلة من مراحل إخراجه. ويجدر بنا هنا في هذا المقام أن نشيد برحابة صدره وصبره، مما كان له أكبر الأثر في مجاراة الكثير من العقبات التي واجهت هذا البحث فنسأل الله العلي القدير أن يجزيه عنا خير الجزاء كما نقدم شكرنا و تقديرنا لأعضاء اللجنة المناقشة المحترمة.

الإهداء

الحمد لله الذي أكرمني بهذا الإنجاز المتواضع والذي أهديه إلى
التي ربتني وضحت من أجلي دون كلل أو ملل
إلى من سلكت بي دروب الحياة الوعرة بالكبرياء والشموخ
إلى القلب الكبير الذي شملني بأسمى آيات الحب
والحنان
إلى من بخلت على نفسها الراحة لأنعم بها وخضت بي
طريق النجاح بدعائها
إلى التي لن أوفيها حقها مهما قلت ومهما فعلت
إلى الغالية أمي الحبيبة "جهيدة" أطال الله في عمرها وأدامه
الله فوق رؤوسنا
إلى من رحل عن الدنيا دون وداع ولا رجعة
إلى من غطى الترابُ جسده وحرمني الدهر من
نبرات صوته
إلى من غاب عن عيني وبقي في قلبي
إلى من نقش اسمه في روحي وكلماته في عروقي
إلى العزيز على قلبي أبي "بلقاسم" رحمه الله واسكنه
جنات الفردوس ....آمين وألهمني الصبر على فراقه
إلى رمز الحنان إلى الأعزاء على قلبي إخوتي أدامهم الله
لي.
إلى كل صدقاتي ...

فهرس محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ- ب
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
المبحث الأول: الإشكالية وتحديد المفاهيم	04
المطلب الأول: إشكالية الدراسة	04
المطلب الثاني: تحديد المفاهيم	05
الفرع الأول: مفهوم المشكلات الاجتماعية	05
الفرع الثاني: مفهوم المشكلات الأسرية	06
الفرع الثالث: مفهوم المشكلات المهنية	08
الفرع الرابع: مفهوم المرأة العاملة	09
الفرع الخامس: مفهوم الفضاءات التجارية	10
المبحث الثاني: أسباب وأهمية وأهداف الدراسة	11
المطلب الأول: أسباب اختيار الموضوع	11
المطلب الثاني: أهمية الدراسة وأهدافها	11
المبحث الثالث: مجالات الدراسة ومناهجها وأدواتها	11
المطلب الأول: مجالات الدراسة	11
الفرع الأول: المجال الزماني	11
الفرع الثاني: المجال المكاني	12
الفرع الثالث: المجال البشري (مجتمع الدراسة والعينة)	12
المطلب الثاني :مناهج وأدوات الدراسة	12
الفرع الأول: مناهج الدراسة	12
الفرع الثاني: أدوات الدراسة	12
المبحث الرابع: بعض الدراسات السابقة	13

المطلب الأول: بعض الدراسات العربية	13
المطلب الثاني: بعض الدراسات الجزائرية	14
المبحث الخامس: بعض المقاربات النظرية لعمل المرأة	18
المطلب الأول: مقاربتي الوظيفية والليبرالية	18
المطلب الثاني: مقاربتي المساواة بين الجنسين والنظرية المركسية	20
المطلب الثالث: مقاربتي النسوية الليبرالية والنسوية المعاصرة	21
المطلب الرابع: مقاربة نظرية الحاجات	23
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: عمل المرأة في بعض المجتمعات الغربية و العربية والوطنية	
المبحث الأول: عمل المرأة في بعض المجتمعات الغربية	28
المبحث الثاني: عمل المرأة في بعض المجتمعات العربية	30
المبحث الثالث: عمل المرأة في المجتمع الجزائري في سياقه التاريخي	33
خلاصة الفصل	41
الفصل الثالث: مكانة المرأة في الديانات السماوية وبعض المواثيق والتشريعات	
المبحث الأول: مكانة المرأة العاملة في الديانات السماوية	43
المطلب الأول: مكانة المرأة العاملة في الديانة اليهودية	43
المطلب الثاني: مكانة المرأة العاملة في الديانة المسيحية	43
المطلب الثالث: مكانة المرأة العاملة في الإسلام	44
المبحث الثاني: عمل المرأة في بعض المواثيق والتشريعات الدولية	49
المبحث الثالث: عمل المرأة في بعض المواثيق والتشريعات الجزائرية	52
خلاصة الفصل	56
الفصل الرابع : عوامل عمل المرأة وأثاره	
المبحث الأول: عوامل عمل المرأة	58
المطلب الأول: عوامل اقتصادية	58
المطلب الثاني: عوامل اجتماعية	61

المطلب الثالث: عوامل شخصية	63
المطلب الرابع: عوامل سياسية	64
المبحث الثاني: الآثار الايجابية لعمل المرأة	64
المبحث الثالث: الآثار السلبية لعمل المرأة	67
خلاصة الفصل	70
الفصل الخامس: مشكلات المرأة العاملة	
المبحث الأول: المشكلات الاجتماعية	72
المطلب الأول: مشكلات تتعلق بالتقليد والقيم	72
المطلب الثاني: المعوقات الاجتماعية والثقافية لعمل المرأة	76
المطلب الثالث: المكانة الاجتماعية لعمل المرأة في المجتمع	77
المبحث الثاني: المشكلات الأسرية	78
المطلب الأول: مشكلة تربية الأطفال	78
المطلب الثاني: تعارض بين الواجبات المنزلية والواجبات المهنية	79
المطلب الثالث: تأزم الحياة الزوجية للمرأة العاملة	81
المبحث الثالث: المشكلات المهنية	84
المطلب الأول: مشكلات تتعلق بالعمل ذاته	85
المطلب الثاني: مشكلات مرتبطة بإنتاجية المرأة	90
المطلب الثالث: مشكلات مرتبطة بسوء التوافق المهني	90
المطلب الرابع: مشكلات مرتبطة بالتأهيل والترقية المهنيين	92
خلاصة الفصل	94
الخلاصة العامة للدراسة	95
قائمة المراجع	97
الملاحق	

مقدمة:

لقد عرف ويعرف موضوع عمل المرأة ومساهمتها في بناء المجتمعات وتحقيق نموها وتقدمها في المجالات المختلفة (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) تاريخيا اهتماما متزايدا في مختلف المجتمعات على اختلاف إيديولوجياتها ونظمها. كما تعددت بشأنه الاتجاهات والطروحات على الساحتين الفكرية والعملية، وأثارت في ذلك جدلا واسعا لارتباطه بعديد الإبعاد المتداخلة، وتبعا لظروف المجتمعات ومدى ارتباطها بموروثاتها الثقافية والقيمية. إن التطور الذي عرفته المجتمعات خاصة الغربية منها مس بشكل كبير دور ومكانة المرأة في بنائها الوظيفي بحيث حصلت على أعلب حقوقها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتطورت بذلك النظرة لعملها خارج المنزل حيث أصبحت تشارك الرجال معظم الأنشطة التي كانت حكرا عليهم وأثبتت جدارتها فيها. كما حظيت في ذلك بالحماية القانونية والتشريعية على اختلاف مستوياتها (الدولية والإقليمية والمحلية).

وعلى الرغم من المكاسب العديدة التي تحققت لها، لا يزال هناك العديد من المعيقات والصعوبات التي تحول دون تفعيل مشاركتها في هذا المجال (العمل) بالكيفية المناسبة، والتي تعود في مجملها إلى ظروف المجتمعات الاقتصادية(البطالة وشح سوق العمل مثلا)، والخلفية الفكرية والثقافية المؤسسة للسلوك الاجتماعي فيها(الدين، العادات، التقاليد، الأعراف) التي ترى في المرأة عنوانا لشرف الرجل لا يجوز لها الاختلاط بغيره. كما ترى فيها وبسبب بنيتها البدنية والعقلية والنفسية مخلوقا ضعيفا يحتاج إلى الحماية والرعاية، ولا يقوى على العمل وممارسة اغلب الأنشطة خارج البيت. وأن وظيفتها الأساسية تنحصر في حضانة الأطفال وتربيتهم وخدمة شؤون الزوج والبيت.

وعلى غرار ما حدث على المستوى العالمي، اعترف المجتمع الجزائري بضرورة وأهمية عمل المرأة بحيث أصبحت تساهم مساهمة فعالة في التنمية من خلال جدارتها وانضباطها في العمل، ومشاركتها في مداخيل الأسر واقتصادياتها. ومع ذلك مازالت تواجهها العديد من المشكلات التي تحول دون حسن اندماجها الاجتماعي والمهني، ممثلة أساسا في المضايقات والصعوبات المهنية، وإخلالها بواجباتها المنزلية، وذلك في غياب شبه كلي للخدمات الاجتماعية المساندة...الخ. ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة في محاولة لتسليط الضوء على المشكلات الاجتماعية والمهنية التي تواجهها المرأة العاملة، واتخذنا كميدان للدراسة الفضاءات التجارية باعتبارها حقلا وظيفيا جديدا يشكل فيه النساء العاملات الجزء الأكبر. لكن الظروف التي أحدثتها الجائحة حالت دون إتمام الدراسة الميدانية والاقتصار على الدراسة النظرية، رغم أننا شرعنا في إجراء الدراسة الاستطلاعية، وبناء الإشكالية وما يرتبط بها من استمارة...الخ

وفي هذا السياق اعتمدنا خطة منهجية تتشكل من خمس(5) فصول، تناولنا في الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة، ضمناه إشكالية الدراسة المفترضة وما يرتبط بها من مفاهيم، وأسباب وأهمية الدراسة وأهدافها ، ومجالات الدراسة ومناهجها وأدواتها، وتناولنا في الفصل الثاني **عمل المرأة في بعض المجتمعات الغربية والعربية والوطنية. ثم تناولنا في الفصل الثالث مكانة المرأة العاملة في الديانات السماوية، وبعض المواثيق والتشريعات الدولية والوطنية في سياقها التاريخي. أما الفصل الرابع فتعرضنا فيه** عوامل خروج المرأة للعمل (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية) وما يرتبط بها من آثار ايجابية وسلبية. وفي الفصل الأخير وبشيء من التفصيل حاولنا تسليط الضوء على أهم المشكلات التي تعترض عمل المرأة عموما مع محاولة مقاربتها للموضوع محل الدراسة... لتنهي هذه الدراسة بخلاصة ضمناها بعض التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول: الإشكالية و تحديد المفاهيم

المبحث الثاني: أهمية وأهداف الدراسة وأسباب اختيار الموضوع

المبحث الثالث: بعض الدراسات السابقة

المبحث الرابع: بعض المقاربات النظرية لعمل المرأة

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الأول: الإشكالية وتحديد المفاهيم

المطلب الأول: الإشكالية

المرأة هي أساس المجتمع عن طريقها يعرف الإنسان أول وجود له في هذا الكون، وهي من يتولى تربيته ورعايته في أولى سنوات من عمره. لقد اختلف وضع المرأة ومكانتها تاريخيا باختلاف العصور والحضارات والمجتمعات وظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وطرق تنظيمها الإيديولوجيا، ومنظومة القيم التي تؤطر العلاقات والسلوكيات فيها، كما ارتبط وضعها في السلم الاجتماعي للمجتمعات أساسيا في الأدوار المنوطة بها.

لقد تطورت الوظائف المسندة للمرأة بتطور المجتمعات ومجالات النشاط فيها، فبعد أن كان دورها يقتصر على الوظائف الأولية كالوظائف البيولوجية (النسل والإنجاب ورعاية الأطفال وتربيتهم)، ونتيجة لعوامل موضوعية استطاعت أن تقتحم أسوار المنزل لتطل على عوالم أخرى لم تعرفها من قبل، وأصبحت تشارك الرجل في مختلف الأنشطة والمجالات الحياتية وما يرتبط بها من كيانات وظيفية، وكانت البدايات الأولى في ذلك مع الثورة الصناعية وما صحبها من مظالم اجتماعية وفقر وحرمان حال دون تمكن الرجال بمفردهم عن تلبية احتياجات أسرهم، مما دعاهم للزج بزوجاتهم وأبنائهم وبناتهم في سوق العمل الرأس مالي الرخيص.

ومع التطور الذي عرفته منظومة العمل وعلاقاته، تعزز موقع المرأة فيها حيث أثبتت قدرتها وجدارتها في أداء مختلف الأعمال أسوة بالرجل، وتم الاعتراف بها كشريك أساسي لرجل في مختلف القطاعات مهنية حتى تلك التي كانت حكرا على الرجل، وتزايد الاهتمام بعمل المرأة مع التزايد الوعي بأهمية مشاركتها في سوق العمل، حيث أتاحت الدول والحكومات للمرأة عن طريق التشريعات والقوانين الحق في العمل والأجر والخدمات المناسبة. ومازالت جهود تبذل على المستويات الوطنية والدولية من أجل ارتقاء بعمل المرأة حتى تستطيع التوفيق بين مطالبها الاقتصادية الأسرية وحاجاتها لتأمين مطالبها الأساسية و إثبات ذاتها.

والمرأة الجزائرية كسائر النساء في ديوان العالم المختلف التي تعاني من البطالة، وطغيان القيم التقليدية على تصرفات وسلوكيات أفردها تحاول أن تثبت وجودها والخروج من دائرة نشاطها التقليدي الذي فرضته الرواسب الثقافية للمجتمع، والارتقاء بمستواها وأسرتها اقتصاديا واجتماعيا والمساهمة الإيجابية في تطور

المجتمع وتنميته. وفي هذا المجال تسعى المرأة من أجل الحصول على وظيفة تؤمن بها متطلبات حاجياتها وأسرتها المتزايدة باستمرار. ومن بين الوظائف المتاحة التي تتوافق نسبيا مع طبيعتها وإمكانياتها بدنية، العمل في الفضاءات التجارية الكبرى التي انتشرت أخير في مختلف المدن والقرى الجزائرية.

وسنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم المشكلات الاجتماعية والمهنية التي تعترض عمل المرأة في هذه الفضاءات التي لوحظ إقبال كثيف عليها من قبل المرأة الجزائرية في السنوات الأخيرة.

وذلك انطلاقا من التساؤلات التالية:

1- التساؤل الرئيسي:

ما هي أهم المشكلات الاجتماعية والمهنية التي تواجه المرأة في الفضاءات التجارية الكبرى.؟

2- التساؤلات الفرعية:

أ. ما هي أهم المشكلات الاجتماعية والأسرية التي تواجه المرأة في هذه الفضاءات.؟

ب. ما هي أهم المشكلات المهنية التي تواجه المرأة في هذه الفضاءات.؟

المطلب الثاني: تحديد المفاهيم

إن البحث في أي موضوع يتطلب تحديد المفاهيم الأساسية فيه، رغم أن تحديد المفاهيم تحديدا دقيقا أمرا صعبا في العلوم الاجتماعية وذلك لتنوع المدارس الفكرية، كما يبقى تحديد المفاهيم غير ثابت لاتصال بواقع ديناميكي. ومن هذا المنطلق سنحاول تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بالموضوع.

الفرع الأول: مفهوم المشكلات الاجتماعية

يختلف مفهوم المشكلات الاجتماعية من عالم إلى أخر، ولذلك يصعب أيجاد مفهوم دقيق وشامل.

أ. **تعريف المشكلة في اللغة:** "يأتي مفهوم المشكلة من إشكال أي التلبس، والمشكل هو الملتبس وهو عند الأصوليين ما لم يفهم حتى يدل عليه دليل غيره."

ب. **تعريف المشكلة اصطلاحا:**

- **تعريف (فير تشايلد):** "يرى أن المشكلة الاجتماعية هي موقف يتطلب معالجة إصلاحية في نتاج ظروف بيئة اجتماعية يعيشها الأفراد، وتتطلب تجميع الجهود والوسائل لمواجهاتها وحماية المجتمع من أثارها الضارة".[1]

[1] عصام توفيق قمر: المشكلات الاجتماعية، دار الفكر، عمان، ط1، 2008، ص ـ ص 17ـ 19.

- **تعريف (مارشال):** "إن المشكلة الاجتماعية هي الانحراف في سلوك الأفراد عن المعايير التي تعارف عليها المجتمع للسلوك المرغوب فيه".
- **تعريف (لامرت):** "إن المشكلة الاجتماعية هي إحاطات وظيفية لعناصر البناء الاجتماعي وينبثق من هذا الرأي افتراضات مؤداها ضروريات الوظيفية للحياة الاجتماعية تساعد الأبنية الوظيفية على أداء وظيفتها وتدعم كل منها الأخر، كما تحقق الحاجات النفسية للأفراد".
- **تعريف (أحمد زكي بدوي):** "هي المقاربات بين المستويات المرغوبة في ظروف واقعية، فهي مشكلات لمعنيين لأنها تمثل اضطرابات وتعطيل لسير الأمور بطريقة مرغوبة، وتتمثل المشكلات الاجتماعية بالمسائل ذات الصفة الجمعية التي تشمل عدد من أفراد المجتمع ".
- **تعريف (كلير انس مارش):** "عرف المشكلة الاجتماعية بأنها موقف اجتماعي يجذب انتباه عدد من الأفراد والملاحظين والمختصين داخل المجتمع وسترعى اهتمامهم بما يتطلب إعادة التوافق والعلاج بعمل جماعي من نوع آخر".
- **تعريف (روبرت ميرتون):** "فيذهب إلى أن وجود مشكلة اجتماعية معينة ويتطلب أن يكون هناك تعارض مرئي بين ما هو كائن وما ينفي أن يكون".
- **تعريف (رودني ستارك):** "تصبح المشكلة الاجتماعية عندما يعرفها عديد كثير من الناس أو عدد من الأقوياء منهم حتى لو ذلك مخالف للحقيقة. [1]
- **تعريف (نول هرتون):** عالم أمريكي معاصر،" إن المشكلة الاجتماعية هي نتاج لظروف مؤثرة على عدد كثير من الأفراد تجعلهم يعودن الناتج عن الظروف المؤثرة عليهم غير مرغوب فيه يصعب علاجه بشكل فردي إنما بتيسير علاج من خلال الفعل الاجتماعي الجمعي".[2]

ج. تعريف المشكلة إجرائيا:

المشكلة الاجتماعية هي موقف سلبي أو ظاهرة مرضية يتعرض لها الأفراد، تعجز إمكانيات وقدرات الأفراد عن مواجهتها وتتطلب فهما المعالجة.

[1] دلال ملحس استيتية، عمر موسى سحال: مشكلات الاجتماعية، دار وائل، الإسكندرية، ط1، 2012، ص-ص17. 19.

[2] معين خليل عمر: علم المشكلات الاجتماعية، دار الشروق، عمان، ط1، 2005، ص 19.

الفرع الثاني: مفهوم المشكلات الأسرية

أ. التعريف الاصطلاحي للمشكلة الاجتماعية:

المشكلة الأسرية هي إحدى أوجه المشكلة الاجتماعية، وبالتالي فهي كما يقول (فير تشايلد): "موقف يتطلب معاجلة إصلاحية وينجم عن طريق المجتمع أو البيئة الاجتماعية، أو يتحتم معه تجمع الوسائل الاجتماعية لمواجهته وتحسينه، وهاتان الناحيتان تتلاقيان وتمتزجان في اغلب الأحيان، ففي الحالة الأول يمكن أن تدخل تحتها كل النقائص والفشل في التوافق فيها، ونضرب مثال على ذلك بالبطالة أو المرض أو الجريمة وما إلى ذلك، أما المشاكل التي تظهر في الحالة الثانية أي التي تتطلب وسائل اجتماعية عاجلة لمواجهتها، مثل الفشل في التوافق الذي يصيب المجتمع في تأدية وظيفته، والتي تعلوا مواجهتها فوق مستوى فرد أو جماعة صغيرة كالحرب أو البطالة أو الفساد السياسي." [1]

فهي انحراف السلوك الاجتماعي عن القواعد التي حددها المجتمع للسلوك الصحيح طالما أن هذه القواعد تضع معايير معينة يكون الانحراف عنها مؤديا إلى رد فعل واضح من الجماعة كما أنها: "شكل مرضي من أشكال الأداء الاجتماعي الذي يكون نتائجه معوقة إما للفرد كعضو في الأسرة أو الأعضاء الآخرين فيها أو الأسرة ككل أو المجتمع ولهؤلاء جميعا". وتعرف أيضا باعتبارها "حالة من الاختلال الداخلي والخارجي الناجم عن وجود نقص في إشباع الفرد أو الأسرة ككل مما يؤدي إلى أنماط سلوكية تتنافى مع الأهداف المجتمعية ولا تسايرها."

ويعرفها آخرون على أنها: "حالة في الأسرة أو أحد أفرادها في مشكلات معينة نتيجة للتفاعل بين العوامل الذاتية والبيئية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث اضطرابات في بناء الأسرة ووظيفتها، فتحول دون قيامها بواجباتها الأساسية". وتعني الاضطرابات في البناء أي حالة الاهتزاز في التكوين الأسري مثل: حالات الوفاة، الطلاق، هجر الزوجة ترك أحد الزوجين أو كلاهما منزل الزوجية لفترة طويلة دون حدوث الطلاق، أما الاضطراب في الوظيفة هو عجز الأسرة عن القيام بوظائفها ومن أمثلة ذلك سوء التوافق الجنسي على عدم القدرة على الإنجاب.

[1] محمد عاطف غيث: المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د ط)، (د ت)، ص 23.

كما تعرف على أنها: "حالة من الاختلال الداخلي والخارجي التي يترتب على حاجة غير مشبعة عند الفرد في الأسرة أو مجموعة من الأفراد، بحيث يترتب عليها نمط سلوكي أو مجموعة أنماط سلوكية، يعبر عنها الفرد أو مجموعة أفراد المتعاملين معه، بكيفية تتنافى مع الأهداف المجتمعية ولا تسايره".[1]

ب. التعريف الإجرائي للمشكلة الأسرية:

وتأسيسا على ما سبق يمكن تعريف المشكلة الأسرية على أنها: "خلل في بناء الأسرة أو وظيفتها يحول دون أداء أدوارها الاجتماعية بكفاءة وفعالية".

الفرع الثالث: مشكلات المهنية

أ. التعريف الاصطلاحي للمشكلة المهنية:

هي مجموعة من الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة وتسبب لها نوع من عدم الراحة وتكون ناتجة من بيئة العمل، وفي هذا المجال مثل: نوع العمل، العائد المالي للعمل، وعدد ساعات العمل وصعوبة الموصلات. [2]

ب. التعريف الإجرائي للمشكلات المهنية:

هي مجموعة من العراقيل تواجه المرأة العاملة في بيئة عملها وتسبب لها نوع من عدم الراحة والاستقرار في مجال عملها.

الفرع الرابع: مفهوم المرأة

أ. **المرأة لغة:** "المرأة لفظ مشتق من مرا أو امرئ الطعام أي صاغ له وهنا المرأة ما يقابل الرجل أصله امرأة وسقطت الهمزة وجوبا عند التعريف، وجمعها النساء من غير لفظها." [3]

ب. **المرأة اصطلاحا:** "هي كيان إنساني مستقل تتمتع بقيمة إنسانية كاملة، ولها حقوق وعليها واجبات مساوية للرجل في جميع المجالات دون استثناء".[4]

ج. **المرأة إجرائيا:** هي ذلك الكائن الإنساني ذو البناء البيولوجي المتميز، الذي يقاسم الجنس الذكري الحياة الاجتماعية ومتطلباتها.

---

[1] محمد علي سلامة: محكمة الأسرة ودورها في المجتمع، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007، ص 69.

[2] هند بنت خالد العتيبي: **المشكلات الاجتماعية والمهنية التي تواجه المرأة العملة في محلات بيع المستلزمات النسائية**، مجلة البحوث والدراسات وشؤون الاجتماعية، العدد138، 2018، ص227.

[3] شوقي ضيف: **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط4، 2004، ص182.

[4] أبو مصلح: **معجم علم الاجتماع**، دار المشرق الثقافي، الأردن، 2008 ص72.

الفرع الخامس: مفهوم العمل

أ. **العمل لغة** :"العمل مشتق من فعل عمل يعمل عملا، والعمل هو ما يتولى العمل جمعه أعمال."

ب. **العمل اصطلاحا:** "هو ذلك الجهد البشري الموجه نحو إنتاج ذو الأثر النافع، سواء كان هذا الأثر ماديا محسوسا أو معنويا مجردا [1].ويقصد به أيضا المهنة، وهو ما يقوم به العمل وجمعه الأعمال.[2] كما يشير العمل إلى مجموعة من الوظائف أو الواجبات والمهام والمسؤوليات التي تؤدي بواسطة مجموعة من الأفراد".[3]

ج. **العمل إجرائيا:** العمل هو ذلك المجهود البدني أو الذهني المبذول من أجل انجاز وتنفيذ الأعمال والوظائف الموجهة لتلبية احتياجات فردية أو جماعية مقابل امتيازات نقدية أو عينية.

الفرع السادس : مفهوم المرأة العاملة

أ. **المرأة العاملة اصطلاحا:** لقد تعددت المساهمات في هذا المجال وذلك للمكانة والاهتمام الذي حظيت به المرأة العاملة عبر العصور، وسنحاول التركيز في ذلك على المحاولات التالية:

يعرفها (آدم) باعتبارها: "المرأة هي التي تعمل خارج المنزل، وتحصل على أجر مادي مقابل عملها وتقوم في نفس الوقت بأدوارها الأخرى كزوجة وأم، إلى جانب دورها كعاملة أو موظفة".[4] كما تعرف بأنها: "المرأة التي تزاول عملا ما خارج المنزل لقاء أجر مادي مدفوع لها إضافة إلى كونها تقوم بدور الآم والزوجة وربة البيت". ك[5]ما تعرف على أنها: "هي المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها"[6]. وتعرف أيضا باعتبارها: "هي المرأة التي تقوم بدور مزدوج داخل المنزل وخارجه،

---

[1] مبارك أبو حفص: **العمل البشري**، دار العرب للنشر وتوزيع، وهران، الجزائر، ط2، 2004، ص34.

[2] علي بن هادية: **القاموس الجديد للطلاب بالمؤسسة الوطنية للكتاب**، الجزائر، (د ت)،ص699 .

[3] رافده الجريري: **اتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية**، دار اليازوري العلمية، عمان، ط1، 2012،ص40.

[4] آدم محمد سلامة: **المرأة بين البيت والعمل**، دار المعرفة، إسكندرية، (د ط)، 1982، ص39.

[5] جيهان ذياب الناقولا: **الأثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، (د ط)، 2011، ص21.

[6] كمال يوسف بلان: **السمات الشخصية لدى المرأة في ضوء بعض المتغيرات**، مجلة جامعة دمشق، المجلد28، العدد الأول، 2012، ص26.

حيث تقوم بتربية الأبناء ورعايتهم، وتؤدي واجباتها المنزلية شأنها شأن المرأة الماكثة في البيت، كما تعمل خارج البيت وتقف جنبا إلى جنب الرجل وتشاركه في عمليات الإنتاج"[1].

ب. التعريف الإجرائي للمرأة العاملة :

تأسيسا على ما سبق يمكن تعريف المرأة العاملة باعتبارها: "المرأة التي تمارس وظيفة أو عملا حكوميا أو في القطاع الخاص، وتحصل مقابل ذلك على امتيازات في شكل أجور أو خدمات".

الفرع السابع : تعريف الفضاءات التجارية

أ. الفضاءات التجارية اصطلاحا:

يقصد بها في المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم(111-12)، المؤرخ في 13 ربيع الثاني 1433، الموافق لـ: 06 مارس 2012، كل حيز أو منشأة مبنية مهيأة ومحدودة المعالم، تمارس فيها المبادلات التجارية بالجملة أو بالتجزئة"[2] كما تعرف بأنها:" عبارة عن مراكز تسويقية، مجمعة في مبنى واحد أو عدة مباني، متصلة لتقديم خدمات تسويقية متكاملة. "كذلك يمكن تعريفها "بأنها أسواق تجارية ضخمة بطوابق ومحلات متعددة تتيح الفرص لكل الأفراد بالتسوق بكل سهولة لأنها منطقة مغلقة وغير مكشوفة تكون دافئة شتاء ومكيفة صيفا." [3]

ب. التعريف الإجرائي للفضاءات التجارية :

هي المراكز التجارية المبنية، التي تغطي حيزا مكانيا كبيرا نسبيا، وتمتاز بتنوع سلعها ومنتجاتها القابلة للاستهلاك الشخصي أو المنزلي، ويقوم عليها مجموعة من الموظفين والعمال.

---

[1] كمال يوسف بلان: **السمات الشخصية لدى المرأة في ضوء بعض المتغيرات**، مجلة جامعة دمشق، المجلد28، العدد الأول، 2012، ص26.

[2] . http :www. drcblida dz /index . p.5. consulta :12-2019 .19

[3] فهد سليم الخطيب: **العوامل المؤثرة على اختيار المجمعات التجارية الكبرى من وجهة نظر المستهلك**، الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد الأول46-68، 2009، ص49.

المبحث الثاني: أسباب وأهمية وأهداف الدراسة:

المطلب أول: أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب دعتنا لاختيار هذا الموضوع منها:

الفرع الأول: أسباب ذاتية

وتتلخص في ما يلي:

أ. أن الموضوع مرتبط بالمرأة العاملة، وبالتالي يسهل التواصل مع عينة البحث الميداني.

ب. أن الموضوع يتوفر على المصادر والمراجع النظرية.

ج. ملاحظاتنا للمعاناة اليومية التي تعانيها العاملات في هذه الفضاءات.

د. أن هذه الدراسة تأتي استكمالا للدروس النظرية والتطبيقية الأخرى.

الفرع الثاني: أسباب موضوعية

وتتلخص أساسا في:

أ. أن الموضوع وعلى حد علمنا لم يدرس بعد.

ب. الانتشار الكبير لهذه الفضاءات والإقبال المفرط للعمل فيها من قبل العاملات.

ج. كشفت الملاحظات اليومية وما تبعها من دراسة استطلاعية عن معاناة كبيرة للعاملات في هذه الفضاءات.

ثانيا: أهمية وأهداف الدراسة

تكمن أهمية وأهداف هذه الدراسة في ما يلي:

1. التعرف على الدوافع والعوامل المزايا التي تدعو المرأة للعمل في هذه الفضاءات.
2. لفت الانتباه إلى طبيعة المشكلات في هذه الفضاءات التي طغت على تجارة التجزئة.
3. محاولة تقديم عمل أكاديمي مرجعي، يمكن الاستناد عليه من قبل طلاب التدرج خاصة.

المبحث الثالث: مجالات الدراسة ومناهجها وأدواتها

المطلب الأول: مجالات الدراسة

الفرع الأول: المجال الزماني

أجريت هذه الدراسة على مرحلتين، حيث شملت المرحلة الأولى (شهر فيفري 2020) الدراسة الاستطلاعية الميدانية، حيث قمنا بزيارة للفضاء التجاري الكائن بحي بورويح، ونظيره الموجود بحي

الأمير عبد القادر والتقينا ببعض العاملات هناك. أما الدراسة النظرية فامتدت على مدار ستة أشهر، بدءا من شهر جانفي إلى غاية شهر جوان.

الفرع الثاني: المجال المكاني

اقتصرت الدراسة في شقها الميداني على تلك الزيارات الاستطلاعية التي قمنا بها بكل من الفضاء التجاري الكائن بحي بوروايح، ونظيره الكائن بحي المير عبد القادر بمدينة قالمة.

الفرع الثالث: المجال البشري (مجتمع الدراسة والعينة)

كما سبق الإشارة إلى ذلك فإن الدراسة الميدانية المفترضة لم يشرع فيها، والدراسة الاستطلاعية لم تشمل إلا بعض العاملات في الفضائيين التجاريين اللذين سبق الإشارة إليهما.

المطلب الثاني: مناهج الدراسة

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي لأنه يعنى بدراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع ويصفها وصفا دقيقا سواء من خلال معطيات كمية أو كيفية. وتم اعتماد هذا المنهج من خلال مدخلين أساسيين وهو مدخل الدراسة الوثائقية ومدخل الدراسة الاستطلاعية. حيث تم من خلال الأول جمع التراث النظري الخاص بموضوع المرأة العاملة ومشكلاتها وما ارتبط بذلك من نظريات ودراسات سابقة، والثاني من خلال الزيارات الاستطلاعية لبعض الفضاءات التجارية والتي تمكنا من خلالها ضبط موضوع الدراسة وما ارتبط به من تساؤلات ومؤشرات .

المطلب الثالث: أدوات الدراسة

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة عدة أدوات منها:

1. **الملاحظة:** من خلال معايشة عمل العاملات في الفضاءات أثناء الزيارة الاستطلاعية ، وملاحظة تصرفاتهن إبانها.
2. **المقابلة:** من خلال اللقاءات التي جمعتنا ببعض العاملات في هذه الفضاءات أثناء الدراسة الاستطلاعية.
3. بالنسبة ل(**الاستمارة**): تم ضبط استمارة بمحاور محددة حسب تساؤلات الإشكالية (كما هو موضح في الاستمارة المفترضة الموجودة بالملاحق)، لكن لم يتم تفعيلها لاقتصار الدراسة على الجانب النظري .

المبحث الرابع: بعض الدراسات السابقة

المطلب الأول: بعض الدراسات العربية

1. الدراسة الأولى: دراسة (سعود بن محمد النمر)، سنة 1988:

أ. **عنوان الدراسة:** المرأة السعودية العاملة، دراسة ميدانية على عينة من العاملات السعوديات بمدينة الرياض، قسم الإدارة العامة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود.

ب. أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة رأي المرأة السعودية العاملة عن دوافعها نحو العمل والمشكلات التي تواجهها والتي قد تكون سببا في الإقلال من مساهمتها في عمليات التنمية.

ج. نتائج الدراسة: توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- كلما ارتفع مستوى تعليم المرأة كلما زاد خروج المرأة للعمل.
- كلما كانت سنوات الخدمة طويلة، كلما كان النظام أكثر ملائمة لظروف المرأة العاملة.
- المرأة العاملة تبذل قصارى جهدها في العمل وتتحلى بروح المسؤولية والطموح والتطل. [1]

2. دراسة (كاميليا عبد الفتاح)، سنة 1990:

أ. **عنوان الدراسة:** سيكولوجية المرأة العاملة، جامعة عين الشمس سابقا.

ب. أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى

- سعي المرأة للعمل.
- العمل يحقق المساواة للمرأة مع الرجل.
- المرأة قادرة على تحمل نفس المسؤولية التي يتحملها الرجل

ج. نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- رغبة المرأة العاملة في تحقيق الذات .
- قضاء أوقات الفراغ.
- المشاركة في الحياة العامة.
- الرغبة في الحصول على المكانة الاجتماعية. .[2]

---

[1] سعود بن محمد النمر: **المرأة السعودية العاملة**، دراسة ميدانية على عينة من العاملات السعوديات بمدينة الرياض، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (د ط)، 1988.

[2] كاميليا عبد الفتاح: **سيكولوجية المرأة العاملة**، مرجع سابق.

3. دراسة (أحمد أبو المجد)، سنة 2018:

أ. عنوان الدراسة: العنف الموجه ضد النساء في أماكن العمل، دراسة استكشافية بشأن رصد أشكال وأثار العنف الموجه ضد النساء في أماكن العمل وردود أفعال النساء في موجهة هذا العنف، مصر.

ب. أهداف الدراسة:

- الوقوف على صور وأشكال ومظاهر وأسباب وأثار العنف الموجه ضد المرأة العاملة في بيئة العمل ونسبة وجود كل شكل من أشكال المعاملة غير اللائقة داخل هذه البيئة الجديدة نسبيا وردود أفعال النساء في مواجهة هذا العنف

ج. نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- غياب دور مؤسسات المجتمع المدني بشكل واضح يؤثر بشكل كبير في جدية أي برامج مقدمة للمرأة العاملة.
- الرجال هم العنصر الأساسي في العنف ضد المرأة. [1]

المطلب الثاني: بعض الدراسات الجزائرية

1. دراسة (صادق عثمان)، سنة 2013-2014:

أ. عنوان الدراسة: عمل المرأة الجزائرية خارج البيت وصراع الأدوار، دراسة ميدانية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بن رقان، ولاية أدرار لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل.

ب. أهداف الدراسة:

- معرفة الدور الذي استطاع أن يساهم في ترقية المرأة اجتماعيا من خلال تأثيرها على أهم العادات والتقاليد.
- الكشف عن إمكانية توفيق المرأة بين عملها وخارج المنزل والأعباء الأسرية بشكل عام
- تحديد البعد الاجتماعي الذي يتمثل في العلاقات المتبادلة من خلال التفاعلات الاجتماعية كما ونوعا في إطار عمل المرأة.

ج. نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

[1] أحمد أبو المجد: **العنف الموجه ضد النساء في أماكن العمل**، مؤسسة المشرق للتنمية والسكان، القاهرة، ط1، 2018.

- الموروث الثقافي والاجتماعي لهما تأثير كبير في تصرفات العاملات، فهو يشجع على العمل أو يعيقه بحسب طبيعة المجتمع والأعراف والتقاليد.
- إشباع حاجات الأبناء لا يزال يؤرق الأمهات العاملات، فهم سبب تأخرهن وغيابهن عن العمل بدرجة كبيرة.
- انتشار الآلات التكنولوجية خففت من عناء العاملات خارج البيت. .[1]

1. دراسة(عاجب بومدين)، سنة 2016-2017:

أ. عنوان الدراسة: الآثار الأسرية والاجتماعية مترتبة عن عمل المرأة خارج البيت، دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات بمدينة الأغواط، لنيل شهادة دكتوراه تخصص علم النفس.

ب.أهداف الدراسة:

- التعرف على الأبعاد الاجتماعية الأكثر تأثرا بخروج المرأة للعمل.
- التعرف على طبيعة الآثار الاجتماعية المترتبة عن خروج المرأة للعمل.
- التعرف على طبيعة الآثار الأسرية المرتبة على عن خروج المرأة للعمل.

ج . نتائج الدراسة : توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عمل المرأة خارج البيت له أثار سلبية على الأسرة.
- البعد الأسري أكثر تأثرا بخروج المرأة للعمل.
- خروج المرأة للعمل حتم عليها إعادة تشكيل شبكة العلاقات الاجتماعية والأسرية من أجل التكيف مع ظروف عملها. [2]

2. دراسة (رؤوف بالعقاب)، سنة 2016-2017:

أ. عنوان الدراسة: عمل المرأة وأثره على العلاقات الزوجية، لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علم النفس عبادي.

---

[1] عثمان الصادق: **عمل المرأة الجزائرية خارج البيت والصراع الأدوار**، دراسة ميدانية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية بن رقان ولاية أدرار، مذكرة الماجستير، تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2013-2014.

[2] بومدين عاجب: **الآثار الأسرية والاجتماعية المترتبة عن عمل المرأة خارج البيت**، (دراسة ميدانية عن عينة من النساء العاملات، الأغواط، مذكرة دكتوراه، تخصص علم النفس، جامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية)، وهران2، الجزائر، 2016-2017.

ب. أهداف الدراسة :

- الكشف عن المشاكل التي تواجه المرأة العاملة في بيتها جراء تواجدها الطويل خارج البيت والآثار الناجمة عن ذلك.
- الوقوف على تأثير عمل المرأة ومدى تأثيره على العلاقة الزوجية وهل التأثير إيجابي أو سلبي.

ج. نتائج الدراسة :توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عمل المرأة أو مكوثها في البيت لا يؤثر بشكل كبير على نوعية العلاقات الزوجية .
- تجنب الزوجة العاملة المشاكل والضغوط المهنية في حياتها الزوجية والأسرية. [1].

3. دراسة (بن بوزيد خوله نسرين)، سنة 2014-2015:

أ. عنوان الدراسة: مشكلات المرأة العاملة وتأثيرها على الأداء الوظيفي، دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، لنيل شهادة مساتير في علم الاجتماع، تخصص تنمية وتسير الموارد البشرية.

ب. أهداف الدراسة:

- الكشف عن مدى أهميتها في مجال العمل
- الوقوف على أهم المعيقات أو المشكلات التي تؤثر على أداء المرأة العاملة.
- البحث عن أهم العوامل التي تتولد منها المشكلات.

ج. جنتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- المشكلات الاجتماعية تؤثر على الأداء الوظيفي.
- التميز هو أحد المعيقات التي تؤثر على الأداء الوظيفي للمرأة العاملة .
- التحرش الجنسي أحد الأخطار التي تواجه المرأة العاملة. [2]

4. دراسة (مليكة الحاج يوسف)، سنة 2002-2003:

أ. عنوان الدراسة: أثار عمل المرأة الأم على تربية الأطفال، دراسة ميدانية لبعض الأمهات العاملات بمدينة الشارقة، الجزائر، لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع.

---

[1] رؤوف بالعقاب: **عمل المرأة على العلاقات الزوجية**، مذكرة الدكتوراه، تخصص علم النفس، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر، 2016-2017.

[2] خوله نسرين بن بوزيدي: **مشكلات المرأة العاملة وتأثيرها على الأداء الوظيفي**،(دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهدي، أم بواقي، مذكرة الماستر، تخصص علم الاجتماع، جامعة العربي بن مهدي، أم بواقي، الجزائر،2014-2015.

ب. أهداف الدراسة :

- الآثار السلبية التي تنعكس على الأطفال من جراء عمل المرأة.
- معرفة مدى توفيق الأم العاملة بين عملها الخارجي، وعملها المنزلي لاسيما تربية أطفالها والاعتناء بهم.
- الوقوف على العوامل التي تحول دون توفيق الأم العاملة بين عملها الوظيفي وواجباتها المنزلية .

ج. نتائج الدراسة : توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عمل الأم يؤثر على الأطفال، تختلف درجة التأثير حسب عدد ساعات العمل بالنسبة للمبحوثات.
- مهما يكن نوع عمل الأم فيبقى دورها دائما مرتبط ومتعلق أساسا بتربية الأطفال وتلبية حاجياتهم المختلفة المادية والمعنوية في نفس الوقت.
- الأم العاملة تسعى إلى تنظيم الإنجاب أكثر من الماكثة في البيت، وهذا يدل على أن العمل هو السبب الذي يجعل الأم تقلص من حجم الأسرة. [1]

5. دراسة (عائشة بوبكر)، سنة 2007-2008:

أ. عنوان الدراسة: العلاقة بين صراع الأدوار والضغط النفسي لدى الزوجة العاملة، الدراسة الميدانية بوحدات صحية لمدينة طولقة، لنيل شهادة الماجستير، تخصص علم النفس العمل والتنظيم، قسنطينة.

ب. أهداف الدراسة:

- إمكانية وجود علاقة بين صراع الأدوار للزوجة العاملة، (أم، ربة بيت، الضغط النفسي لديها).
- معرفة مدى تأثير بعض المتغيرات لطبيعة العمل، (نوع الأسرة التي تنتمي إليها هذه الزوجة العاملة) في شعور هذه الزوجة بصراع الأدوار كذلك بالضغط النفسي.

ج. نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين الزوجات الطبيبات والزوجات الممرضات في صراع الأدوار.
- بينت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطبيبات والممرضات في الضغط النفسي.

[1] مليكة الحاج يوسف: **أثار عمل الأم على تربية أطفالها**،(دراسة ميدانية لبعض الأمهات العاملات بمدينة "شراقة"، مذكرة الماجستير، تخصص علم الاجتماع، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002ـ 2003.

- استقرت الدراسة على أن الارتباط بين صراع الأدوار والضغط النفسي لدى الزوجة العاملة بالقطاع الصحي لمدينة طولقة هو ارتباط ضعيف وغير دال. [1]

المبحث الخامس: بعض المقاربات النظرية لعمل المرأة

لقد نال عمل المرأة اهتمام العلماء من مختلف التخصصات والمشارب العلمية (المؤرخين، الأنثربولوجيين، علماء النفس والاجتماع، الاقتصاد ...). لهذا تعددت المساهمات النظرية وتشعبت وتداخلت لدرجة يصعب تصنيفها. وسنحاول في هذا المجال التركيز على البعض منها خاصة تلك المرتبطة بالتخصص.

المطلب الأول: المقاربة الوظيفية والليبرالية

الفرع الأول: المقاربة الوظيفية

يقدم المنظور الوظيفي مقولاته النظرية على افتراض أساس مؤداه أن دور المرأة ينحصر في إطار الأسرة باعتبارها زوجة وأم وربة بيت، وعليه يؤكد هذا التطور وضعها التابعي، وقد حاول (بارسونز) باعتباره من أبرز علماء هذا الاتجاه أن يقدم نظرية يفسر بها أهمية تقسيم العمل بين الجنسين، بحيث يختص الرجل بالعمل والإنتاج وممارسة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع، بينما يقتصر دور المرأة على الوظيفة العائلية، لتحقيق قدر من التوازن داخل النسق الاجتماعي الكامل. [2]

كما يعتبر أنصار المنظور الوظيفي، المجتمع منظومة من المؤسسات الاجتماعية، التي وظائفها محدودة لضمان عنصري الاستمرار الاجتماع في الوضع الاجتماعي، ووفقا لهذا الرأي فإن العائلة مع بروز مرحلة التصنيع قد فقدت جانبا من أهميتها كوحدة الإنتاج الاقتصادي، وتحول دورها إلى التركيز على الإنجاب وتربية الأطفال ورعايتهم والعناية بنشأتهم الاجتماعية، ويعتقد عالم الاجتماع الأمريكي (تالكوت بارسونز) أن الدارسين الأساسين للعائلة ينحصر في التنشئة الاجتماعية الأولية، وتحقيق استقرار شخصية أبنائها البالغين في المجتمعات الصناعية، ففي نمو النموذج الاعتيادي المتعارف عليه للعائلة، يقوم أحد الوالدين البالغين بالعمل خارج المنزل، بينما يتولى الأخر شؤون البيت والأطفال، ومن الناحية العلمية، فإن هذا التخصص في الأدوار داخل العائلة النووية يعني أن يقوم الزوج بالدور الأدائي النفعي لكسب الرزق، بينما تتولى الزوجة الدور الشعوري العاطفي في الأنشطة المنزلية. وتكشف نظرة (بارسونز) في مجتمعاتنا المعاصرة الكثير من جوانب القصور، كما أن المدرسة الوظيفية برمتها قد تعرضت لحمالات نقدية عنيفة،

---

[1] عائشة بوبكر: **العلاقة بين الصراع الأدوار والضغط النفسي لدى الزوجة العاملة**، مذكرة ماجستير، تخصص علم النفس العمل والتنظيم، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.

[2] أحمد خليل: **المرأة العربية وقضايا التغير**، دار الطباعة الجديدة، بيروت، لبنان، (د ط)، 1982، ص 120.

لأنها تبرز تقسيم عمل البيت بين الرجل والمرأة باعتباره أمرا طبيعيا لا ينطوي على أية إشكاليات غير أننا نظرنا إلى هذه النظريات في سياقها التاريخي، فإنها تدعو إلى الفهم والقبول، إن السنوات القليلة التي أعقبت الحرب "العالمية الثانية "، في أواخر النصف الأول من القرن الماضي شهدت عودة النساء في أوروبا والولايات المتحدة إلى أداء أدوارهن التقليدية المنزلية، بينما استمرار نشاط الرجال في سوق العمل لكسب الرزق وتأمين سبل العيش إلا أن بوسعنا أن نواجه النقد لوجهات النظرية الوظيفية من منطلقات أخرى، كما أن هذه النظرية تتجاهل التنوع في أشكال العائلة التي لا تنطبق عليها المواصفات النموذجية للعائلة النووية وعلاوة على ذلك، فإن هذه النظريات في المجتمعات الغربية تعتبر أن النموذج المثالي للعائلة هو الذي يضم أفراد الطبقة الوسطى الذين يعشون في الضواحي السكنية الراقية، فإن الأدوار التي حصرها الوظيفيون في العائلة النووية قد تتسع في مجتمعات أخرى لتشمل العائلات الممتدة.[1]

الفرع الثاني: المقاربة الليبرالية

يعد هذا الاتجاه أحد فروع النظرية النسوة ويقوم على الفرضية البسيطة بأن جميع الناس قد خلقوا متساوين، ولا ينبغي حرمانهم المساواة بسبب نوع الجنس ولقد رأى (أرسطو) منذ زمن بعيد أن الرغبة في المساواة عاملا من عوامل الثورة، يرجع ذلك إلى إتاحة امتيازات خاصة لطبقة دون أخرى وهي امتيازات لا توجد في الطبقة الراقية ولكنها توجد في البيئة الاجتماعية، وليست المساواة كما يقول (لسكي): "كلما ازدادت المساواة نطاق، من الواضح أن فكرة المساواة تقوم على المساواة لإتاحة الفرص لكل الأفراد أن يبذلوا كل ما في طاقتهم ذكرا أو أنثى، إذا نظرنا إلى المساواة نجدها تعني تنظيم الفرص في ضوء العمل داخل نسق"، ينظر له على أنه ثنائي دون أن تنفرد فيه جماعة بالهيمنة، ومن ثم يكون في مقدور النساء تنظيم أنفسهم والتنافس مع الجماعات الأخرى، وإذا تمت التعبئة بفاعلية وممارسة الضغوط بكفاءة، فسوف يجري تلبية المطالب ومع ذلك لم تحدث محاولة جدية واحدة لإلغاء أي قانون من القوانين للنساء اللاتي يعملن نصف عاريات في مناجم الفحم، وصغار الصبية، الذين يجرون عربات الشحن طوال اليوم في الجو القذر داخل الأنفاق الأرضية والأطفال المشردين.

ويقرر (وسيب) أن هذا التركيز على الحرية الفردية يعبر إلى حد ما عن نتيجة التدخل في القوانين الاقتصادية من جانب الملا، بتخفيضهم لقيمة العملة، ورغم القيود الشديدة يتولى ارتفاع الأسعار ويستمر الكثير من البلاء، وعلى ذلك ففد انضم أساتذة الاقتصاد السياسي إلى البرجماتيين في اعتقادهم بأن كل

[1] المرجع السابق: ص259.

إنسان يتوجب عليه أن يجاهد من أجل نفسه ولا شأن له بغيره، وسرعان ما قامت الثورة على هذا المبدأ وعلى نتائجه المفجعة، وكانت أول مظاهر الثورة من جانب رجال الأدب وجاء في مقدمتهم (كوليريج) ثم ساعد عليها القصور العضوي للمجتمع، كما جاء في كتابات (كونت)، (سبنسر). ولقد أدت هذه الكتابات، بتأثيرها في إعادة هيكلة المجتمع بصور كاملة ومحاولة تغيره في بناء شمولي، إدماج النساء في أدوار ذات هدف تتصف بالمساواة، وهذه الرؤية أخذت بها النساء الطبقة المتوسطة المهنية اللاتي يضعفن قيمة عالية على التعليم والانجاز، ولأن هؤلاء النساء أقرب لأنهن يتمتعن بمجال أكبر. من الأمور الاقتصادية في مقدورهن خوض المنافسة مع الرجال بشكل أفضل على المراكز الاجتماعية، وفرص العمل المرغوبة، وبذلك فإن المذهب النسائي الليبرالي يخاطب التيار الرئيسي للنساء اللاتي لسن على خلاف مع العمل، بناء النسق الاجتماعي الذي لا ينبغي أن يكون مقسما على أساس الجنس. [1]

المطلب الثاني: مقاربتي المساواة بين الجنسين ونظيرتها الماركسية

الفرع الأول: مقاربة المساواة بين الجنسين

تنطلق هذه النظرية من نقد النظرية الحتمية البيولوجية، حيث ترى هذه النظرية أن المرأة ضعيفة ليست بسبب تركيبتها الجسمية وطبيعتها، وليس سبب إرادة غيبية تخرج عن الإرادة الإنسانية، بل سبب تجريدها من الحقوق الملكية والمسؤولية والسعي للمشاركة في الإنتاج، كما أن وضعها مرتبط بنوع النظام السائد في المجتمع. [2] وعلى هذا نرى أن ضعف المرأة لا يعود إلى تكوينها الجسماني، بقدر ما هو إعدادها من قبل المجتمع بمختلف مؤسساته، بجمع الوسائل التي تكرس علاقات السيطرة على المرأة وتهميشها، وعدم تقييم مشاركتها في الحياة العامة. حيث تطالب هذه النظرية بضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[3] واقترن ظهور هذه النظرية "نظرية المساواة بين الجنسين" ببروز عدة حركات منها حركة تحرير المرأة، وحركة ترقية المرأة، هدفها الأساسي التغير الشامل لوضعية المرأة في المجتمع، وظهرت هذه الحركات في الغرب وكان هدفها هو التوسيع في الحقوق القانونية التي كانت تنحصر على الرجال فقط مثل التصرف في الملكية الخاصة، وحقها في العمل

[1] عوض حنفي: **في علم الاجتماع النسبي الحركات الراديكالية النسائية وسوق العمل**، مكتب الجامعي الحديث، مصر، (د ط)، 2014، ص109- 110.

[2] حليم بركات: **المجتمع العربي المعاصر**، مراكز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، لبنان، (د ط)، 1986، ص189.

[3] باسمة كيال: **تطور المرأة عبر التاريخ**، مصطفي عزدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د ط)، 1981،ص201-202.

والتوظيف والأجور ومساواتها بأجور الرجال، ويرجع الأصل النظري لتلك الحركات إلى كتابات وأفكار(جون ستيوارت ميل) [1] والمرأة الحديثة دائما تبسط فكرة المساواة، فنراها تكرار القول بأنها كالرجل تماما، ولا يختلف عنه إلا من حيث الإنجاب فعقلها مثل عقله، ويكون لها الحق في تحديد مصيرها وتقريره، ولا تريد أن تخضع لضغوط المجتمع الذي سيطر عليه الرجل. [2]

الفرع الثاني: المقاربة الماركسية (الاشتراكية)

يعتبر الماركسيون من دعاة حقوق المرأة، فهم ينتقلون من مناقشة عمل المنزل إلى تحليل وضع النساء باعتبارهن جيشا احتياطيا للعمل، ففي ضوء المادية التاريخية والمادية الجدلية أعطى كل من (ماركس، إنجليز، بيير) اهتماما خاصا بقضية اضطهاد المرأة، وأكدوا خضوعها وقهرها نتيجة للتطور الاقتصادي، التي مرت به المجتمعات الإنسانية. فقد فسر (انجليز) تفسيرا شاملا للعوامل التي ساعدت على التميز بين الجنسين باعتماده على فكرتين هما: الاستغلال الطبقي، ونشأة الملكية الخاصة، وهو يقول: "إن أول تنافر وأول عداء طبقي ظهر في التاريخ كان متطابقا مع تطور العداء بين الرجل والمرأة، في ظل نظام الزواج الأحادي وأن أول ظلم طبقي كان مصاحبا لظلم الرجل للمرأة ". مؤكد الدور الحاسم للمرأة في العملية الإنتاجية، في ظل نظام العشائري الذي أكسبها مكانة أفضل من الرجل وسميت هذه المجتمعات بالأموية، إن التطور القوي للإنتاج ونشأة نظام تقسيم العمل أدى إلى تدني مكانتها، بحيث شاهد التاريخ الإنساني أول شكل من أشكال المجتمعات الطبقية في ظل المجتمع العبودية، وبظهور الإقطاعية والرأس المالية تطورت علاقات الإنتاج القائمة على الاستغلال، ظهر النظام الأبوي مقابل انحطاط مكانة المرأة وتحولت إلى مجرد سلعة وأداة للمتعة والمنفعة وانحصار دورها وإمكانياتها الإنتاجية والإنسانية في الحدود البيولوجية[3]

المطلب الثالث: مقاربتي النسوية الليبرالية والنسوية المعاصرة

الفرع الأول: المقاربة النسوية

ظهرت النسوية الليبرالية في أوائل القرن العشرين في أوروبا الغربية في فترة الثورة الفرنسية والأمريكية ضد الإقطاعيين، حيث نادي (جون ستيوارت مل) وزوجته و(هاربرت تايلور) و(ماري لستون كرافت وطالين) بحقوق متساوية للمرأة مع الرجل. وتمسكت النسوية الليبرالية التقليدية الرئيسية وأهمها: قيم الحرية

[1] إبراهيم مذكور: **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية، القاهرة، مصر، (د ط)، 1975، ص، ص596،599.

[2] باسمة كيال: **تطور المرأة عبر التاريخ**، مرجع سابق، ص203.

[3] بومدين عاجب: **الآثار الأسرية والاجتماعية المترتبة عن عمل المرأة خارج البيت**،مرجع سابق، ص137.

والمساواة والعدالة. فنادت النسوية الليبرالية بالمساواة، في الفرص بين الجنسين في مؤسسات مختلفة كالتعليم، والاقتصاد ... وتعتبر الليبرالية أن الرجال والنساء لهم نفس القدرة العقلية. واعتبرت أن التعليم هو أحد الوسائل الهامة والأساسية في التغير وتحويل المجتمع نحو المساواة[1]. ولهذا نجدها طالبت بحق المرأة في التعليم، والعمل، والملكية، والتصويت، والمساواة في الحقوق السياسية بين الجنسين. وقد آمنت أنه إذا تحقق ذلك فإنه لن يفيد المرأة وحدها وإنما يفيد الرجال أيضا ومن ثم المجتمع بأكمله .

أكدت النظرية على العمل والتغير، من خلال النظام القائم وعدم السماح بوجود جماعة تسيطر على الأخرى وتقصد بذلك بأن النساء يستطعن أن يقمن بالأعمال نفسها التي يقوم بها الرجال، إذا أتيحت لهن الفرصة في النظام القائم في المجتمع. [2]

الفرع الثاني: المقاربة النسوية المعاصرة

النظرية النسائية المعاصرة لم تخلق من العدم، ولم تظهر فجأة أو بمحض الصدفة، وإنما نتاج سلسلة من الكتابات المهتمة بقضاء المرأة، فالكتابات النسائية الانتقادية في الغرب لها تاريخ طويل يمتد إلى ما يقارب من 400 سنة (روسي،1974، سبتمبر 1982).كما كانت هناك على الصعيد العملي حركة سياسية نسائية تناضل من أجل حقوق النساء منذ أكثر من (150سنة) (بانر 1984، شافيتز ودوركين 1986) وقد تمكنت الحركة النسائية الأمريكية من نيل حق التصويت في العشرينات من القرن الماضي، إلا أن ذلك الانتصار الذي أحرزته الحركة تلته فترة ركود حيث انخفض فيها حجم الحركة وضعفت قوة نشاطاتها، ولم تستعيد نشاطها وقوة دفاعها إلا خلال الستينيات، ومن أهم العوامل التي ساعدت على إحياء الحركة واندفاعها بقوة من جديد هي سيادة التفكير الانتقادي خلال هذه الفترة، والتحام النساء النشاطات سياسيا بالحركات المضادة للحرب، والدفاع عن الحقوق المدنية، والحركات الطلابية لمواجهة المواقف التي تميز بين الجنسين (إيفانز 1980، سينتو وأخرون 1983)، وما جربه النساء من تحيز وتفرقة كلما تحركن بأعداد كبيرة نحو العمل مقابل أجر، ونحو التعليم العالي (لنجران وولاس1985) واستمرت الحركة النسائية في التوسع خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي حتى أصبحت تمثل ظاهرة دولية، وظهر إلى وجود كم هائل من الأدبيات الجديدة التي تناولت جميع جوانب الحياة وتجارب النساء في بلدان كثيرة، كما تم نشر عدد من الدراسات الانتقادي التي تبرز تعقيدات النظام المعاصر الذي

[1] عصمت محمد حوسو: **الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافية**، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (د ط)، 2008، ص- ص 68-69.

[2] المرجع السابق، ص174.

يخضع النساء، ويمارس عليهن الظلم والقهر، من خلال هذه الأدبيات والدراسات التي تراكمت في الفترة الأخيرة تشكلت النظرية النسائية المعاصرة. [1] والتي هي جزء من البحث الحديث المتعلق بالنساء الذي تقدم نظاما عاما واسع المدى، من أفكار حول الملامح الرئيسية للحياة الاجتماعية والتجربة الإنسانية. وتركز النظرية النسائية على المرأة بالطرق التالية:

- تتخذ من وضعيات النساء وتجاربهن نقطة انطلاق في جميع أبحاثها.
- تعامل النساء كموضوعات مركزية في عملية البحث، وتسعي لرؤية العالم من وجهة نظر مميزة ومفضلة للنساء في العالم الاجتماعي.
- تسعى من خلال توجهها الانتقاد إلى تأسيس علم أفضل للنساء. [2]

المطلب الرابع: مقاربة نظرية الحاجات "ماسلو"

لقد اختلف العلماء والباحثين في عدد الحاجات وتصنيفها وفق المستويات، فإنهم يتفقون جميعا على أهميتها بالنسبة للإنسان، لذا فإنه من الضروري معرفة دوافع المرأة وحاجاتها سواء في مجال الأسرة، أو في مجال العمل الوظيفي، من اجل إشباع تلك الحاجات لأنه في ذلك ضمان لاتزان شخصيتها وتمتعها بالصحة النفسية، ومن أجل إشباع تلك الحاجات النفسية لدى المرأة. نرى من الضروري عرض البحث الذي قدمه عالم النفس (أبراهام ماسلو) لحاجات الإنسان ومستوياتها، وتعد محاولة (ماسلو) في تقسيم الحاجات الإنسانية طبقا لأهميتها إلى مستويات سبعة تأخذ شكل السلم المتصاعد.

وعلى الرغم من مضي أكثر من 50 عام على طرح (ماسلو) نظريته ومفهومه لترتيب الحاجات المرأة ونسق إشباعها، فإنها حتى اليوم تعد أكثر صدق وثبات ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

---

[1] أحمد سالم الأحمر: **علم الاجتماع الأسرة (بين التنظير والواقع المتغير)**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ص130.

[2] المرجع السابق، ص131.

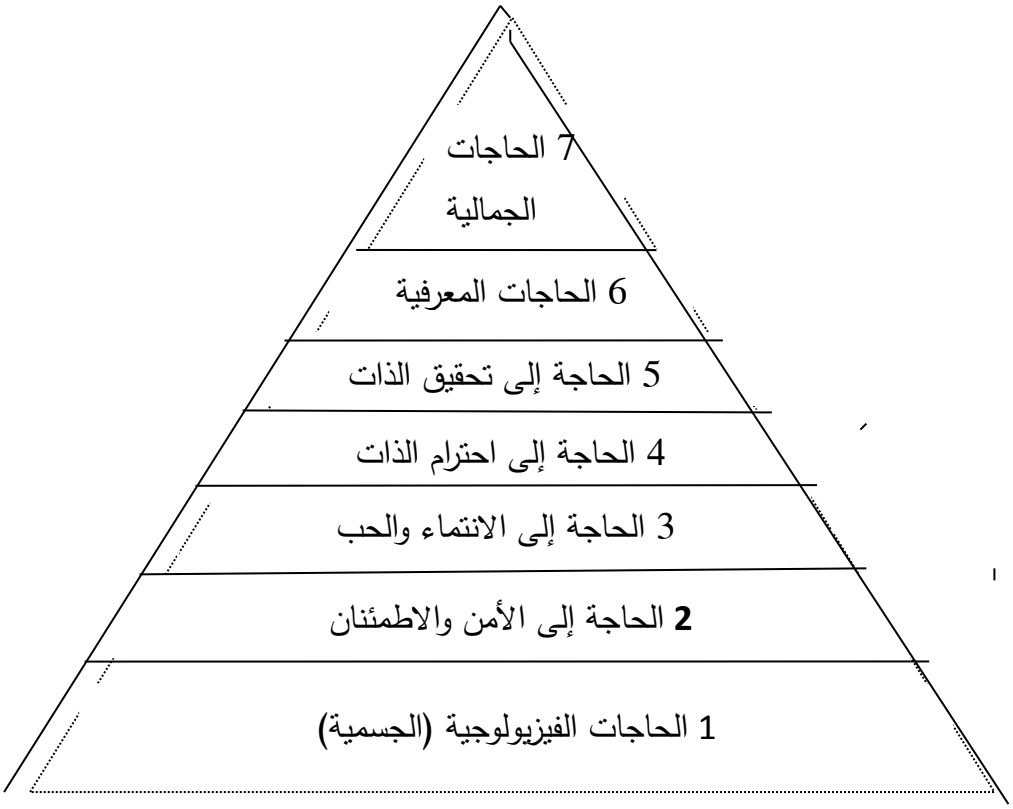

وقد وضع ماسلو في الحاجات الفيزيولوجية **في المرتبة الأولى** التي تمثل قاعدة الهرم، وذلك لأن استمرار حياة المرأة رهن استمرار أداء الوظائف الحيوية ومن أمثلة هذه الحاجات: الطعام، الشرب، التي لا يمكن الاستغناء عنها.

المرتبة الثانية: حاجة الأمن، حيث تزخر البيئة التي تعيش فيها المرأة بعوامل مادية ومعنوية عديدة حيث تشمل حاجة الأمن والحاجات الجسمية النفسية وتجنب الألم والتحرر من الخوف عدم الشعور بالأمن والاطمئنان.

المرتبة الثالثة: تأتي الحاجة إلى الانتماء للآخرين ومن أمثلة هذه الحاجة: الحب هي الحاجة إلى تقبل الغير والتقبل من الغير والصحة والمحبة والتعاطف ولا تستطيع المرأة إشباعها إلا في وجود الآخرين من خلال اتصالها بهم.

وفي المرتبة الرابعة: الحاجة إلى التقدير الذي يؤدي إشباعها إلى الشعور بالتمايز عن الغير.

وضمن المستوى الخامس: تأتي الحاجة إلى تحقيق الذات وهي التي تنشأ عندما يكون للمرأة الدافع لأداء عمل معين يرى بأنها أهل للقيام به.

وأشار(ماسلو) إلى مستويين آخرين هما الحاجات المعرفية والحاجات الجمالية وبناء على مما سبق فإن معرفة حاجات المرأة إلى العمل على إيجاد السبل الكفيلة بإشباع تلك الحاجات يعد أمر ضروريا، لأنها في ذلك ضمان لارتقائها وتمتعها بالصحة النفسية، في اتزان الشخصية والسلامة النفسية. [1]

[1] رشيد حسين أحمد البرواي: **الاحتراق النفسي لدى المرأة**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013،ص-ص32-35.

خلاصة الفصل:

في الأخير نخلص إلى أهمية الإطار المنهجي لأنه يحدد لنا طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته، ذلك بفضل تحديد المفاهيم وبعض الدراسات والنظريات التي تناولت هذا الموضوع، والوقوف على أهم النتائج التي توصلت إليها، ومعرفة نقاط الاختلاف والالتقاء بينها وبين الدراسة الحالية، من أجل الوصول إلى نتائج جديدة تخدم البحث العلمي وتكون بمثابة الأرضية التي تنطلق منها الدراسات المستقبلية.

الفصل الثاني: عمل المرأة في بعض المجتمعات الغربية والعربية والوطنية

المبحث الأول: عمل المرأة في بعض المجتمعات الغربية

المبحث الثاني: عمل المرأة في بعض المجتمعات العربية

المبحث الثالث: عمل المرأة الجزائرية في سياقه التاريخي

الفصل الثاني: عمل المرأة في الجزائر في الجزائر وبعض المجتمعات العربية والغربية

إن المكانة التي حصلت عليها المرأة المعاصرة في كافة الميادين، يمكن النظر إليها بأنها نتيجة للتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية التي شهدها العالم عير المراحل التاريخية. كما تحددت الأدوار والعلاقات بين الجنسين، مما أحدث تأثير مباشر على المرأة في المجتمع والوظائف التي تؤديها في مختلف القطاعات؛ وكذلك مساهمتها في تنمية المجتمعات. وسنحاول في هذا الفصل عرض عمل المرأة في مختلف المجتمعات، بدأ بوضع المرأة في بعض المجتمعات الغربية مرورا ببعض المجتمعات العربية، ووصولا إلى المجتمع الجزائري.

المبحث الأول: عمل المرأة في بعض المجتمعات الغربية:

كان يعتقد أن مكان المرأة الطبيعي هو المنزل، وقد أدى خروجها إلى ميدان العمل على تحقيق بعض المكاسب في مختلف البلدان، التي أمكنها مزاولة هذا النوع من النشاط ،فقد ارتفعت مكانة المرأة عاليا في الخمسين سنة الأخيرة في معظم الدول، ففي فرنسا ساهمت المرأة في عدة نواحي، ويرجع هذا إلى الحرب العالمية الثانية، حيث شاركت المرأة في كل الأعمال حتى ينضم الرجال إلى الجيش[1]. أما في المجتمع الأميركي الحديث، فقد تزايدت فرص العمل المتاحة للمرأة، ووصلت إلى 317 مليون فرصة عمل لها، حيث أزداد عدد النساء العاملات خارج بيوتهن بعد الحرب العالمة الثانية بشكل لافت للانتباه للاهتمام، مما عمل على الاستقلال الاقتصادي وضمان حقوقها الاجتماعية وتمتعها بشخصية أكثر، كما عملت المرأة في المحلات كبائعة ومحاسبة في بيع الجرائد وقطع تذاكر الركاب في السكك الحديدية وفي حراسة الأبنية الكبرى في أواخر الليل.

أما في انجلترا فقد اتجهت المرأة الإنجليزية نحو الإصلاحات الاجتماعية، ولم تندمج في الوظائف العامة كما فعلت المرأة الفرنسية، وذلك نتيجة لعدم ثقة الرجل الإنجليزي في قدرة المرأة على العمل خارج المنزل، كما أن الرجل الإنجليزي يكره يرى المرأة حوله في كل مكان العمل، وقد سبب ذلك متاعب كثيرة للمرأة الموظفة، ولكنها ما لبثت حتى أن نالت ميدان الطب والميدان السياسي، وحصلت على مقاعد في البرلمان.[2]. وفي ألمانيا ظلت الفكرة السائدة أن نشاط المرأة الطبيعي هو المنزل وتربية الأطفال، حتى جاءت الحرب العلمية الثانية فجذبت النساء إلى أعمال كثيرة، وهنا طالبن بحقوقهن وركزن اهتمامهن على حماية المرأة والطفل، ولهذا اختلفت الحركة في ألمانيا عنها في إنجلترا وأمريكا، حيث اهتمت النساء هناك

[1] كاميليا عبد الفتاح: **سيكولوجيا امرأة العاملة**، مرجع سابق، ص42.

[2] كاميليا عبد الفتاح: **سيكولوجيا المرأة العاملة**، مرجع سابق، ص51.

بالمساواة مع الرجال. وعد خروج المرأة للعمل في نظر النازية نقصا في عدد الأطفال وحرمان الرجال من مناصب العمل، وفي ذلك يقول(هتلر):"إن عالم المرأة هو رجلها وأسرتها وأطفالها ومنزلها، وليس من الصواب أن تقتحم المرأة المجال الرئيسي للرجال". ونتيجة لهذا انسحبت المرأة من كل شيء حتى من التعليم العالي. [1] أما في روسيا ارتفعت مكانة المرأة في وقت ما ثم نزلت إلى الأعماق ثم أخذت مكانتها الحالية ترتفع من جديد، فتساوت المرأة مع الرجل في القانون والعرف، واشتركا سويا في كل شيء حتى في القتال.... [2] ولم تظهر المرأة الروسية الحديثة قبل ثورة "ديسمبر 1825" وخلال السنوات إعداد للثورة الجديدة أخذت النساء نصيبهن الكامل من المسؤولية، ولم يطالبن بأية ميزة من أجل كونهن نساء فقمن بما يطلب منهن دون أي تساؤل، فكن جاسوسات، وقاذفات قنابل وقاسمن العمل سريا مع الرجال وساعدن في عمليات الإعداد للثورة بنفس حماس الرجل، وبسبب هذا الإحساس المتبادل من الثقة والاحترام يمكن أن نفهم أن الحركة النسائية في روسيا لم تكن تهتم بمحاربة الرجل، بقدر ما عملت من أجل خطة وبرنامج أوسع من ذلك. ولذا فقد كان من الطبيعي عدم التميز التفرقة حين نجحت الثورة، وكان من الطبيعي أيضا أن تقوم هناك مساواة تامة بين الجنسين في الدولة الجديدة، وقد أقامت الثورة البلشفية سنة "1917" مساواة تامة بين الجنسين هذه المساواة تعني سياسة، وهذا يعني أن روسيا حصلت على شهادة الانتخاب، فهي تستطيع أن تحتفظ باسمها بعد الزواج إن رغبت كما أن من حقها اختيار مكان إقامتها وعدم إتباع زوجها عندما يرحل، ولها نفس الحقوق مثل الرجل ولكن المميزات الجديدة جلبت عليهن مسؤوليات جديدة، فإن معظم الأعمال بالمصانع هي أيضا روتينية ومحدودة مثلها مثل الأعمال المنزلية بل أحيانا اشق منها، ولم تستثنى المرأة من الأعمال الصعبة لأن مساواة تعني المساواة.[3] فقد عملت المرأة جنبا إلى جنب مع الرجل، واقتسمت معه العمل. أقامت الثورة "البلشفية" مساواة تامة بين الجنسين، في الحقوق الوجبات. وكان بذلك انفتاح المجتمع فتغيرت رؤية الرأي العام نحو المرأة ومكانتها في المجتمع. نظرا للتطورات الكبيرة التي شاهدها العالم، واتضحت مكافحة المرأة ودورها في تلك المجتمعات، إلا أن ذلك قد أثر سلبيا على وظيفتها التربوية، وهذا ما أكده الرئيس السوفيتي السابق (غور بتشوف) في كتابه (بيرستريكا والتفكير الجديد): " ولكن في غمرة مشاكلنا اليومية الصعبة، كدنا ننسى حقوق المرأة ومتطلباتها المميزة المتعلقة بدورها كأم وربة أسرة، كما كدنا أن ننسى وظيفتها هي

[1] كاميليا عبد الفاتح: **سيكولوجيا المرأة العاملة**، مرجع سابق، ص43.

[2] المرجع السابق، ص52

[3] المرجع السابق، ص44. 45.

مربية أطفالها فلم يعد للمرأة العاملة في قطاع البناء والإنتاج وقطاع الخدمات والإبداع وما يكفي من الوقت للاهتمام بالشؤون الحياتية اليومية لإدارة المنزل وتربية الأبناء، وحتى مجرد الراحة المنزلية، وقد تبين أن كثير من المشكلات في سلوكيات الفتيات والشباب في قضايا خلقية اجتماعية وتربوية وحتى إنتاجية، إنما يتعلق بضعف الروابط الأسرية والتعاون في الوجبات العائلية".[1]

المبحث الثاني: عمل المرأة في بعض المجتمعات العربية

لقد تعددت وجهات النظر بشان عمل المرأة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي في المجتمعات العربية باختلاف ظروفها التاريخية وطبيعة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويدل مؤشر نسبة مساهمة المرأة في ذلك على نتائج سلبية... وعلى وجه العموم هناك انخفاض شديد في هذه النسبة وإن اختلفت بين الأقطار العربية. فهي تبلغ 55% في المتوسط في الكويت، الإمارات، ليبيا، السعودية، قطر، عمان، عام 1990.ولكن ارتفاع نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي في مصر بلغت 27.8%، وتونس 29.9% تنخفض في اليمن بنسبة 7% وفي السودان ومريطانيا 14%.[2]

ففي المغرب الأقصى تطور عمل المرأة حيث لم تعد تقبل بإبعادها عن الحياة الاقتصادية، ولكن النظام الاقتصادي عاجز عن الاستجابة لطموحاتها حيث تستغل المرأة المغربية عاملة يومية، لو تعمل متخصصة بالخدمات ويشمل هذا الصنف في الحقيقة الخدمات الخاصة (62.1%) وعاملات المنازل وحارسات العمارات والطبخات وخدمات أخرى، من الصنف نفسه، ولا نجد إلا نسبة ضئيلة من النساء في المهن التي تتطلب اختصاصات بنسبة (6.1%) يوجدن خاصة في القطاع الخاص، قطاع التعليم، كما نجد الطبيبات والمحاميات والمحللات في المختبرات[3]، غير أن عددهن محدود في المغرب الأقصى مازال يسوده الطابع التقليدي، لذلك نجد عدد لا بأس به من النساء يشغلن مستقلات، وعدد أخر يشتغلن متربصات، حيث يعملن في الخياطة والتطريز في بالمنازل، أو بائعات متجولات، أو متربصات بمراكز الصناعات التقليدية لصناعة زرابي. ومن هنا يمكن القول أن الكثير من النساء في المغرب الأقصى قد تمكن من الحصول على الشغل خارج المنزل مقابل أجر، لكن المكانة الاجتماعية المهنية التي أعطت لهن لا تساهم في تحسين وضع المرأة، إن تحجر التقاليد والعقلية المحافظة يحدان من مساهمة النساء

[1] حاسم المطموع: **الأسرة الغربية في وجه التحديات والمتغيرات**، دار ابن الحزم للطباعة، بيروت، ط1، 2003، ص226.

[2] فؤاد ثناء: **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع**، مراكز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001، (د ط)، ص23.

[3] علي شلق، حليم بركات: **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط3، 1993، ص324.

المغربيات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. أما في تونس فقد ساهمت عدة عوامل في تدعيم عمل المرأة، ومن أهمها نذكر تطور الإدارة والخدمات الاجتماعية ونمو مراكز العمران تدريجيا وتعليم الفتيات. لذلك وضع المشروع ترتيب وتنظيم العلاقات المهنية، وتسير دخول المرأة لسوق العمل وحمايتها صحيا، فقد بادر التشريع التونسي بتحرير المرأة في إطار الأسرة، على الصعيد الحياة العامة، كما أقر الدستور" كل الموطنين متساوين في الحقوق والواجبات الوجبات وهم سواء أمام القانون". ونجد في قانون الشعل جعل المرأة مواطنة كاملة الحقوق، وذلك من خلال صنفين من الإجراءات المصادقة على اتفاقيات دولية تتعلق بالمرأة العاملة ،وإصدار مجلة الشغل بمقتضى قانون 30 أفريل 1966 الذي تضمن التساوي بين الرجل والمرأة إن أهم بنود المساواة هي:

1. مساواة أمام حق الشغل المعترف به لكل الأجزاء دون تميز في العلاقات بين أصحاب العمل والأجر رجالا أم نساء.
2. مساواة في ممارسة المهن نفسها بين الرجل والمرأة.
3. للمرأة حرية الانتماء إلى النقابات وممارسة أنشطة نقابية.

كما صدرت نصوص أخرى هدفها تنظيم العلاقات المهنية، وتجنب مختلف أنواع التجاوزات إلى جانب الوضع القانوني إلى الجانب الاجتماعي، الذي يتميز بالتحيز تجاه كل تغير أو تجديد من حيث النظرة الاجتماعية والأفكار المسبقة اتجاه عمل المرأة. والعامل الأخر ربما الأهم هو السياسة الاقتصادية المتبعة في تونس، وخاصة من خلال العشرية الماضية، وتتميز هذه السياسة باختيارين هما: الرهان على التصنيع وتنمية القطاع الخاص.[1] وفي مصر فقد انفردت الحضارة المصرية القديمة بإعطاء مكانة خاصة للمرأة، فقد كانت المرأة المصرية في عصر الفراعنة امرأة لها مكانتها كانت مصر في العصور القديمة البلد الوحيد الذي خصص للمرأة وضعا قانونيا يتساوى مع الرجل، فكانت المرأة صاحبة أملاك وتستطيع أن تبرم عقودا وكانت تملك كافة الحقوق منذ ولادتها، وكانت المرأة تمارس كل الأعمال دون تميز عدا وظائف الحرب. فقد تولت المرأة وظائف عظيمة في مصر الفرعونية مثل: وظيفة الملك، ووظيفة الكاهن، ووظيفة الوزير...، وقد وصلت المرأة إلى مرتبة آلهة. [2] وبعد الازدهار الرائع الذي حققته المرأة في حياتها الاجتماعية في العصر الفرعوني، تقلص نشاطها وتخلفت في كل المجالات، فعندما غزت الجيوش الأجنبية مص، أخذ مراكز الرجال يقوى تدريجيا على حساب مركز المرأة، وأخذت

[1] المرجع السابق، ص- ص127-129.

[2] هبة حسن محمد علي: **الإساءة إلى المرأة** ، مكتبة لأنجلو المصرية، مصر، (د ط)، 2009، ص- ص 34-36.

تفتقد بعض حقوقها مثل: حرمانها من حق الميراث، ولابنها الأكبر السلطة عليها بعد موت أبيه، وكانت حقوق المرأة عموما تضطرب مع اضطراب الدولة وتعود إليها حقوقها مع عودة الاستقرار إليها ومع دخول مصر في نطاق الدولة العثمانية إلى مصر، تقلص دور المرأة وعانت من فقدان حقوقها وحريتها، ومنعت النساء من الدخول إلى المحلات والأماكن العامة أو في الشوارع إلا بصحبة أزواجهن أو أبنائهن. واعتبرت هذه الفترة عصر الظلام في تاريخ المرأة المصرية. وعلى الرغم من الليل المظلم الذي عاشته خلال الحكم العثماني، فما أن سمحت لها فرصة إثبات الذات اغتنمتها بفضل النهضة والتنوير، من أمثال(الشيخ رفاعة، رافع الطهطاوي، قاسم أمين) وغيرهم للمشاركة في الحياة العامة والسياسية، ومن أوائل السيدات التي كان لهن السبق في ذلك (عائشة التيمورية)، الشاعرة والأدبية التي كان لها إنتاج أدبي في بدايات القرن 20. كما اختلف أهداف علي مبارك في دعوته إلى التعليم المرأة فهو يرى أن الحياة الزوجية هي سعادتها بالتقارب الثقافي وبين الرجل وزوجته، وعلى الزوجة أن تهتم بما يشغل زوجها. حيث يقول (علي مبارك): "أن المرأة المتعلمة تصون نفسها وتحفظ كرامتها وزوجها وأطفالها." [1]

أما بالنسبة للمرأة الكويتية خلال النصف الأول من القرن الماضي لم يعترف المجتمع الكويتي بحقوقها ولم يساويها مطلقا مع الرجل، إذا كان ينظر إليها نظرة متدنية وكانت حبيسة في بيتها وإذا خرجت منه لسبب أو لأخر فإنها ينبغي أن تكون محجبة أو برفقة أحد أفراد عائلتها وكان هناك رأي سائد في الكويت أن المرأة لا تصلح لشيء سوى إنجاب الأطفال وتربيتهم وأداء الوجبات المنزلية، فالرجل يتمتع بالمنزلة الاجتماعية المرموقة. والمرأة الكويتية في ذلك الوقت لم تستشار في قضية زواجها، ولم تأخذ موافقتها على الرجل الذي ستتزوج منه، وكانت كذلك محرومة من التعليم والتربية، وذلك لعدم اعتقاد المجتمع بأهمية ثقافة المرأة وتطوير شخصيتها وقدراتها لدفع عجلة التقدم إلى الأمام، ولم تشتغل المرأة الكويتية آية أعمال مهنية .

إن الأوضاع الاجتماعية للمرأة الكويتية قد تغيرت نوع ما منذ فترة الخمسينيات من القرن الماضي وذلك بعد رفاهية المادية التي انتشرت في المجتمع، نتيجة استغلال البترول الحصول على الأرباح طائلة منه بعد تطور وتقدم المجتمع في جميع الميادين وبعد دخول الأفكار الحديثة التي تحترم منها وتسمح لها بالمشاركة في بناء وتطور المجتمع. ومنذ منتصف القرن الـ 20 وخصوصا بعد إدراك أهمية التربية والتعليم في تغير واقع المرأة في المجتمع بزيادة عدد المدارس والمعاهد العليا، وبعد حاجة المجتمع لمختلف الاختصاصات العلمية والتكنولوجية من كل الجنسين وزيادة الطلب على الأيدي العاملة المدربة

[1] زكريا سعد الدين لأسدي: **البطالة وأثارها الاجتماعية والاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، (د ط)، 2009، ص133.

والخبيرة في مختلف مؤسسات الدولة وانتشار الوعي الثقافي والعلمي بين كافة أبناء المجتمع بادرت الآلاف من العائلات إلى إرسال بناتها إلى المدارس والمعاهد العليا لطلب العلم[1]. وقد ظهرت أول جمعية نسائية الكويتية في عام 1963، وهي الجمعية الثقافية والاجتماعية التي تولت القيام بعدة أعمال وواجبات لنساء الكويت أهمها: الدفاع عن حقوقهن الاجتماعية والمطالبة بمساواتهن مع الرجال في الحقوق والوجبات.[2]من الواضح أن النساء العاملات بدأن يتغير هذا الواقع لكن التغير مزال شكليا في المظهر وليس في الجوهر لأن عمل المرأة لا يزال عملا مساندا وامتداد لنظام الخدمة المنزل. [3]

المبحث الثالث: عمل المرأة في الجزائر في سياقه التاريخي

عاشت المرأة الجزائرية في وسط تسوده مجموعة من العادات والأعراف، ومحاطة بقيم وضوابط اجتماعية، تحدد وتوجه سلوكياتها ودورها في الوسط الاجتماعي لا يمكن الخروج عنها. [4]

كما أن المرأة الجزائرية كباقي نساء العالم تتأثر بالأوضاع الاجتماعية والتغيرات التي تحدث داخل المجتمع نظرا لأوضاع التاريخية، التي مر بها المجتمع الجزائري، فالاقتصاد الجزائري إبان الحكم العثماني، كان يتميز بنظام اقتصادي ريفي عائلي. حيث كانت العائلة الممتدة لها عقاراتها وأرضها الخاصة بها، وكانت تشكل باب رزق لها ولأبنائها فتحفظ لأبنائها العمل الدائم في أرضهم، إذ غلب على نظام اقتصادي فلاحي، فمعظم أفراد المجتمع يعشون على الفلاحة لأن المجتمع كان مجتمعا زراعيا بالدرجة الأولى. وكان دور المرأة في المجتمع الجزائري التقليدي المتمثل في تربية الأبناء والاهتمام بشؤون المنزل بالإضافة إلى أشغال النسيج ورعاية المواشي وغيرها من المهام أخرى كصناعة الفخار...أن تقسيم الأدوار بين النساء والرجال خلق توازن داخل المجتمع الجزائري، لذا تمتعت المرأة بمكانة لائقة تتمتع بالاحترام وتحظى بالعناية والرعاية لها مركز أساسي في الأسرة وتصلح بصلاحها وتفسد بفسادها فكانت تشارك الرجل في مكافحة الحياة الريفية، وذلك بمساهمتها في جميع الأعمال الشاقة كالحرث والزراعة والحصاد. [5] ومع دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر الذي جريد معظم العائلات الجزائريات من أراضيهم، وأصبح سيد الأرض عبدا يخدم المستعمر، وبسبب هذه الأوضاع اضطر أفراد الأسرة الجزائرية

---

[1] إحسان محمد الحسن: **علم اجتماع المرأة**، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2008، ص- ص 62-63.

[2] المرجع السابق، ص، ص66، 68.

[3] نوال سعداوي :**الوجه العاري للمرأة العربية**، دار النشر والطباعة، بيروت، (د ط)، (د ت)، ص 45.

[4] ناجية دايلي: **الضغط النفسي لدى المرأة المتزوجة العاملة في الميدان التعليمي وعلاقته بالقلق**، مذكرة الماجستير، تخصص علم النفس العيادي، جامعة فرحات عباس كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، سطيف، الجزائر، 2012-2013.

[5] عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء 3، ص 495.

بالالتحاق بصفوف المجاهدين، والمشاركة في الثورة التحريرية خاصة فئة الرجال مما دفع بالمرأة الجزائرية إلى الخروج والبحث عن عمل لسد جوع أطفالها، حيث عملت كخادمة في بيوت البرجوازيين مقابل أجرا زهيد، ولهذا كانت المرأة العاملة الجزائرية مصدر اقتصادي تلبي احتياجات أسرتها، كما حافظت على كيان أسرتها، من محاولات الاستعمار محو شخصياتهم وهويتهم، لكن دورها لم يتوقف عند هذا الحد فالسياسة التعسفية الفرنسية والجرائم التي أرتكبها في حق الجزائريين دفعت المرأة إلى مشاركة الرجل في القيام بالواجب الثوري.[1] حيث لعبت المرأة الجزائرية دورا رياديا في دعم الثورة التحريرية، ولم تكن بعيدة عن أجواء الثورة الجزائرية العظيمة. [2] وشاركت المرأة الجزائرية في ميدان الكفاح المسلح جنبا لجنب الرجل، في تحضير لثورة المسلحة، وبعد تفجيرها تبنتها دافعت عنها بكل إخلاص، وتابعتها من نصر إلى نصر، وتحملت أصعب المسؤوليات، وأخطر العمليات الفدائية، والمعارك في المدن وفي الأرياف، فأثبتت شجاعتها وجدارتها بتأدية رسالتها النضالية إلى جانب الرجل. [3] كما مارست أعمالا كثيرة في صفوف جيش التحرير بعد ما تدربت على استعمال السلاح وعلى علاج المرضى والجرحى وتهتم أيضا بشؤون الإدارة كمساعدة وكاتب القيادة وكتابة التقارير والقوانين العسكرية، وتلقي المجاهدة المثقفة دروسا لتوعية سياسية. [4] وقد عملت المرأة على تأمين الاتصال بين الشعب والمجاهدين والقيادات، كذلك تأمين طرقات العبور وحراستهم، حيث تدل بعض الإحصاءات حول مشاركة المرأة في الثورة التحريرية فترى أن نسبة (25.3%) من النساء مسجلات محاربات أو مجاهدات، ونسبة(81%) شاركن في النظام المدني لجبهة التحرير الوطني (78%) عملن في الأرياف ونسبة(20%)عملن في المدن. [5]

وفي هذه المرحلة عرفت الأسرة الجزائرية تغيرات كبيرة حيث غادر البيوت كل الرجال للمشاركة في الثورة التحريرية وألقيت مسؤولية إدارة وتسير وشؤون الأسرة على عاتق المرأة. ونتيجة لظروف القاسية التي كانت تعيشها المرأة وأفراد المجتمع الجزائري وتدني في المستوى المعيشي واضطرت المرأة للخروج

---

[1] محمد يعيش: **المرأة والأدب في تاريخ الثورة الجزائرية**، مجلة معارف،العدد10، المركز الجامعي العقيد أكلي لحاج، البويرة، الجزائر،(د ت)، ص10.

[2] سيف الإسلام بوفلاقة: **المرأة الجزائرية والثورة التحريرية**، صحيفة الشعب، السبت 01 مارس 2014.

[3] سيف الإسلام بوفلاقة: **من بطولات المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي**، صحيفة عربية المستقلة (الرأي اليوم)،2018.

[4] محمد بعيش: **المرأة والأدب في تاريخ الثورة الجزائرية**، مرجع سابق، ص21.

[5] **وزارة المجاهدين كفاح المرأة الجزائرية**، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول المرأة ومنشورات المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، ط2، 1945، ص321.

إلى الميدان العمل في المؤسسات الاستعمارية.[1]كما ساهمت المرأة بالتضحية بكل عواطفها ومشاعرها، فودعت زوجها وأولادها ودفعتهم إلى ساحة الفداء، وفضلت الإثارة بالقضية الوطنية المقدسة، وكانت المرأة قوية في شتى الأحوال تتحلى بالصبر والشجاعة وتتحمل بطش المستعمر.[2]

وشاركت أيضا المرأة في المظاهرات حيث مدت يد العون والمساعدات لإخوانها في السجون والمعتقلات بفضل مساهمة الطالبات والمعلمات في المدارس، فقد أولت المنظمة الوطنية للنساء الجزائريات التي نشأت سنة 1947، اهتمام كبيرا بترقية المرأة الجزائرية، كما أن قضية تعليم المرأة الجزائرية كانت محل نقاش وجدال، فدور المرأة في الثورة التحريرية وصل بها حدودية القيادة لمجموعات قتالية ضد الاستعمار، نشأت أول منظمة نسائية مع بداية الثورة وتحولت فيما بعد إلى الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، وقد جاء في مؤتمر الصمام المنعقد في شهر "أوت 1956" بخصوص أهمية المرأة ودورها في الحركة الثورية.[3]وبالإضافة إلى الدورين اللذين استطاعت المرأة القيام بهما وهما: الحفاظ على بيتها من الزوال والعمل خرج البيت من أجل تلبية حاجات أسرتها، وهذا كله لم يمنعها من القيام بدور ثالث وهو دور المناضلة والمجاهدة في نفس الوقت، فالمرأة الجزائرية منذ القديم تجدها جنبا إلى جنب مع الرجل.[4] أما بعد الاستقلال خروج المجتمع الجزائري من الثورة التحريرية محطم، في جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن أجل أن يسترجع مكانته وضعت الدولة مجموعة من البرامج والمخططات والتنموية لرفع المستوى الاقتصادي للمجتمع، فقد فتحت أبواب التعليم أمام جميع فئات المجتمع دون تميز، من حيث الجنس أو الطبقة التي ينتمون إليها إلا أنه بقيت مشاركة المرأة ضعيفة في هذا المجال. كما ارتبط خروج المرأة الجزائرية لميدان العمل بالعيد من العوامل.[5] منها: العوامل الاجتماعية، ساهمت العديد من العوامل في التأثير على عمل المرأة ومن أبرز هذه العوامل نجد:

---

[1] علي شلق: **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية**، مرجع سابق، ص234.

[2] رابح لونيسي، مريم سيد علي مبارك: **رجال لهم تاريخ متنوع متبوع بالنساء لهن تاريخ**، دار المعرفة، الجزائر، (د ط)، 2010، 401.

[3] عبد الكريم بوصفاف: **والقيم الفكرية الإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية**، (د ط)، (د ت)، ص93.

[4] بسات عسلي: **الثورة الجزائرية**، طلاس للدراسات وترجمة والنشر، دمشق، سورية، (د ط)، 1984، ص55.

[5] سميرة منصوري: **اتجاه الطلبة الجامعين نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع الجزائري**، مذكرة ماجستير، تخصص علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000ـ2001، ص99.

1. **التعليم والتأهيل:** ساهم تعليم المرأة وتأهيلها في فتح المجال أمامها للعمل، كما زاد من فرص وصول المرأة للعمل، باختلاف مستواها التعليمي. [1] لقد كان التعليم العامل الأكبر لدخول المرأة في جميع مجلات العمل، مهما كان نوعه حتى التي كانت محصورة على الرجال فقط، كالقضاء وهذا يعكس سياسة الدولة التي تسعى إلى الحد من التميز بين الرجال والنساء، ما دامت المرأة قادرة على العمل فلا مانع في أن تعمل بالعمل الذي ترغب فيه، وترى أنه يتماشى ويتوافق مع طبيعتها . [2]
2. **الأعراف والتقاليد:** تشهد الأقطار العربية تغيرات اجتماعية واقتصادية تنعكس ايجابيات على الحياة المرأة بشكل كبير، لكن هذه التغيرات لا تزال سطحية، ولم تغرس جذورها في عمق التفكر الاجتماعي الذي هو أساس عملية التطور والتغيرات، حيث ما تزال طبقات مختلفة من المجتمع غير مدركة لأهمية مساهمة المرأة في العمل. وكانت نظرت المجتمع الجزائري تحتقر النساء اللواتي فضلن عملهن على الحياة الأسرية، وبالتالي إهمال أبنائها[3]. لكن مع تغير الأوضاع الاقتصادية أصبحت الأسرة الجزائرية، تواجه ضغوط اقتصادية تقبل الرجل خروج المرأة، سواء كانت زوجته أم لا للعمل من أجل مساعدته في مصاريف المنزل، وقد ساهمت الدولة بشكل كبير في توعية الشعب لتقبل عمل المرأة. ومع هذا التغير الحاصل في نوع اليد العاملة ودخول المكثف للمرأة في مجال العمل عملت الدولة على إيجاد حلول لرعية الأطفال، فأنشأت مؤسسات تقوم برعايتهم ومحاولة حل مشكل كبير للمرأة. [4]
3. **العوامل الاقتصادية:** وتتمثل في ما يلي:

أ. **الضرورة الاقتصادية:** فنظرا لتزايد احتياجات الأسرة نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وجدت المرأة المنتمية إلى الطبقات الوسطى والفقيرة نفسها بحاجة إلى الدخول إلى سوق العمل، لتلبية احتياجات الأسرة المتزايدة ومساعدة الزوج على توفير الحياة الكريمة للأسرة، في حين نجد أن المرأة المنتمية إلى الطبقات الغنية في المجتمع ،تجد العمل فرصة لتحقيق ذاتها من كونه مصدرا للدخل.

---

[1] المرأة والسلم والأهلي: **المؤتمر الدولي السابع**، مركز جيل البحث العلمي طرابلس، 19-21 مارس 2015، ص8.

[2] فضيلة عاشور: **دور المرأة في التنمية المستدامة**، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية الجزائرية، (د ط) 2008، ص38.

[3] حكيمة حاج علي: **نقطة تحرش الجنسي على استقرار المهني للمرأة العاملة**، مذكرة ماجستير، علم النفس الاجتماعي، تخصص علم النفس الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تزي وزو، الجزائر، 2014-2015، ص151.

[4] رقية عدمان: **المرأة المقاولة وتحديات النسق الاجتماعي**، مذكرة الماجستير، تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص53.

ب. **طبيعة البناء الاقتصادي للمجتمع:** عرف الاقتصاد العربي في الآونة الأخيرة تطور ملحوظا ،مما أحدث تغيرا في التوزيع السكاني، وزيادة ملحوظة في نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة.

ج. **المساهمة في النشاط الاقتصادي:** لا تزال مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي متدنية مقارنة مع نسبة مساهمة الرجل، وذلك راجع إلى أن عوامل إقصاء المرأة عن قوة العمل لا زالت ذات فعالية كبيرة، ومن أهم هذه العوامل استمرارية الأطر الاجتماعية التي تحكم المرأة في تأثيراتها السلبية على مساهمة المرأة في قوة العمل. [1]

وكل هذه العوامل كان لها أثر على تحديد مجال عملها. وإن قلة اليد العاملة النسائية مقارنة مع اليد العاملة الذكرية وهذه الأخيرة متقاربة في جميع المناطق الحضارية التي استفادت من المشاريع الاقتصادية التي أنجزتها الحكومة في جميع المجالات الصناعية والتعليمية[2]. إن مساهمة المرأة في سوق العمل في الجزائر، قد عرفت تغير جوهريا ورجع هذا لمشاركة المرأة في سوق العمل، لمجموعة من عوامل أساسية أهمها:

أ. تزايد نسبة الفقر في المجتمع.

ب. ديناميكية القطاع غير الرسمي الذي ساهم في زيادة مشاركة المرأة في العمل من خلال زيادة العمل المنزلي.

ج. ارتفاع مستوى التعليم الذي أدى إلى تأخر الزواج. [3]

وجاء في معطيات الديوان الوطني للإحصاء حول التشغيل لسنة 2007، أن عدد النساء العاملات في الجزائر قد بلغ نسبة (15.7%) من مجموع عدد العمال منها، (19.7%) في الوسط الحضري.[4] وهذا نظرا لما توفره المدن من فرص التشغيل، و(9.2%) فقط بالمناطق الريفية، حيث ظروف العمل تبقى غير مشجعة بالنسبة لشريحة الجنس اللطيف. كما تفيد المؤشرات الإحصائية لسنة 2001 الصادرة عن الديوان الوطني لإحصائيات أن تشغيل المرأة هو في تطور مستمر حيث تقدر نسبة النساء المنشغلات بـ (16.3%) من مجموع المنشغلين، وتمثل نسبة (5.9%) وعند النساء بدون تأهيل و(35%) عند النساء الحاملات شهادات المعاهد والمدارس والتكوين المهني، ومنها أكثر من النصف الحاصلات على

---

[1] المرجع السابق، ص ـ ص109.

[2] سميرة منصوري: **اتجاه الطلبة الجامعين نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع الجزائري**، مرجع سابق، ص99.

[3] Enquête Emploi auprès des mêmes ,office national de statiques , n170,2010pp66.

[4] فاطمة بن محمودة: **الملتقى الوطني الأول حول تمكين المرأة وأثره على التنمية الاقتصادية**، جامعة البليدة2، (د ت)، ص7.

شهادات جامعية تقدر نسبتهن (52.5%) بالنسبة لتوزيع النساء المنشغلات حسب قطاع النشاطات في سنة 2011. وتتوزع مساهمة المرأة على المجالات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة منها:

1. **في مجال التعليم:** يعتبر هذا المجال من أهم وأبرز المجالات التي ظهرت فيه المرأة بدرجة عالية، وذلك أنها أثبتت جدارتها وإمكانياتها من أجل المواصلة تعليمها، والحصول على أعلى الشهادات التي تؤهلها لشغل مناصب عليا كمعلمة في الابتدائي وأستاذة في التعليم المتوسط أو الثانوي، وحتى أستاذة محاضرة بالتعليم العالي، فحقها في التعليم يتيح لها ويضمن مؤهلات للدخول إلى عالم الشغل بمستويات تعليمة عالية.[1] وقد أثبتت المرأة كفاءاتها وقدرتها لا تقلان عن الرجل ولاسيما في مجال التعليم.[2]. ولطالما طمحت ولا تزال تطمح المرأة إلى تبوء أعلى المناصب وذلك من خلال انضمامها بشكل مكثف

في مجال التعليم الذي يعتبر من أنسب المجالات على الإطلاق في نظر العديد من أفراد المجتمع خاصة الرجال منهم.[3]ويمكن تجسيد هذه الفكرة بالرجوع إلى النص التالي: "....بالمقابل عندما يريد الذكور التطلع إلى لوج الإناث إلى الحياة العامة وعالم المهنة والتعليم هي قطاعات النشاطات التي يعتبرها المجتمع الجزائري ملائمة للمرأة".

2. **في مجال الصحة:** يعتبر مجال الصحة من بين مجالات التي أثبتت ومازالت تثبت المرأة جدارتها فيه، بعد مجال التعليم. وعلى أساس يتم تحقيق الفرص القضاء على التميز الجنسي، والمساهمة في التضامن والمساواة، وشاهدت المرأة الجزائرية بتكوينها العالي حققت أعلى المراتب وشغلت مختلف المناصب، كما أثبتت قدرتها وكفاءتها العلمية ولاسيما في مجال الصحة، فإقبال المرأة عل العمل والقطاع الصحي في تزايد مستمر، إذا ما قورنت نسبة مشاركتها مع الرجال وذلك سنة 2000. [4]
3. **في المجال السياسي:** من بين القضايا التي ظلت تشغل العلماء والمفكرين ومختلف الهيئات الوطنية والدولية ومحاولة إيجاد تفسيرات لها، هي مشاركة المرأة في العمل السياسي، فالمرأة الجزائرية استطاعت أن تقحم وتشغل مناصب في المجال السياسي، وتحت هذا اللواء تطالب المرأة في العصر

---

[1] رسالة الأسرة، **صادرة عن وزارة المنتدى لدى رئيس الحكومة المكلفة للأسرة وقضايا المرأة**، العدد 1 مارس 2004، ص- ص 10-11.

[2] المرجع السابق، ص11.

[3] نعيمة دودو: **تأثير عمل المرأة على معدلات الخصوبة**، مذكرة الماجستير، تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، سطيف، الجزائر، 2011- 2010، ص43.

[4] المرجع السابق، ص44.

الحالي بحقوقها كاملة، منها المساواة التامة مع الرجل ...وحق الممارسة السياسة وعلى هذا هناك وجهات النظر حول العمل السياسي والمرأة، هناك من يعطي الحرية المطلقة لممارسة العمل السياسي مهما كان نوعه فلا وجود عوائق تقف في وجه المرأة لممارسة هذا النشاط وهناك من يرى أن المرأة لها حق في التعليم فقط، وعليها بعد ذلك المكوث في البيت وتربية الأطفال ورعاية زوجها، وهناك من يقف وسط الطرفين يؤمن بحق المرأة في العمل خارج المنزل، إذ لا يوجد ما يمنعها من العمل إلا أن هناك شروط تفرض عليها من أجل توفيق بين العمل خارج البيت أو داخله ونذكر منها خاصة ألا يعود عملها هذا مفسد على المجتمع كانتشار البطالة والفساد الخلقي في المؤسسات، وأن لا يتعارض مع وظيفتها الأساسية من تربية الأبناء ورعاية الزوج، وشؤون المنزل. وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه ليس هناك أداة تفرق بين الرجل والمرأة. في العمل السياسي كونها تتمتع بنفس الحقوق، ملزمة بنفس الواجبات. [1]

4. **في القضاء:** تعتبر مهنة القضاء من بين المهن التي كانت حكرا على الرجال، إلى أن هذا الاحتكار لم يمنعها من اهتمام بمجال القضاء والمشاركة فيه، وذلك بسبب التقدم والتطور والتحرر في مختلف الميادين، بسبب طموح المرأة وجهادها على مواصلة تعليمها الذي أهلها إلى التبوء عدة مناصب في الحكم. .[2]
5. **في مجال البنوك:** اقتحمت المرأة مجال البنوك، وذلك بوصولها إلى منصب نائب محافظ البنك الجزائري وعضو النقد والقرض، حيث يعتبر أعلى السلطة نقدية في البلاد، ففي القطاع المالي أثبتت جدارتها، كما نجد أنه من بين الاهتمامات المعتبرة للمرأة هو قطاع الخدمات حتى أصبح يسمى بالقطاع النسوة بالدرجة الأول، حيث يعتبر مجال البنوك تقديم الخدمات نشاطه الأول والأساسي، يعتبر أن الخدمات تشكل موردا هاما لخلق مناصب الشغل جديدة خصوصا بالنسبة للعنصر النسوي.[3]
6. **مجال الأمن الوطني:** إلى جانب المجالات السابقة هناك مجال هام اقتحمته المرأة، هو مجال الأمن الوطني، فالمرأة ثابرت ووقفت أمام كل العوائق التي تحول دون اقتحامها لمختلف المجلات منها مجال الأمن الوطني، فقد حان الوقت للمرأة الجزائرية، أن تبرهن على القدرة الهائلة والممكنة التي

---

[1] علياء شكري: **المرأة والمجتمع من وجهة نظر علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1998، ص109.

[2] رسالة الأسرة: **صادرة عن وزارة المنتدى لدى رئيس الحكومة المكلفة للأسرة وقضايا المرأة**، مرجع سابق، ص13.

[3] نعيمة دودو: **تأثير عمل المرأة على معدلات الخصوبة**، مرجع سابق، ص49.

تميزها عن الرجل لتصل إلى أعلى مراتب في الدولة. فتأكيد رغبة المرأة في التوفيق والبروز والنجاح، ونجدها قد انضمت إلى ميادين الأعمال أخرى من قبل مخصصة لرجال فقد. مثل مساهمتها في مجال سلك الأمن الوطني عام 1974 في إطار مفتشيات الشرطة ثم حارسات الأمن العمومي، ثم ضابطات الأمن الوطني إضافة إلى مشاركتها في قطاع الجيش الوطني الشعبي ثم ظهرها ونجاحها في السلاح الجوي. [1]

[1] رسالة الأسرة: **صادرة عن وزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة للأسرة وقضايا المرأة**، مرجع سابق، ص13.

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل ما يلي:

1. إن ظاهرة عمل المرأة تختلف باختلاف طبيعة المجتمعات، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة فيها.
2. ارتفاع نسبة النساء العاملات في الدول الغربية المتطورة عنها في المجتمعات العربية.
3. أن القيم والتقاليد والأعراف الاجتماعية مازالت تهيمن على عمل المرأة في المجتمعات العربية.
4. لعب الاستعمار الفرنسي للجزائر دورا كبيرا في تغير القيم والظروف والأوضاع الاجتماعية للجزائريين وبالتالي أصبح خروج المرأة للعمل ضرورة حتمية.
5. اقتحام المرأة لمختلف مناصب العمل حتى تلك التي كانت حكرا على الرجل.

الفصل الثالث: مكانة المرأة العاملة في الديانات السماوية، وبعض المواثيق والتشريعات

المبحث الأول: مكانة المرأة العاملة في الديانات السماوية

المبحث الثاني: مكانة عمل المرأة في بعض المواثيق والتشريعات الدولية

المبحث الثالث: مكانة المرأة العاملة في بعض المواثيق والتشريعات الجزائرية

الفصل الثالث: مكانة المرأة في الديانات السماوية وبعض المواثيق والتشريعات

تختلف مكانة المرأة باختلاف الديانات السماوية، وباختلاف المواثيق والتشريعات الدولية والوطنية التي نادت بحماية المرأة العاملة وهذا ما نحاول دراسته في هذا الفصل.

المبحث الأول: مكانة المرأة العاملة في الديانات السماوية

المطلب الأول: مكانة المرأة العاملة في الديانة اليهودية

إن الديانات اليهودية التي تستمد أحكامها من التوراة والتلمود، لا تعطي المرأة حقها الإنساني بوجه عام بل تجعلها في مرتبة متدنية للغاية، وتلصق بها كل الصفات السلبية[1]، حيث تقرر الشريعة اليهودية أنه إذا توفي شخص بدون أن ينجب أولادا ذكورا تصبح الأرملة زوجة تلقائية لشقيق زوجها سواء رضت بذلك أم كرهت.[2]وكانت المرأة ليس لها أي دور في حق التصرفات القانونية، وفي جميع أموالها قبل الزواج وبعده، حيث تصبح ملك خاص لزوجها يتصرف فيه كما يشاء، فإذا حدث شقاق بين الزوجين تصبح أموال الزوجة وقفا على الزوج يستغلها الزوج دون أن يبيعها أو يرهنها، فإذا تم الطلاق عادت الأموال إلى الزوجة وكذلك بالنسبة إلى وفاة الزوج.[3] وفي التوراة تعد المرأة ابتداء للخطيئة وأساسها، ففي نصوص التوراة نجد: "من المرأة بدأت الخطيئة"، حيث تذهب التوراة أن سبب معصية آدم هي حواء، وأنها حين أغوتها الحية بمخالفة أمر الله في الأكل من الشجرة، التي حرمها الله عليها وعلى زوجها. فالتوراة تجعل إثم العصيان أولا على المرأة، لذلك كان عقابهما من الله قاسيا، فكانت أكثر تعبا في الحمل والولادة. [4]

المطلب الثاني: مكانة المرأة العاملة في الديانة المسيحية

إن مكانة المرأة في ظل الديانة المسيحية كما تظهر في كتبها المقدسة حاليا أحطت من مكانة الرجل، فهي تفرض على المرأة أن تبقى خاضعة للرجل طول حياتها، كما تضيق عليها في مسألة الزواج، حيث تظهر أبرز مظاهر القسوة في الديانة المسيحية في منع النساء من الكلام، وفرض السكوت عليهن في الكنيسة. ونجد ذلك في رسائل (بولس الأول) (تيموثاس) فقد جاء في أقوالهما: "لم يؤذن للمرأة أن تتعلم ولا تتسلط على الرجل"[5]. وكانت تعتبر المرأة باب الشيطان حيث قال القديس (ترتويان) إنها مدخل

---

[1] هند محمود خولي :**عمل المرأة (ضوابطه ، أحكامه ، ثماراته،)**، دار الفارابي، دمشق، ط1، 2001،ص51.

[2] هبة محمد علي حسن: **الإساءة إلى المرأة**، مكتبة لأنجلو المصرية لنشر، (د ط)، 2003، ص31.

[3] سامية منسي: **المرأة في الإسلام**، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، مصر، ط1، 1996، ص29.

[4] المرجع السابق، ص28.

[5] هند محمود الخولي: **عمل المرأة (ضوابطه، أحكامه، ثماراته)**، مرجع سابق، ص- ص 53- 54.

الشيطان إلى نفس الإنسان. "وقال القديس(سوستان): "إنها شر لا بد منه وخطر على الأسرة والبيت). وفي القرن الخامس اجتمع مجمع (ما كون) للبحث في ما إذا كانت المرأة مجرد جسم بلا روح، وفي الأخير قرروا أنها تخلو من الروح الناجية من عذاب جهنم ما عدا أم المسيح. [1]

ولما دخلت أمم الغرب في المسيحية، وكانت أراء رجال الدين قد أثرت في نظرتهم للمرأة، فعقد الفرنسيون في سنة 586 للميلاد مؤتمرا للبحث في ما إذا كانت تعد المرأة إنسان أم غير إنسان وفي الأخير قرروا أنها إنسان خلقت لخدمة الرجل فحسب. وفي القانون الانجليزي لسنة 1805 كان يحق للرجل أن يبيع زوجته، وكان القانون الانجليزي سنة 1808 يحدد ثمن الزوجة بشرط أن يتم البيع بموافقة الزوجة. ولما قامت الثورة الفرنسية في نهاية القرن ثاني عشر (12) وأعلنت تحرير الإنسان من العبودية والمهانة، لم تشمل المرأة فقط، فنص القانون المدني على أنها ليست أهلا لتعاقد دون رضا وليها وإن كانت غير متزوجة وقد جاء النص فيه على أن القاصرين هم (الصبي، المجنون، المرأة). واستمر ذلك حتى سنة 1938، حيث عدلت هذه النصوص لمصلحة المرأة ولا تزال فيه بعض القيود على تصرفات المرأة المتزوجة. [2]

المطلب الثالث: مكانة المرأة العاملة في الإسلام

لقد وضع الإسلام المرأة في مكانها الصحيح، حيث منحها حقوقها الإنسانية والمدنية والاقتصادية، ويتجلى ذلك في عدد من السور التي تعرضت لأمور النساء وهي كثيرة منها: سورة البقرة، سورة المائدة، سورة النور، سورة المجادلة، سورة الأحزاب، سورة التحريم، وسورة النساء، هي أكثر السور تعرضا للمرأة، فهي تعرضت للاستقرار الداخلي وتوضح الأسس الكفيلة بدوام هذا الاستقرار ونشاطه، ولقد تعرضت السورة للأسس التالية:

1. تكريم المرأة.
2. نظام الأسرة.
3. مساواة الرجل بالمرأة.
4. حرية المرأة في ذاتها وأموالها.
5. حقوق المالية للمرأة.

[1] مصطفى السباعي: **المرأة بين الفقه والقانون**، دار الوراق للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط7، 1999، ص18.
[2] المرجع السابق، ص19.

6. نظام الزواج: المحرمات من النساء، تخير الزوجات. [1]

ويعتبر الإسلام أول من أعطى حقوقها منذ أربعة عشر قرن، وأعادا إليها كرامتها، فقد رفع المرأة إلى منزلة حضارية ووضع لها مبادئ التي أعلنها الإسلام على لسان محمد – صلى الله عيه وسلم– : "أن المرأة كالرجل في الإنسانية"، ويقول الله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ**﴾. (سورة النساء، الآية رقم1).

- أنها أهل للتدين والعبادة ودخول الجنة إن أحسنت، ومعاقبتها إن أساءت كالرجال.
- حارب الإسلام التشاؤم والحزن عند ولادتها.
- حرم الإسلام وأدها وتشنع على ذلك أشد تشنيع فقال تعالى: ﴿**وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ بِأَيْ ذَنْبٍ قُتِلَتْ**﴾.(سورة التكوير، الآية رقم 09).
- أمر الإسلام بإكرامها بنتا أو زوجة.
- الحد من تعدد الزوجات فجعلها أربعة.
- نظم حقوق الزوجين وجعل لهما حقوق كحقوق المرأة مع رئاسة الرجل لشؤون البيت وهي رئاسة غير مستبدة ولا ظالمة. [2]
- أعطاها الحرية في أن ترفض أو تختار زوجها بحريتها، ولا يتم زواج الفتاة دون استئذانها وموافقتها وبشاهدين ولها أن توكل والدها ولها أن ترفض الزوج، ولها أن تخلعه وإذا استحالت المعيشة معه. [3]
- لقد وضع الإسلام المرأة في مكانها اللائق فاعتبرها جزء مكمل للمجتمع ومقوما له، وإن المجتمع يتقدم بالرجل و بالمرأة على حد سواء. ويشير إلى ذلك في الكثير من مواضيع القرآن الكريم قال الله تعالى: ﴿**وَلاَ تَتَمَنَّوْاْ مَا فَضَّلَ اللّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُواْ وَلِلنِّسَاء نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَاسْأَلُواْ اللّهَ مِن فَضْلِهِ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا**﴾ (سورة النساء، الآية رقم 32). حيث يقول تعالى: ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ**﴾. (سورة النحل، الآية رقم 97) ويقول تعالى: ﴿**فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ**

---

[1] محمد سيد فهمي: **مشاركة المرأة في مجتمعات العالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية، (د ط)، 2012، ص31.

[2] مصطفى سباعي: **المرأة بين الفقه و القانون**، مرجع سابق، ص- ص23-26.

[3] محمود حسن: **مشكلات العربية في التعليم والعمل**، منظمة العربية للتربية والثقافية وحدة البحوث التربوية، تونس،(د ط)، 1983، ص31.

أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ﴾. (سورة آل عمران، الآية رقم 195).

لقد منح الإسلام المرأة حرية العمل والإدارة وحق التملك بما تملك من دون موافقة زوجها. ولإسلام جعل حرية المرأة كحرية الرجل وللمرأة الحق أن تبيع وتشتري وأن تعمل في أعمال التمريض والإسعاف. إذن فالإسلام يتيح للمرأة أن تعمل خارج منزلها، ولكن ذلك هو الفراغ وليس الأصل، إذ أن الأصل هو عمل المرأة في بيتها ومراعاة احتياجات زوجها وأبنائها، أما الفرع الثاني وهو أن تخرج المرأة إلى العمل خارج منزلها وقت الضرورة أو عند احتياج المرأة للعمل بقصد التكسب وتحصيل قوتها أو بغرض خدمة المجتمع إذا أحتاج المجتمع إليها وإلى خدامتها ومن حيث طبيعة الوظيفة التي تؤديها المرأة خارج منزلها لا تكون وظائف صعبة التي تحتاج إلى الجهد العضلي والقوة البدنية، بل تكون بسيطة كأن تعمل المرأة معلمة أو طبيبة.[1] إن لعمل المرأة مبرراته والتي يمكن حصرها في الآتي:

1. إن عمل المرأة يوسع أفاقها ويبرز وينمي مقومات شخصيتها والقضاء على وقت الفراغ.
2. إن مجد الأمة يتحقق بالإنتاجية الكاملة للمنتمين إلى المجتمع في المجالات التي يمكن للأفراد الإسهام في الإنتاج.
3. مساعدة من يعول، وقد تكون لا عائل لها فتعول نفسها. فقد يتوفى زوجها ويترك لها أطفالا عاجزين عن العمل، ولا شيء لهم ولا لها، فتجد في العمل عصمة لها ولأولادها من الضياع، فهي مع ذلك إنسان ومن كرامتها أن تستقبل بطلب عيشها فلا تكون عبئا على سواها، وإنما يكفل لها تلك الكرامة أن تعمل.[2]

كما لم يمنع الإسلام خروج المرأة للعمل ومساعدة الزوج والإنفاق على الزوج الذي لا يعمل حتى يجد عملا، فقد كانت المرأة في صدر الإسلام تعمل عطارة، تاجرة، ما شطة، مزارعة، كما عملت طبيبة، معلمة، مغنية ...وقد قدر الرسول الله صلى الله عليه وسلم المرأة العاملة تقديرا كبيرا، فعملت المرأة بلا حرج في عهد الرسول – صلى الله عليهم وسلم–، وكان يشجعها على ذلك. [3]

وورد في القران الكريم ما يشير إلى عمل المرأة خارج البيت وداخله على سواء، حيث نجد آيات من القصص، تتحدث عن موسى وبنات الرجل الصالح في مدين قال الله تعالى: ﴿**وَلَمَّا وَرَدَ مَاء مَدْيَنَ وَجَدَ**

---

[1] إبراهيم بن مبارك الجو ير: **عمل المرأة في المنزل وخارجه**، مكتبة العبيكان، ط1، 1990، ص ـ ص 75ـ76.

[2] المرجع السابق، ص78.

[3] سامية منسي: **المرأة في الإسلام**، مرجع سابق، ص57.

عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاء وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ۝ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾. (سورة القصص، الآية رقم 23، 24). ويفسر (القرطبي) هاتين الآيتين بقوله: "إن سبب عمل المرأة يعود إلى أن الأب لا يستطيع أن يباشر أمر غنمه لضعفه". كما أشار القران الكريم إلى سورة أخرى من سور العمل، هو إرضاع الأطفال وهو ما حدث إلى أخت موسى عليه السلام ولأمه مع فرعون في مصر، قال تعالى: ﴿**وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۝ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ الْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُ لَكُمْ وَهُمْ لَهُ نَاصِحُونَ ۝ فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ**﴾. (سورة القصص، الآية رقم 11، 12، 13).

ويشير (القرطبي) إلى أن أم موسى بعد ما أرضعته كان فرعون يعطيها كل يوم دينارا[1]. كما ويشير (الباجوري) إلى أن الفقهاء اختلفوا في ضوابط خروج المرأة للعمل فرغم أن مباشرة المرأة لأي عمل تسترزق به لنفسها ولأسرتها، وأباح الإسلام العمل على صعيد الحديث النبوي نجد قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنه أذن لكن أن تخرجن لحاجتين." وشرح ابن حجر الحديث بقوله في فقه هذا الحديث أنه يجوز للنساء التصرف في ما لهن حاجة إليه من مصالحهن ...وفيه جواز كلام النساء مع الرجال عند الضرورة."[2] وعندما قرر الإسلام للمرأة الحق في العمل لم يترك هذا الأمر دون قيود أو ضوابط تحدد العمل ونوعيته، بل اشترط لممارسته أن يكون عملها مناسبا لطبيعتها، وأن لا يخل بمسؤوليتها، وأن يكون استثمارها لوقتها متوازن مع واجباتها اتجاه أسرتها مع دورها باعتبارها عنصر مفيد ومنتجا في مجتمعها[3]. ومن الشروط التي وضعها الإسلام لعمل المرأة ما يلي:

أولا: الضرورة: اشترط الإسلام لخروج المرأة من بيتها وجود عذر موجب يقره شرع، كحاجاتها إلى الكسب بما تستعين به لمتابعة حياتها. ومن الضروريات التي أعتبرها الإسلام مبيحة للمرأة أن تخرج للعمل هي:

1. وفاة الزوج وبقاء الزوجة والأسرة دون معيل.
2. فقر المرأة وحاجاتها إلى العمل.

---

[1] رعد محمود البرهاوي: **المرأة في الحضارة الإسلامية** ،دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2018، ص- ص18 - 19.

[2] المرجع السابق، ص - ص 20-21.

[3] زيد محمود العقايلة: **حقوق المرأة العاملة (دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية)**، مجلة المفكر، العدد8، جامعة الإمارات العربية المتحدة، (د ت)، ص412.

3. عفة وإعالة نفسها أو الإنفاق على أبوين عاجزين أو زوج لا يقوى على كسب لعجز ما.
4. مشاركة الزوج في الأعمال الزراعية لاسيما في الأوساط الريفية لإعانة زوجها.
5. أن تكون المرأة مبدعة في بعض الميادين العمل التي تحتاجها الأمة، ويعود عملها بالنفع على أسرتها والمجتمع.[1]
6. أن لا يكون عملها على حساب مسؤوليتها الزوجية والأسرية. حيث هي وظيفتها الرئيسة تجاه زوجها وأولادها، لأن الأولوية يجب أن تمنح لوظيفتها الأصلية كأم وزوجة.
7. أن يكون العمل مناسبا لطبيعة المرأة لفطرتها وقدرتها الجسمية واستعداداتها النفسية.
8. أن تلتزم بالآداب والأخلاق الإسلامية القوية المحتشمة لا تخالط في عملها الرجال، وذلك إبعادها على الشر والفساد.
9. أن يكون عملها بإذن الأب إذا كانت بنت من مبدأ بر الوالدين وطاعتهما، أو بإذن الزوج، لأن ذلك من حقوقه عليها.[2]
10. استعمار الأمم الغربية للعالم العربي الإسلامي ومحاولة فرض مفاهيمه عليه، والغزو الثقافي للدول الإسلامية وتأثر الكثير من القياديين في العالم الإسلامي بذلك.
11. تأثر بعض أفراد المجتمع بالثقافة الغربية.
12. رغبة المرأة ذاتها في التخلص من القيود التي فرضتها عليها المجتمع والتقاليد الاجتماعية الموروثة.
13. ظهور قيم جديدة في المجتمع شاعت تدريجيا، وأخذت تدفع بالمرأة نحو الخروج من دائرة المنزل وعمله إلى دائرة المجتمع بوجه عام.
14. التطور الصناعي والنهضة الحديثة التي تعيشها بعض الدول العربية جعلت أصحاب المصانع يشغلون النساء تحقيقا لمزيد من الكسب على أساس أن أجور النساء أقل من أجر الرجال. [3]

---

[1] هاني الطعيمات: **حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**، دار الشرق، عمان، الأردن، (د ط)، 2006، ص309.

[2] عبد الكريم ريدان: **حقوق المرأة وواجبات المرأة في الإسلام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2004، ص129.

[3] سهام بنت خضر الزهراني: **المعوقات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الصحي**، مذكرة ماجستير، تخصص علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1432هـ، ص57.

المبحث الثاني: مكانة المرأة العاملة في بعض المواثيق والتشريعات الدولية

لقد حفلت الجهود العالمية في مؤتمراتها وندواتها بالدعوات إلى احترام حقوق المرأة في مختلف المجالات من بينها مجال العمل حيث عقد المؤتمر العالمي الثالث للمرأة في نيروبي عام 1980 ولقد جاء بهدف استعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة من حيث الإنجازات المتعلقة بالمساواة والتنمية والسلام. وجاء انعقاد المؤتمر في وقت كانت من أجل المساواة بين الجنسين وقد اكتسبت فيه اعترافا عالميا حتى وصف الكثير هذا الحدث بأنه ولادة للحركة النسوية العالمية، واعتمدت خلاله 1057 حكومة مشاركة استراتيجيات نيروبي التطلعية لسنة 2000. كما عقد المؤتمر العلمي الرابع للمرأة (مؤتمر بكين 1990) تحت شعار "العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام". وأكد على حقوق المرأة وحقوق الإنسان والالتزام باتخاذ إجراءات محدودة لضمان احترام هذه الحقوق، وكان تتويجا للخطوات التي اتخذت لاعتراف بحقوق المرأة كحقوق إنسانية في الثمانينيات وبداية التسعينات من جانب المدفوعات[1]. وعن حقوق الإنسان وجماعات المرأة في العالم يعتبر الإعلان الصادر عن مؤتمر (بيكين) الاتفاق الأكثر شمولا ين الحكومات حول ما ينبغي القيام به لتمكين المرأة والإلحاق لحقوقها والمساواة بين الرجل والمرأة.[2] لقد نصت معايير منظمة العمل الدولية على حقوق النساء في العمل ومبدأ المساواة بين الجنسين كجزء لا يتجزء من حقوقها الإنسانية من أجل تحقيق العدالة.

وجاء في أدبيات منظمة العمل الدولية أن جميع البشر أي كان عرقهم أو معتقداتهم أو جنسياتهم، الحق في العمل من أجل رفاهيتهم المادية وتقليدهم الروحي في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والأمن الاقتصادي.[3] ومن بين هذه القوانين التي وضعتها المنظمات نجد القوانين التي أكدت على تمتع المرأة المتزوجة أو غير المتزوجة بحقوق متساوية للرجل في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما الحقوق التالية:

1. الحق في عدم التمييز بسبب المركز الزوجي أو لسبب أخر في تلقي التدريب المهني في العمل وحرية اختيار المهنة ونوع العمل وفي نيل تلقي الترقية المهنية.
2. حق تقاضي مكافأة متساوية لمكافأة الرجل والتمتع بمعاملة متساوية في العمل.

---

[1] أحمد أبو المجد: **العنف الموجه ضد النساء في أماكن العمل**، مرجع سابق، ص31.

[2] المرجع السابق، ص32.

[3] المرجع السابق، ص29.

3. حق التمتع بالإجازات مدفوعة الأجر وبالاستحقاقات التقاعدية وبالضمانات الاجتماعية المؤمنة ضد البطالة أو المرض أو الشيخوخة أو أي سبب للعجز عن العمل.
4. حق تقاضي التعويضات العائلية على قدم المساواة مع الرجل. [1]

كما أكدت الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1977 باعتبارها معاهدة دولية، لاسيما في القسم الثالث منها بنص المادة السادسة على حق كل فرد في العمل، الذي يضمن أن تكون أمامه فرصة كسب المعيشة عن طريق العمل وألزمت المادة سالفة الذكر الدول باتخاذ الخطوات المناسبة واللازمة لتأمين هذا الحق. وقد اهتمت بوضع ضوابط منها:

أ. ضمان الأجور والمكافآت في الأعمال متساوية القيمة دون تمييز من أي نوع، وعلى وجه الخصوص وضع للنساء شروط عمل لا تقل عن ذلك التي يتمتع بها الرجل مع مساواة في الأجور عن الأعمال المتساوية.

ب. ضمان معيشة شريفة لهم ولعائلاتهم طبقا لنصوص الاتفاقية الحالية. [2]

ج. ظروف العمل مؤمنة وصحية.

د. فرص متساوية لكل فرد بالنسبة لترقية في العمل إلى مستوى أعلى مناسب دون خضوع ذلك لأي اعتبار سوى اعتبار الأهلية والكفاءة.

هـ. أوقات الراحة والفراغ وتحديد ساعات العمل معقولة والإجازات دورية مدفوعة الأجر، والمساواة بين الرجل والمرأة في حق العمل بشروط آمنة.[3]

كما نصت الاتفاقية على:

1. على حق المرأة العاملة في التدريب المتقدم والمتكرر، لأن مثل هذا التدريب يساعد على رفع كفاءة المرأة العاملة، والأمر الذي يؤهلها للترقي و الصعود للمناصب العليا في مجال العمل.
2. الحق في الوقاية الصحية وسلامة الظروف العمل بما في ذلك حماية الإنجاب، وهذا الحق المكفول للمرأة في هذه الاتفاقية والغرض منه حماية صحية للمرأة وتوفير وسائل الأمن والسلامة الجسدية والنفسية لها أثناء الحمل.

---

[1] منتصر سعيد حمودة: **الحماية الدولية للمرأة(دراسة مقارنة بأحكام الشريعة الإسلامية)**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2010، ص162.

[2] المرجع السابق، ص163.

[3] المرجع السابق، ص159.

3. اعتماد الاتفاقية على مبدأ توقيع عقاب على من يقوم بفصل المرأة العاملة بسبب الزواج أو الإنجاب أو يمنع عودتها لعملها السابق.
4. إلزام الاتفاقية للدولة الموقعة عليها باتخاذ التدابير المناسبة.[1]

كما حرصت منظمة العمل الدولية على تصميم معايير العمل الدولية، وجعلها للجميع دون تفرقة في محاربة التميز، الذي قد تتعرض له بعض الفئات في فرص الحصول على العمل، وإدراج مبدأ التكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة، في مجال العمل من نطاقه النظري الشامل الذي ورد في دستور منظمة العمل الدولية. ووردة الأحكام التي تتعلق بمناهضة التميز والتفرقة في مواجهة المرأة العاملة، بصفة رئيسية في كل من الاتفاقية رقم (100) لعام (1951)، بشأن المساواة في الأجور العمال والعاملات عند التساوي والاتفاقية رقم (111) لسنة 1957 بشأن خطر التميز في المهن والوظائف على أساس الجنس. وفي الاتفاقية رقم (142) لعام 1975 بشأن تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، التي تشجيع وصول النساء إلى كل فروع التعليم والتدريب المهني، التي يتزيد أعمارهن عن سن العمل العادي، وتنص المادة الثالثة أهلية تقليد المناصب وممارسة جميع الوظائف العامة المنشأة بمقتضى التشريع الوطني، بشروط متساوية بينهن وبين الرجال دون أي تميز.[2]

كما قامت المنظمة الدولية للعمل بإصدار اتفاقية متعلقة بحماية الأمومة، حيث جاءت الاتفاقية بمعالجة دقيقة ومعمقة سنة 1952 تخص كل العاملات سواء كانت في القطاع العام أو الخاص مهما كان سنهن. وتضمنت اتفاقية العمل الدولية رقم (103) لسنة1952 على ما يلي:

1. الحد الأدنى لعطلة الأمومة المقدر ب(12) أسبوع، منها 6 أسابيع على أقل بعد الولادة.
2. امتداد العطلة إذا حدث خطأ في تقدير تاريخ الولادة أو في حالة المرض الناتج عن الحمل .
3. الحق في التعويضات الكافية لسد حاجيات المرأة ومولود.
4. الحق في التعويضات الطبية .
5. الحق في استراحات الرضاعة إذا اقتضى الأمر.
6. منع فصل المرأة عن العمل أثناء عطلة الأمومة. [3]

---

[1] المرجع السابق، ص167.

[2] محمد جلال الأتروشي: **حقوق المرأة العاملة العراقية**، مجلة الكوفة، العدد5، (د ت)، ص- ص40-41.

[3] عبد العزيز وطبا: **دراسة حول تشغيل المرأة والأحداث في العالم العربي**، معهد العربي للثقافة العالمية وبحوث العمل، الجزائر، (د ط)، (د ت)، ص43.

وتطبيقا لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة بشكل عام، تنتقل هذه المساواة إلى العمل، فتلزم أصحاب الأعمال بضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في الأعمال والأجور وشروط العمل، فعهد العملين للحقوق الاقتصادية والثقافية الصادرة عن الجمعية العامة للأم المتحدة عام 1966 يقرر في مادته السابعة أن لكل شخص حق التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية. وهذا المبدأ مقرر في أغلب التشريعات العمالية في دول العالم. فهو مقرر في ألمانيا بموجب دستور 1949 في إيطاليا بموجب الدستور 1984 وفي فرنسا بموجب قرار صادر عام 1946.وهذا المبدأ ورد في قوانين بعض الدول العربية كالإمارات، سوريا، الكويت، اليمن... وأكده مشروع قانون العمل الموحد إذا أكدت المادة (35) على عدم التفرقة في الأجر بين الجنسي...وبمقتضى المادة (17) من الاتفاقية الدولية للأجور نشأت لجنة القضاء على التميز ضد المرأة، من أجل دراسة التقدم المحرز في مجال تنفيذ هذه الاتفاقية، وتتألف اللجنة من ثمانية عشر خبيرا من ذوي المكانة الخلقية الرفيعة والكفاءة. كما أنه لا يسمح للمرأة المتزوجة في بعض الدول بالعمل أو تفتح حسابا في البنك، أو أن تطلب قرض بدون موافقة زوجها، ولا تتمتع المرأة المتزوجة بحقوق مماثلة لحقوق الرجل، فيما يتعلق بالعلاوة الاجتماعية كالسكن أو الضمان الاجتماعي، حتى لو كانت منفصلة عن زوجها، أو كان زوجها عاطل عن العمل أو أرملة[1]

المبحث الثالث : مكانة المرأة العاملة في بعض المواثيق والتشريعات الجزائرية

لقد حضت المرأة الجزائرية بالاهتمام البالغ من خلال القوانين والنصوص التشريعية؛ حيث تضمن الدستور الجزائري للمرأة في المادة(41) كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية حيث أكدت المادة(59) في مجال الأجر. وللعاملة الحق في أخذ حصة من الدخل القومي وفقا للمبدأ القائل: " التساوي في العمل يستلزم في الأجر."[2] كما أكد الميثاق الوطني لسنة 1976 على ضرورة مشاركة المرأة في عملية التنمية الشاملة للمجتمع، مع مراعاة دور المرأة كزوجة وكربة بيت بالمقابل نجد هذه المواد تتفق مع وجهة نظر الدين الإسلامي، الذي يؤكد على دور المرأة الأساسي داخل الأسرة ومنحها مجالا للممارسة عمل مأجور، وفق شروط وضروريات اجتماعية واقتصادية . [3]

---

[1] سالم البهنساوي: **المرأة بين الإسلام والقوانين العالمية**، دار الوفاء، مصر، ط1، 2003، ص42.

[2] فاطمة بوراكي: **المرأة العاملة في المجتمع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة لسانس، تخصص اتصال وعلاقات عامة، كلية الأدب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور ريحي فارس، المدية، الجزائر، 2010-2011، ص68.

[3] فريدة شلوف: **المرأة المقاولة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، علم الاجتماع، تخصص تنمية وتسير المواد البشرية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2009-2010، ص80.

فالدستور الجزائري الذي تغير عدة مرات يتسم بالعمومية، وينظر للمرأة من الجانب الإنساني على أنها لا تختلف عن الرجل في الحقوق والواجبات، و تدعم المواثيق الوطنية وتمنح في نصوصه حيزا أكبر للمرأة، وتفصل أكثر في تحديد دورها في كافة الميادين داخل البلاد مؤكدة على دورها الأساسي في الأسرة، وهذا ما جعل العديد من التيارات المتأثرة بالنظرية الاقتصادية تصفها بعدم التخلص من النظرة الاجتماعية التقليدية للمرأة، حسب رأيهم يشدد على وظيفة المرأة كأم وربة بيت ويقللون من قيمة المرأة وجعلها تعيش تحت سلطة الرجل الاقتصادية، كما يولي قانون العمل الجزائري أهمية خاصة للمرأة العاملة من توفير وسائل لتدعيم عمل المرأة كدور الحضانة ورياض الأطفال، ومنحها إجازات وتعويضات خاصة أثناء الحمل وبعد الوضع، ومنحها أوقات خاصة للتفرغ لرعاية أبنائها الصغار، فيما يتعلق بالرضاعة وفي الحالات من مرض الأطفال الصغار[1]، كما أهتم المشروع الجزائري كغيره من المشروعين في الدول الأخرى بمجال العمل، حيث أنه بعد حصول الجزائر على استقلالها عام 1962 وأمام الفراغ القانوني الذي ميز هذه الفترة بادرت السلطات القائمة على ذلك بإصدار قانون 31 ديسمبر سنة 1962 الذي عمل على تكريس الفصل التقليدي بين مجال العمل في إطار العلاقة القانونية والتنظيمية وتجسدت في محاولة التنظيم الاجتماعي للعمل، وصدور قانون التسيير اشتراكي للمؤسسات سنة 1976 الذي كرس في المادة التاسعة منه مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بين مختلف العمال.[2] وجاء الميثاق الوطني لسنة 1976 إثر التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري على مختلف الأصعدة لتكريس مبادئ الاشتراكية والقيم الاجتماعية للمجمع الجزائري، وقد تطرق الميثاق إلى ضرورة ترقية المرأة وجاء فيه: "أما الدولة التي اعترفت لها بكل حقوقها السياسية، فإنها لا تزال ملتزمة بالنهوض بالمرأة الجزائرية ومصرة على متابعة الجهود في سبيل ترقيتها". كما جاء فيه أن المرأة تمثل نصف سكان الناشطين وتكون مصدرا لقوة العمل في لبلاد وتحقيق التطور الاجتماعي ... وعلى الدولة أن تشجع المرأة على العمل حسب قدراتها وكفاءتها، وعليه الإكثار من مراكز التدريب وتأهيل الخاصة بالمرأة، كما أنه من واجبها وضع القوانين

[1] نعيمة دودو: **تأثير عمل المرأة على معدلات الخصوبة** ،مرجع سابق، ص- ص77-78.

[2] بشير هدفي: **الوجيز في شرح قانون العمال وعلاقات العمل الفردية والجماعية**، دار ريحان للكتاب، الإسكندرية، ط2، 2003، ص- ص45-46.

دقيقة تهدف إلى ضمان حماية الأمومة واستقرار الأسرة، وعلى الدولة إدخال التغيرات الضرورية على الأنشطة التي تمارسها المرأة، حيث يكون عمل المرأة عنصر التحام الأسرة والمجتمع. [1]

وتتضمن قوانين العمل في الدولة مبدأ عدم التميز والمساواة بين الرجل والمرأة، إلا أن أحكام مختلفة من قانون العمل لا تزال تفرق بينهما، وعلى الرغم من أن القوانين الدولية والمحلية تحظر التميز في عملية التوظيف وظروف العمل والأجر، فهذه المعايير غالبا لا تحترم في الممارسة العملية. مما يؤدي إلى أوجه تفاوت بين الجنسين في مكان العمل، ويؤثر على المسارات الوظيفة والأجور المكتسبة. [2]وخضع عمل المرأة لتشريعات واضحة خاصة بالأمومة، وهو ما نصت عليه المادة (55) من قانون (90-11) تستفيد النساء العاملات من فترات الراحة ما قبل الولادة وما بعدها من عطلة الأمومة، طبقا للتشريع المعمول به، ويمكنهن الاستفادة من تسهيلات حسب شروط محددة في النظام الداخلي للهيئة المستخدمة، وتقدر مدة العطلة 14 أسبوعا من بينها على الأقل 6 أسابيع بعد الوضع مع التذكير بأنه يحق لها تمتع بكافة الحقوق التي نص عليها قانون العمل وقوانين التأمينات الاجتماعية كالأجر، فهي تتقاضاه كاملا بالنسبة 100% خلال هذه الفترة على أن تنقطع وجوبا عن العمل لمدة أسبوع على أقل قبل تاريخ الوضع، مع تكفل بكل المصاريف العلاجية والأدوية، كما أنها تستفيد من ساعات مأجورة، وتتمثل في ساعات الرضاعة أي ساعتان في اليوم لمدة 6 أشهر الأولى وساعة في اليوم لمدة 6 أشهر من بعد.[3] أما عن التحرش بالمرأة في مجال العمل فإن الفعل ذاته يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون طبقا للمادة (341) مكرر في قانون العقوبات الجزائرية. ولم يكن هذا الفعل مجرما في القانون الجزائري إلى غاية تعديل قانون العقوبات بموجب قانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، وقد جاء كرد فعل لنمو التحرش الجنسي في مواقع العمل والاستجابة لطلب الجمعيات النسائية. وحصر المشرع الجزائري فعل التحرش في أربعة طرق والتي يلجأ الجنائي إلى استعمالها وهي: إصدار الأوامر، التهديد، الإكراه ممارسة الضغوط وذلك قصد إجبار الضحية على الاستجابة لرغباته الجنسية.[4] وملخص القول أن هذه المواجهة القانونية للتحرش الجنسي تضمن للمرأة العاملة الحماية من الاعتداءات الجنسية من خلال تجريم

---

[1] عكاك ليلى: **عمل المرأة وأثره على استقرار الأسري بالمجتمع الجزائري**، مذكرة دكتوراه، علم الاجتماع الديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة لخضر، باتنة، الجزائر، 2016-2017، ص63.

[2] **التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية**، أثر الأطر القانونية في الجزائر ومصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس، منظمة العربية للتنمية الإدارية، 2018، ص25.

[3] سناء الخولي: **الأسرة والحياة العائلة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، (د ط)، 2015، ص100.

[4] أحسن بوسقيعة: **الوجيز في القانون الجزائري الخاص**، دار هومة، الجزائر، ط15، 2013، ص-ص 159-160.

التحرش الجنسي باعتباره فعل مخل للحياء، ومحاولة الحد من هذه الظاهرة التي تعد عقبة في مسيرة المرأة المهنية.[1]

ويعتبر قانون الأسرة الصادر بموجب قانون 84-11 المؤرخ في 09 رمضان 1404 هـ يونيو 1984، المادة الثانية المعدل والمتمم لقانون رقم 05-09 المؤرخ في 04 يونيو 2005،وفي مادته الثانية أن "الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة زوجية وصلة قرابة" كما حدد القانون ما يجب على الزوجين، حيث نصت المادة 36 المعدل في 04 مايو 2005 منه على ضرورة:

1. المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة.
2. التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأولاد وحسن تربيتهم.
3. المحافظة على روابط القرابة و التعامل مع الوالدين والأقربين بالحسنى والمعروف.

أما المادة (74) من الفصل الثاني الخاص بالنفقة، فنصت على وجوب النفقة، كما حرص القانون كل الحرص على تأكيد على دور الزوج في تحمل المسؤولية وإعالة الأسرة، إلى درجة أنه جعل عدم النفقة من بين أسباب التي تسمح للزوجة العمل، وهذه النظرة تختلف عن وجهة نظر الدساتير القائمة على منح المرأة الحق الكامل في مزاولة عمل مأجور خارج البيت ،ولم يحدد أي شرط أو ظروف لخروجها للعمل.[2]

[1] حنان ابن مزيان: **أشكال التحرش الجنسي بالمرأة العاملة الجزائرية والإجراءات الحد من الظاهرة**، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، الجزائر، العدد30، 2015، ص251.

[2] فريدة شلوف: **المرأة المقاولة في الجزائر**، مرجع سابق، ص80.

خلاصة الفصل:

نستنتج من هذا الفصل ما يلي:

1. أن المرأة مكرمة في جميع الديانات السماوية ومن عناصر هذا التكريم حقها في العمل .
2. أن الدين الإسلامي كفل للمرأة حقها في العمل وحثها على ذلك، مع الالتزام بضوابط الشرع.
3. أن التشريعات الدولية تولي اهتماما خاصا لعمل المرأة في مختلف المجالات وتدعو الى حمايتها فيها.
4. أن التشريعات الجزائرية بمختلف أنواعها تكفل للمرأة العاملة جميع الحقوق المادية والمعنوية اسوة بالرجل.

الفصل الرابع :عوامل خروج المرأة للعمل وأثاره

المبحث الأول: عوامل خروج المرأة للعمل

المبحث الثاني: الآثار السلبية لعمل المرأة

المبحث الثالث: الآثار الايجابية لعمل المرأة

الفصل الرابع: عوامل خروج المرأة للعمل وأثاره

من أكثر المسائل المثيرة للجدل في المجتمعات المعاصرة والحديثة عن عمل المرأة، فإذا كانت الاتجاهات المسيطرة هي الساحة الثقافية تعتبر أن عمل المرأة أصبح بيدها لمساواتها في الحقوق الإنسانية مع الرجل وحاجة موضوعية تفرضها طبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية ونفسية لعمل المرأة ونجد هذه الدوافع تتلخص في ما يلي:

المبحث الأول: عوامل خروج المرأة للعمل

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية لعمل المرأة

وهي العوامل المرتبطة بالمداخل والموارد ومدى كفايتها. وتعتبر هذه العوامل من أكثر الدوافع قوة من حيث اتجهت معظم النساء إلى العمل خارج بيوتهن مما يؤكد على غالبية النساء المنتجات عندما يوجه إليهن أسئلة عن سبب عملهن فإنهن يذكرن الحالة الاقتصادية كدافع رئيسي على أساس أنهن يساهمن في نفقات المعيشية الأسرية.[1] كما أن خروج المرأة للعمل ضرورة استلزمتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الصناعي الحدث وغلاء المعيشة من جهة، وتطلع إلى مستوى أفضل للحياة من جهة أخرى، أجبرت المرأة على العمل لمساعدة زوجها في تلبية رغبات الأفراد أسرتها من مأكل وملبس ودواء[2]. ويعد عمل المرأة اليوم ظاهرة حضارية، وأن خروجها لم يعرقل أدائها لدورها الأساسي كربت بيت وزوجة بل أضاف إلى دورها الهام الاستفادة من إمكانياتها الفكرية والمادية لمواجهة متطلبات الحياة اليومية التي هي فيتزايد مستمر، كذلك الخوف من المستقبل وعدم الثقة بالمعيل الحالي للعائلة لتسديد الديون المتراكمة على العائلة، أو من أهم العوامل الاقتصادية التي تدفع المرأة إلى العمل خارج المنزل هي كالاتي:

1. طبيعة المجتمع كونه زراعيا أو صناعيا واقترابه من فكرة النظام الاقتصادي الرأسمالي أو الاشتراكي كل هذه المتغيرات تؤثر على جوهر طبيعة عمل المرأة في هذه المجتمعات .
2. ظروف العمل المناسبة وفرص الترقية والتطور تشد المرأة نحو العمل.[3]

وعلى ضوء هذه المعطيات يمكن حصر أهم عوامل خروج المرأة للعمل في العناصر التالية:

---

[1] كاميليا عبد الفتاح: **سيكولوجيا المرأة العملة**، مرجع سابق، ص87.

[2] أمل ياسين خليل المجالي: **تأثير العوامل الديمغرافية والاقتصادية في عمل المرأة**، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45، العدد02، الأردن، 2018، ص7.

[3] حيدر خضر سليمان: **دوافع العمل لدى المرأة العاملة**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد4، جامعة الموصل، 2007، ص- ص55-56.

أولا: تحسين الدخل

دفعت الحاجة بالمرأة لسوق العمل في مراحل مختلفة من التطور الاقتصادي والإنساني لتعمل عملا شاقا، فقد اضطرت المرأة إلى العمل في المصانع كعاملة غير ماهرة بشكل لا يليق بمكانتها الإنسانية.[1] وفي العصور الحديثة بينت الدراسات المختلفة ومنها دراسة (إسعاف) التي أكدت على ضرورة العمل كان الدافع الأول عندهن هو الحاجة المادية.[2] كذلك دراسة مصرية كانت بعنوان الأسرة المصرية على مشارف القرن الحادي والعشرين أن السبب الرئيسي الذي يدفع بالمرأة المصرية إلى العمل هو الحاجة المادية حيث أن الحقيقة التي تستطيع البيانات الخاصة المتوفرة والتي تؤكدها البحوث أن العمل المادي هو السبب الرئيسي الذي يدفع بالزوجات إلى التحاق بالعمل وفي لبنان أظهرت دراسة ميدانية أخر بعنوان المرأة العربية والعمل أن الدوافع وراء عمل المرأة اللبنانية هو الحاجة المادية والرغبة في زيادة دخل الأسرة، إذا يظهر هو الأول حيث أفادت بذلك نسبة 81,2% من النساء اللبنانيات العاملات المبحوثات وفاقت نسبة هذه الإجابة أي الإجابات الأخرى، ولا يختلف الأمر بالنسبة للمرأة السودانية، فيسبب انخفاض المستوى المعيشي خاصة في المناطق الريفية، حيث تنتشر الأسرة الممتدة، وترتفع معدلات الخصوبة عند النساء، مما ينتج عنها زيادة في عدد الأفراد العملين، وما يترتب عنها وجود صعوبة بالغة في مواجهة أمور الحياة وتدبير الحاجات الاقتصادية للأسرة كما أو ضحت دراسة سعودية أن 25% من المبحوثات عبرن عن أن أهداف المرأة من العمل هو تحقيق عائد مادي بشكل أساسي. [3]

ثانيا: البطالة أو توقف الزوج عن العمل:

تعلب البطالة المؤقتة أو الدائمة للرجل دورا مهما في حياة الأسرة مما ينعكس سلبيا على أوضاعها الاقتصادية والنفسية، إذ يجعل عمل المرأة عاملا ضروريا، وهذه الظاهرة أكثر تجليا في المجتمعات الصناعية، إذ تعطل الزوج عن العمل فتكون الظروف قاهرة أرغمت بعض النساء المتزوجات على العمل، وحتى التعطيل القصير المدى كان يجر في أذياله صعوبات مالية خطيرة لأن جميع العمال يتعطلون عن العمل لاسيما العمال غير المهرة، ففي المدن الزراعية حيث كانت الزراعة هي الرئيسية كانت البطالة

---

[1] حسون تماضر: **تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية،1999، ص26.

[2] محمود حسن: **مشكلات المرأة العربية في التعليم والعمل**، المنظمة العربية للتربية والثقافة (وحدة البحوث التربوية)، تونس، 1983، ص134.

[3] عبد المجيد سيد منصور، أحمد زكريا الشربيني: **الأسرة على المشارق القرن21**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2000، ص132.

تصيب كل الأسرة تقريبا كل عام.[1] وفي معظم المجتمعات عندما يكون الزوج عاطلا عن العمل، فلا يمكن للمرأة أن تقف مكتوفة الأيدي كما في المجتمع الجزائري، فإن إمكانية العمل مفتوحة بشكل أوسع للنساء وخاصة المثقفات منهن أو من الممكن أن تعمل في مهن هامشية صعبة لفترة مؤقتة ريثما تجد عملا مناسبا .

ثالثا: ارتفاع تكاليف المعيشة و تبدل أنماط السلوك الاستهلاكي

أدى تطور التقني أو التكنولوجي لابتكار تقنيات ووسائل خدماتية بحيث أصبحت الكماليات تتحول إلى حاجيات خلال فترة قصيرة في نظر غالبية أفراد المجتمع، وهذا التحول أدى إلى ارتفاع فتوره النفقات على السلع والمنتجات، وأما غلاء المعيشة وتبدل أنماط الاستهلاك وعدم كفاية الدخل الأسري أو الدخل الزوج، تضطر المرأة إلى العمل خارج المنزل تساعد على سد النفقات المختلفة، هكذا تتماشى مع الحياة العصرية فإن آلاف النساء العربيات خرجن للبحث عن العمل بأجر أو عن أي مصدر الدخل.[2]

رابعا: الاستقلال المادي للمرأة

يهدف قسم من النساء من وراء البحث عن العمل خارج المنزل إلى رغبة للاستقلال المادي عن الزوج، لأهداف مختلفة كالشعور بالأمن أو الرضا النفسي أو المكانة الاجتماعية ويكون سعيها للاستقلال الاقتصادي عن الزوج ربما لتلبية احتياجاتها الخاصة، أو بما يتعلق بمستلزمات المنزلية الكمالية، ويرى بعضهن أن الغاية من العمل هو التحرر من التبعية للرجل، وتجسد استقلالها الاقتصادي وقدرتها على التعامل الحر المتكافئ مع الآخرين، وإشباع حاجاتها المختلفة، ويؤكد ذلك وجود بعض الحالات في المجتمع، فمع أن دخل الزوج مرتفع إلا أن بعض النساء يعملن بسبب الرغبة في العمل وتحقيق نوع من الرضا عن الذات. وبناء على مسبق تتضح أهمية الدوافع الاقتصادية لعمل المرأة خارج المنزل إذ أن نسبة كبيرة يعملن بهدف الحاجات الاقتصادية ولمساندة الزوج لاسيما أن الأجور في الجزائر والدول النامية بشكل عام منخفضة، وهذا ما يجعل كثير من الأسر الجزائرية يعشون في دخل محدود، وهذا ما يدفع بأعداد متزايدة من البنات وربات المنازل إلى العمل ومساعدة الأسرة، وقد يكون ارتفاع أجور السكن ...الخ. وتعتبر الهجرة النسائية خاصة من دول الجنوب وشرق آسيا بسبب الفقر إلى العمل كخدم في المنازل من الظواهر الملفتة للانتباه، على مستوى العالمي كانت نسبة النساء في عام 2005 تعادل نصف جميع المهاجرين على النطاق عددهم 95 مليون، ليسهمن في الحد من الفقر في اقتصاد بلدانهن،

[1] مليكة عبد العالي: **تأثير العوامل الديمغرافية والاقتصادية في عمل المرأة**، جامعة حلب، 1989، ص41.

[2] علي سمير الشيخ: **الاقتصاد للبلدان العربية النامية**، جامعة دمشق، 2008، ص390.

وكن يرسلن مئات الملاين من الدولارات كتحويلات مالية إلى أسرهن، وهذه الأموال تشبع البطون الجائعة وتكسو الأطفال وتعلمهم وتساعد في رعايتهم صحيا، وتحسين مستويات معيشة أسرهن لكن بالنسبة للمرأة الجزائرية من الممكن أن تعمل في أي عمل هامشي عند الضرورة. ومن المستبعد أن تهاجر إلى بلد آخر للكسب والرزق بسبب عادات ومعتقدات اجتماعية تدفع الرجل بالمقام الأول للسفر وكسب المال.[1]

المطلب الثاني: العوامل الاجتماعية

لا تعاني المرأة العاملة خارج المنزل في أغلب الحالات من مشكلة الفراغ التي تعانيها معظم ربات البيوت، لأن المرأة بالعمل خارج البيت يشعرها بالمسؤولية وأهمية الوقت واستغلاله بشكل مفيد، بحيث تنظم المرأة العاملة وقتها بين الإشراف على البيت وإدارة شؤونه ،وبين تدريس الأطفال ومتابعة وتحصيلهم العلمي والثقافي وخدمة الأسرة. [2] ولقد ساعدها دخول الأدوات الكهرو منزلية إلى المنزل على توفير وقت فراغ لدى الزوجة وهي من ضمن الأسباب الرئيسية و الضرورية التي جعلت المرأة تخرج إلى ميدان العمل وتشارك في قطاع الإنتاج المختلفة، وكل هذه العوامل ساعدت المرأة على القيام وبدور ربة المنزل والأم أيضا بدور عاملة تكسب دخل.[3]

إن الدوافع الاجتماعية تؤدي دورا مهما في تحفيز المرأة ودافعها نحو العمل، وإيمان المرأة بأهمية العمل في حياة الإنسان، وشعورها بوجود وقت فراغ لديها يمكن أن تقضيه بالعمل، وتطمح المرأة إلى الحصول على مراكز اجتماعية أعلى لتحقيق ذاتها، كما أن تشجيع بعض الأزواج لزوجاتهم للعمل خارج له أهمية في هذا المجال، كذلك تقدم الاجتماعي الحاصل نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية السياسية التي حدثت في الآونة أخيرة. وكذلك عناية الأحزاب السياسية يرفع مكانة المرأة وتحريرها.[4] ولقد أثبت المرأة العاملة مكانتها الاجتماعية بوصفها إنسانا مبدعا يساهم في عملية التنمية الاقتصادية استطاعت بواسطة العمل أن:

1. تكافح ضد النظرة السلبية المتخلفة لعمل المرأة.

---

[1] مصطفى عوفي: **المرأة العاملة في مضمون الاتفاقيات الدولية للعمل**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد7، جامعة باتنة، 2002، ص143.

[2] إبراهيم بن بارك الجو ير: **عمل المرأة في المنزل وخارجه**، مرجع سابق، ص84.

[3] كاميليا عبد الفاتح : **سيكولوجيا المرأة العاملة**، مرجع سابق، ص 88.

[4] حيدر خضر سليمان: **دوافع العمل لدى المرأة العاملة**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، العدد4،جامعة الموصل،2007، ص57.

2. تساهم في الحياة العامة وفي عملية التنمية الاقتصادية فبواسطة العمل تستطيع المرأة أن تحافظ على سرعة بناء الاقتصاد الوطني.[1]

ومن العوامل الاجتماعية الأخرى التي تدفع المرأة للعمل يمكن ذكر ما يلي:

أولا: ارتفاع مستوى تعليم المرأة

إن انخراط المرأة في مراحل التعليم المختلفة وتحررها من الأمية يعد عاملا اجتماعيا حاسما مساعدا لانخراط المرأة في سوق العمل، فالتعليم و وجود شهادة أو تخصصات معينة تؤهلها لتأمين فرص عمل لنفسها أو وظيفة في مؤسسة رسمية أغير رسمية تعود عليها بالدخل لتعيل نفسها وتساعد أسرتها أو زوجها هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرتبط التعليم والعمل عند المرأة برغبتها في تأمين متطلبات الأبناء وتأمين مستوى التعليم اللائق بهم.[2]

ثانيا: الطلاق أو وفاة الزوج

من المعروف أن الحياة الاجتماعية والأسرية في ظروفنا المعاصرة لا تسير سيرا حسنا دوما، وقد تمر بتغيرات وظروف قاهرة، مثل طلاق أو وفاة الزوج، مما يهدد كيان الأسرة واستقرارها، وهذا ما يدفع بالزوجة الاعتماد على ذاتها في تامين الدخل، والبحث عن عمل دائم أو مؤقت أو هامشي، وبصرف النظر عن قيمة الأجر الذي تتقاضه عن الدخل وحجم الصعوبات التي تواجهها في العمل وغيره و يشكل وفاة الزوج عاملا قاهرا لدفع الزوجة التي لم تعمل سابقا لخصوص عمار التجربة وكما يقول (وسميت): "لقد كان موت الزوج من أكثر الكوارث الطارئة التي أرغمت النساء المتزوجات على البحث عن العمل".[3]

ثالثا: ارتفاع حجم الأسرة

تتأثر ظروف عمل المرأة بحجم الأسرة ففي مرحلة ما قبل الزواج قد تجد الفتاة نفسها في أسرة كبيرة لا يتناسب حجمها مع المتطلبات الأساسية لسد حاجات أسرتها، فقد تترك تعليمها لتعمل وتساعد أسرتها أو تعمل بشكل مؤقت مع فترة التعليم الجامعي، أما بعد الزواج فإن إنجاب عدد كبير من الأطفال يصبح من

---

[1] حيدر حضر سليمان: **دوافع العمل لدى المرأة العاملة**، مرجع سابق، ص68.

[2] حسون تماضر: **تأثير المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي**، مرجع سابق، ص33.

[3] حسن حمد بيومي: **الاتجاهات النفسية للشباب السعودي نحو عمل المرأة في المجتمع**، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1987، ص128.

معوقات دخولها سوق العمل لأن احتمال دخول المرأة إلى سوق العمل يزيد ويرتفع كلما نقص عدد الأطفال وهذا ما دفعها إلى البحث عن العمل للتخلص من وقت الفراغ بالعمل. [1]

المطلب الثالث: العوامل الشخصية

أولا: تحقيق الذات

قد تعمل المرأة سواء متزوجة أو غير متزوجة لتثبت كفاءتها وقدراتها في إنجاز الأعمال التي كانت وقفا على الرجال فقط ويظهر هذا بوضوح بين العملات المتعلمات تعليما عاليا لأن تعليم في حد ذاته لا يحقق الحصول على العمل فقط بل أنه وسيلة لتحقيق هدف[2] الشخصي للمرأة التي تعمل خارج المنزل، كما أن العمل يساعد المرأة على مواجهة صعوبات مشكلات الحياة ويقضي على وقت الفراغ. فمن ميزات العمل خارج المنزل بالنسبة لهن هو:

1. العمل ينظم وقت المرأة بحيث يكون لكل من عملها الداخلي والخارجي بداية ونهاية محددة ومنظمة.
2. إن عمل المرأة يعتبر جهدا أخلاقيا ومساهمة إيجابية منها لصالح مجتمعها مما يساعدها على الرضا عن نفسها.[3]
3. تأكيد الذات وتحقيق المكانة الاجتماعية هي دوافع أخرى لخروج المرأة إلى سوق العمل ويعتبر العمل بالنسبة لها وسيلة لتأكيد وإبراز شخصيتها كفرد في المجتمع ولها حقوق وعليها واجبات. [4] إذ نجد الكثير من النساء يخرجن إلى العمل من أجل تحقيق وذاتهن وبالتالي تساهم في تغير وضع التقليدي الذي وضعها فيه المجتمع. [5]

ثانيا: تحقيق المكانة الاجتماعية

يرى بعض الرجال أن مهمة المرأة محصورة بالتنظيف والطبخ والغسل، كما حرمتها نظرة المجتمع من ممارسة حقوقها وهواياتها الشخصية داخل البيت وخارجه، وأصبح هاجسها الوحيد تحطيم هذه القيود

---

[1] مليكة عبد العالي: **تأثير العوامل الديمغرافية والاقتصادية في عمل المرأة**، مرجع سابق، ص148.

[2] مصطفى عوفي: **خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد19، جامعة قسنطينة، الجزائر،2003، ص143.

[3] حسون تماضر: **تأثير المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي**، مرجع سابق، ص13.

[4] أمل ياسين خليل المجالي: **المشكلات التي تواجه المرأة العاملة**، مجلد45، العدد2، الأردن،2018، ص7.

[5] سمير بن موسى: **صراع الدور وعلاقاته بالضغوط لدى المرأة العاملة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد3، تيارت، الجزائر، جوان 2015، ص158.

الاجتماعية ومليء أوقات فراغها، ولهذا فقد وجدت المرأة في العمل حلا لبعض مشكلاتها، ومن ناحية أخرى يرى علماء الاجتماع أن الإنسان يسعى دائما إلى توكيد ذاته.[1]

المطلب الرابع: الدوافع السياسية

إن خروج المرأة للعمل كان نتيجة لظروف سياسية التي مر بها الوطن العربي واستنادا إلى مرجعيات معينة فرضتها أفكار تحررية لدى المرأة لكسب عدد من المؤيدين، فالشيوعية طالبت بخروج المرأة لميدان العمل والتحرر من الأعمال المنزلية وتوليها لعدة مناصب، أما الرأس مالية اتخذت النساء كوسيلة لتحقيق أفكارها ومطالبها؛ حيث جاءت الدساتير والقوانين الدولية التي تنص على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق الواجبات، وانعقدت مؤتمرات دولية لمعالجة أوضاع المرأة في الأسرة والمجتمع حيث يعتبر العمل بالنسبة للمرأة كحق سياسي من خلاله الوصول إلى السلطة ومتشارك في القرارات السياسية لدولة. [2]

المبحث الثاني: الآثار الإيجابية لعمل المرأة

يترتب على خروج المرأة للعمل وتوليها الأعمال الوظيفية أو المهنية المتعددة أثارا ايجابية تعود عليها وعلى أسرتها ومجتمعها بالنفع والفائدة من ذلك:

المطلب الأول: الآثار الايجابية لعمل المرأة على نفسها

المرأة المعاصرة ترغب في العمل خارج المنزل لأن تخصص المرأة في العمل المنزلي يجعلها منعزلة في معظم الأحيان، ولا يوجد أمامها مجال كافي للتفاعل مع الآخرين، كما أن الأعمال المنزلية التي تتسم بالرتابة والروتينية قد تحقق إشباعا إذا قام بها فردان من الأسرة بدل من فرد واحد ولذلك فإن عمل المرأة يحقق الرفاهية للأسرة في الأوضاع السائدة، خاصة إذا فقد الزوج وظيفته أو تراجع مستوى كسبه لسبب أخر.[3] كما أن المرأة تعمل برغبة في تأكيد ذاتها وتحقيق إمكانياتها، والمساهمة في تطوير المجتمع، أي لديها الرغبة في القيام بالأدوار المختلفة تصبح أكثر استقرارا من الناحية النفسية عن المرأة الغير منشغلة، إذا يعتبر سلوكا إيجابيا سويا الذي من خلاله تستطيع تحقيق ذاتها وإحساسها بالطمأنينة، وهذا الإحساس الذي تفتقده بدرجة كبيرة غير العاملات، فالمرأة العاملة تريد عن طريق اندفاعها إلى العمل أن تثبت للمجتمع ولنفسها كم هي كفء للقيام بدور إيجابي فعال، لا بد أن تخرجن الدور الأنثوي داخل جدران

---

[1] سليم نعامة: **سيكولوجيا المرأة العاملة**، مكتب الخدمات الطباعية، سوريا، (د ط)، 1984، ص58.

[2] محمد جاسم العبيدي: **مدخل إلى علم النفس الاجتماعي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص478.

[3] أسماء إبراهيمي: **الضغوط المهنية وعلاقتها بالتوافق الزوجي لدى المرأة العاملة**، مذكرة دكتوراه، تخصص علم النفس المرضي الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014 ـ2015، ص10.

المنزل.[1]كما يعود عمل المرأة عليها بالدخل أو الراتب الشهري، حيث تستطيع به أن تعول نفسها حيث لا عائل لها، تؤمن به على سلامتها في الحاضر والمستقبل، خاصة وأن العمل يزيد من اهتمام المرأة بالعلم والمعرفة نتيجة احتكاكها بأصحاب المستويات المهنية العالية، فتبذل جهدها لرفع مستوى تحصيلها العلمي على الأخص إذا كان العمل في مجال التعليم، وهذا بدوره يرفع مستوى الوعي الثقافي لديها والذي من شانه المساهمة ايجابيا في الأسرة والعمل والمجتمع.

المطلب الثاني: الآثار الايجابية لعمل المرأة على الأسرة

إن انشغال المرأة بالأعمال يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي للأسرة، كما أن عملها قد يكون في بعض الأحيان عظمة لها ولأولادها من الهلاك والضياع، وذلك عند وفاة الزوج ويترك لها أطفالا عاجزين عن الكسب ولا شيء لهم و قد تخلى عنهم القريب والبعيد فيعد عمل المرأة هذا مصدر السعادة والكرامة للأسرة، حتى يكبر الأطفال فيقدرون على الكسب[2] كما يعتبر تحسين الوضع المادي من الآثار الإيجابية لعمل المرأة على أسرتها فهو يجعلها قادرة على تحسين دخل الأسرة والإنفاق بطريقة رشيدة مما يساهم في تحسين مستواها الأسري.[3] وينطبق الحديث على المرأة العربية العاملة بشكل عام فإنها تميل إلى إنفاق معظم ما تكسبه على العائلة سواء كانت متزوجة أم لا. ولا يقتصر أثر عمل المرأة في الناحية المادية فقط بل في الناحيتين التربوية والاجتماعية فعملها خارج المنزل يساعدها في علاج مشكلاتها الأسرية بطريقة واعية وتتفهم بشكل أعمق وتناقش الكثير من المواضيع والمشاكل بتطور أكبر، عندما تتعلم الأم وتعمل سيكون لديها أساليبها المتطورة في رعاية البيت من نواح مختلفة، ويساهم عملها في محاربة التخلف والفقر والمرض.[4]

---

[1] كاميليا عبد الفتاح: **سيكولوجية المرأة العاملة**، مرجع سابق، ص275.

[2] هند محمود الخولي: **عمل المرأة (ضوابطه، أحكامه، ثماراته)**، مرجع سابق، ص253.

[3] أحمد الأصفر: **أثر المستوى المعيشي للأسرة في المعاني الاجتماعية لعمل المرأة**، مجلة الشؤون الاجتماعية، العدد1، 2005، ص18.

[4] ريم محمد: **الآثار السلبية وإيجابية لخروج المرأة العربية للعمل**، مجلة الرسالة صادرة عن المركزة العربي لدراسات الاستراتيجية، جامعة دمشق، العدد1، 1997، ص28.

المطلب الثالث: الآثار الايجابية لعمل المرأة على الأبناء

ثمة آثار إيجابية لعمل المرأة على أبنائها منها، تعودهم على النظام والاعتماد على النفس، فهي تكون مضطرة أن تبتعد عن أولادها لساعات طويلة في اليوم، وتسعى لجعلهم يفكرون بطريقة واقعية وعلمية، مما ينعكس على شخصياتهم. فعملها خارج المنزل يدفعها لحساب الوقت جيدا فتعلمهم الاعتماد على أنفسهم والنوم والاستيقاظ باكرا وتجهيز أنفسهم للذهاب والعودة من المدرسة، ولا يمكن اعتبار جميع أبناء العاملات يعتمدون على أنفسهم، فالاعتماد على النفس يحتاج لأسس أهمها وعي الأم وتفهمها وإدراكها لأهمية النظام في الأسرة، وغالبا ما يرتبط ذلك بالمستوى التعليمي للمرأة. فالمعاناة اليومية تدفع المرأة العاملة لتكوين أطفالها بطريقة تجعلهم قادرين على مواجهة أمور الحياة بأنفسهم وترفع من مستوى طموحاتهم في وقت مبكر من العمر، كما تساعدهم ليصبحون قادرين على مناقشة ما يعترضهم من مشاكل فيتولد بينها وبينهم شعور بالاطمئنان والمودة.[1]

المطلب الرابع: الآثار الايجابية لعمل المرأة على المجتمع

من البديهي ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في العمل يؤثر في دفع مسيرة تطور المجتمع وكانت ثمة دعوات مبكرة بتحرير المرأة فقد نادى (قاسم أمين) سنة 1908 بإصلاح حال المرأة بغية الإصلاح والنهوض بحاجات المجتمع العربي،[2] أي أن تطور مكانة المرأة مسألة رئيسية في تطور المجتمعات، وخروجها إلى العمل يمكن أن يفيد مجتمعها وأن تزيد من إنتاجيته وازدهاره[3] والاهتمام بالمرأة بنمي رأس المال البشري باعتبارها نصف طاقاته. ومن ثم يعتبر هذا الاهتمام واجبا وحقا من أجل خدمة الوطن التي تتجسد في تعليمها وتأهيلها. ودعا (رفاعة الطهطاوي) سنة 1983 بدوره لعمل المرأة ومناديا بتعليم البنات بقوله : " العمل يصون المرأة عما لا يليق و يقربها من الفضيلة إذ كانت البطالة مذمومة في حق الرجال فهي عظيمة في حق النساء".[4]

كما أن انشغال المرأة بالأعمال في ميادين مختلفة له أثر إيجابي على المجتمع كله وذلك على النحو التالي:

1. إنه يساهم في سد تغيرات المجتمع.

---

[1] إبراهيم بن مبارك الجو ير: **عمل المرأة في المنزل وخارجه**، مرجع سابق، ص- ص 44-45.

[2] أمين قاسم: **تحرير المرأة**، دار البعث بالتضامن مع وزارة الثقافة، مصر، (د ط)، 2007، ص7.

[3] المرجع السابق، ص- ص30-31.

[4] المرجع السابق، ص - ص6. 7.

2. إنه يؤدي إلى رفع المستوى الثقافي والاقتصادي للمجتمع وهذا بدوره يساعد على مواجهة التحديات الحضارية والثقافية في المجتمعات.[1]

المبحث الثالث: الآثار السلبية لعمل المرأة

إلى جانب الآثار الإيجابية لعمل المرأة خارج البيت هناك آثارا سلبية سواء على المرأة ذاتها أو على أبنائها أو على المجتمع بوجه عام ويمكن إيجاز ذلك في الأتي:

المطلب الأول: الآثار السلبية لعمل المرأة على نفسها

إن تعدد المسؤوليات الملقاة على عاتق المرأة العاملة يسبب لها الإرهاق المؤدي إلى الضغط النفسي وتوتر الأعصاب، بحيث تصبح غير قادرة على التوافق بين عملها في الخارج والتزاماتها المنزلية اللذان يلاحقانها في المنزل ومكان العمل، ذا تجد المرأة العاملة نفسها في دوامة صراع يومية بين العمل ومسؤولياتها تجاه الأولاد (تربتهم، رعايتهم، مساعدتهم في دروسهم)، إذ تكاد أن تختنق فهي أسيرة الأعمال المنزلية المرهقة التي لا تنتهي وأسيرة عمليات الحمل والرضاعة والعناية بالأطفال التي تستهلك الصحة والجسد وأسيرة العمل الخارجي الذي لا يرحم، وستبقى هكذا ما لم يرجع تنظيم الأعمال وتقسيم الأدوار في المنزل بينها وبين زوجها حتى يتسنى لها حفظ صحتها والإسهام في الحياة العامة التي تجعلها تساير أحداث المجتمع.[2]

المطلب الثاني: الآثار السلبية لعمل المرأة على الأسرة

الفرع الأول: الآثار السلبية لعمل المرأة على الزوج

إن خروج المرأة للعمل وإهمالها للواجبات المنزلية يؤدي إلى صراع بين المرأة وزوجها، حيث تضعف سيطرة الرجل على الأسرة، وتصبح القرارات الأسرية التي من حق الرجل للمرأة إذا أصبحت تشاطره المهام وتساويه في القدرات والدخل، لأن الكثير من أرباب العمل يفضلون المرأة على الرجل. وكثيرا ما يكون راتب المرأة هو المشكل وسبب الخلاف بينهما، حيث ترفض بعض الزوجات المشاركة في نفقات الأسرة وهذا يؤدي إلى زيادة نسبة الطلاق، وهذا الكلام واضح ويتبين في سجلات المحاكم. ولقد طلق رجل زوجته غيرة عليها من مسؤولها الذي يأخذها بسيارته لبعض الأعمال، كذلك تخسر المرأة المقصرة في

[1] هند محمود الخولي: **عمل المرأة (ضوابطه، أحكامه، ثماراته)**، مرجع سابق، ص 54.

[2] حصون تماضر: **تأثير المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي**، مرجع سابق، ص27.

حق زوجها حين ينظر إلى امرأة أخرى لعدم تفرغ زوجته له. وإن العلاقة بين الرجل والمرأة (الزوجين) قائمة على أساس أن المرأة مثقلة بهموم وتعب العمل فكريا و نفسيا وجسديا. [1]

الفرع الثاني: الآثار السلبية لعمل المرأة على الأطفال

إن عدم تفرغ المرأة لتربية أطفالها يعود عليهم بالخسارة والزج بهم في مخاطر عديدة، بسبب فقداهم للرقابة المستمرة، وحنان الأمومة ...، ويلجأ الأبناء إلى أصدقاء السوء وعقوق الوالدين، وينقل لنا مؤلف كتاب الأسرة ومشكلات الأبناء عن أحد الباحثين الذين تتبعوا أثر عمل المرأة على الأبناء أنه هناك أثار سلبية على نمو الطفل وعلى التحصيل الدراسي. [2] وثمة بعض الأطفال يعانون من الشعور بالإحباط والحرمان العاطفي بسبب عدم تواجد أمه في المنزل.[3] فالأطفال الذين يعانون من الحرمان العاطفي في طفولتهم المبكرة بسبب غياب الأم عنهم لساعات طويلة يعانوا في مستقبل من مشكلات نفسية. و قد تضطر الأم العاملة إلى حرمان طفلها من الرضاعة أو إفطامه في وقت مبكر مما ينعكس بشكل سلبي على صحة الولد الجسدية والنفسية، لأن دور الحضانة لا تستطيع أن تحل محل أم الطفل خاصة في الخمس السنوات الأولى، وكما يقول (نعامية): "فلا دور الحضانة ولا المربيات يمكن أن تقدم لطفل ما تقدمه الأمهات خلال السنوات الأولى من حياته".[4]فالطفل الذي تغيب عنه أمه كثيرا لا يشعر بالأمن والطمأنينة ويرث شعور الحيرة والارتباك بالإضافة إلى شعوره بالعزلة والعجز مستقبلا عن عقد الصداقات مع الآخرين، فالطفل كلما كان صغيرا كلما كان عاجزا عن التعبير عن مشاعره وطرح مشكلاته، لكن يمكن أن يعبر عن رفضه بالصراخ والبكاء عندما تتركه أمه عند المربية أو في الروضة وتغادر، فينشأ الطفل نشأة غير صحيحة تترك بصمتها في شخصيته وفي مدى تفاعله مع محيطه الأسري والمجتمعي مع العلم أن علماء التربية والاجتماع يؤكدون كثيرا على أهمية السنوات الأولى في حياة الطفل باعتبارها تحدد هويته الشخصية أي بناءه اجتماعيا ونفسيا. [5]

---

[1] محمود يوسف الشوبكي: **عمل المرأة بين التكريم الإسلام ودعاة التحرير والبهتان**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، عزة، المجلد 09، العدد1، 2007، ص- ص27-28.

[2] المرجع السابق، ص29.

[3] إبراهيم بن مبارك الجو ير: **عمل المرأة في المنزل وخارجه**، مرجع سابق، ص45.

[4] جيهان ذياب الناقولا: **الآثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل**، مرجع سابق، ص104.

[5] جيهان ذياب الناقولا: **الآثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل**، مرجع سابق، ص- ص105-106.

الفرع الثالث: الآثار السلبية لعمل المرأة على المجتمع

يؤدي عمل المرأة مع الرجال إلى فساد المجتمع إذ أنها بالضرورة تخالط الرجال وتبادلهم النظرات والمجاملات، كيف لا وهم زملاؤها في العمل وبعضهم مسؤول عنها في عملها وهذا يتعارض مع الكثير من الأمور الشرعية الخاصة كغض البصر، وحفظ الفرج، ومنع الاختلاط بالرجال، ومنع السفر دون محرم الذي يجعل الرجال يطمعون بها وربما استدراج البعض منهن إلى الوقوع في الفاحشة ... وأن فساد المجتمعات يبدأ بفساد النساء والاختلاط...[1]

[1] محمود يوسف الشوبكي: **عمل المرأة بين التكريم الإسلام ودعاة التحرير والبهتان**، مرجع سابق، ص32.

خلاصة الفصل:

نخلص من عناصر هذا الفصل ما يلي:

1. يرتبط خروج المرأة للعمل بعدة عوامل منها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
2. يترتب عن خروج المرأة للعمل أثار ايجابية تتمثل أساسا في تحقيق ذاتها وزيادة مداخيلها بما يعود على الأسرة بالنفع، والمساهمة في تنمية المجتمع.
3. يترتب على خروج المرأة للعمل أثار سلبية تتمثل أساسا في الإرهاق المستمر، وعدم التوفيق بين متطلبات البيت والزوج والأطفال ومتطلبات العمل...بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة عن الاختلاط، وما تتعرض له من تحرش سواء من قبل المسؤولين أو الزملاء أو الزبائن.

الفصل الخامس : مشكلات المرأة العاملة

المبحث الأول: مشكلات اجتماعية

المبحث الثاني: المشكلات الأسرية

المبحث الثالث: المشكلات المهنية

الفصل الخامس: مشكلات المرأة العاملة

تواجه المرأة العاملة العديد من المشاكل أثناء خروجها للعمل ونحاول في هذا الفصل عرض أهم المشكلات التي تواجهها.

المبحث الأول: المشكلات الاجتماعية

المطلب الأول: المشكلات المتعلقة بالتقاليد والقيم

إن المجتمع المحيط بالمرأة يحصر عملها في البيت فقط، إذ كان من الضروري أن تعمل فعليها اختيار الأعمال البسيطة والسهلة، وهذا ما يقلل من شأنها وطموحها، ويخلق بعض المواقف المعارضة لعملها خارج المنزل خاصة، وأن فكرة خروجها من المنزل في حد ذاتها مازالت محل نقاش بين مؤيد ومعارض.[1] فالاتجاه المؤيد لعمل المرأة يرى بأن عملها ضرورة اجتماعية واقتصادية بحتة لا بد منها في هذا العصر، الذي يتميز بالتقدم الحضاري السريع والنمو المتزايد في شتى شؤون الحياة، حيث أصبح عملها ضرورة من ضروريات الحضارة ولازمة من لوازم التمدن .

فالمرأة تمثل نصف المجتمع، ولا يمكن جعلها قابعة في المنزل تنحصر مسؤولياتها في غسل وطهي الطعام وخدمة البيت وتربية الأطفال، ففي بقائها في البيت تعطيل لقدراتها وإمكانياتها وطاقاتها، بهذا الشكل هو تعطيل الأمة عن النهوض بمستوى العمل والإنتاج. فكيف تعيش أمة برئة معطلة ؟ ويقصد بالرئة المعطلة، هو هؤلاء الباقيات في بيوتهن يرعين الأطفال، وزعموا أن المرأة لا تستطيع أن تجمع بين عملها في البيت ووظيفتها في الخارج.[2] فلا بد من استثمار طاقات المرأة في المجتمع والاستفادة منها في دفع التقدم وتحقيق النمو والرفاهية المنشودة، مكانة المرأة الاجتماعية تغيرت عما كانت عليه في السابق، وكان ذلك هو سبب ونتيجة في آن واحد للتغير في بناء الأسرة ووظائفها فمن من حيث الوظيفة تفتقد العديد من وظائفها التقليدية، نتيجة لظهور مؤسسات متخصصة تؤدي تلك الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة بشكل غير متخصص، يضاف إلى هذا أن طبيعة الحديث الحضاري ذاتها أن تغير معايير التقويم الاجتماعي ، ونسق المراكز والأدوار ما يطلق عليه (هاري جونسون) الأوضاع الاجتماعية ، فمن أتساع معدلات النمو الحضاري والتقدم الصناعي، وانتشار التعليم نتائج الفرص أمام النساء للتحرر

---

[1] إبراهيم الذهبي، مكاك ليلى: **عمل المرأة وأثره على استقرار الأسري**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمه لخضر، العدد11، جوان 2015، ص 184

[2] محمد علي البار: **عمل المرأة في الميزان**، المجلد2، ص15.

والتعليم والعمل وتحقيق قدر كبير في الاستقلال الاقتصادي، سواء قبل الزواج أو أثناء الزواج، وهذا إلى جانب أن ظهور الخدمات الطبية المتخصصة في رعاية الأطفال، والخدمات المنزلية.

ساعدت المرأة المتزوجة على تخصيص وقت كبير للعمل، يضاف إلى تزايد الضغوط الحضارية سواء من الناحية المادية أو النفسية استوجب خروج المرأة للعمل، وجعل منه ضرورة بالنسبة للكثير من الأسر، وهذا فضلا عن تمسك المرأة بهذا الحق ،حق التعليم والعمل والاستقلال عن الرجل ونضالها في سبيل الحصول على حقوقها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمساواة الكاملة[1] والمطلقة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق والواجبات، هو ما نادي بها أنصار هذا الاتجاه. ومن أول تلك الحقوق هو حق العمل في أي مجال ترغب فيه، وبأية طريقة تريدها دون أدنى شرط أو قيد واعتمد هؤلاء على ضرورة المساهمة الاقتصادية للمرأة، فهي تحاول دائما أن ترفع مستوى معيشة الأسرة، كما ترسم الخطط المستمرة لإدخال تحسينات متجددة في الحياة الأسرية عن طريق الدخل الذي تحصل عليه. ويرى أصحاب الاتجاه المؤيد لخروج المرأة للعمل هي الفئات المتعلمة والمثقفة ثقافة غربية في المجتمع، فتنظر تلك الفئات إلى عمل المرأة وخروجها غلى العمل من منطلق:

أولا: أن الأموال متوفرة والعمالة قليلة والأيدي المحلية غير متوفرة بصورة كافية، مما يستدعي جلب الأيدي العاملة من الخارج واستقطاب الكفاءات والخبرات، مما يؤدي إلى تغيرات اجتماعية غير مرغوب فيها، ويؤدي ذلك بطبيعة الحال إلى تغيرات البنية الديمغرافية للسكان، بحيث يصبح العنصر الوافد بشكل خطر على سكان الأصلين للبلاد، وليس هناك حل في التخفيف من هذه الأزمة، سوى إخراج نصف الأمة المعطلة حاليا عن العمل.

ثانيا : من الناحية العلمية: أتاح المجتمع عمل المرأة في سائر المجالات باختلاف فروع العلم والمعرفة، دون التركيز على مجالات معينة أو تخصصات محدودة.

ثالثا: من الناحية الاقتصادية: عمل المرأة يوفر دخل للأسرة، فيما لا تنشغل المرأة العاملة خارج المنزل بالسهرات والحفلات، ويصبح حلمها الأول وشغلها الشاغل فالعمل ارتباط المرأة[2] بمسؤولية نحو عملها خارج الأسرة، ينمي فيها الشعور بالمسؤولية والالتزام والجدية. بالإضافة إلى تحملها مسؤولية إدارة ميزانية الأسرة في حدود الدخل وتوزيع الميزانية بشكل منظم بين الاستهلاك والادخار.

---

[1] إبراهيم بن مبارك الجو ير: **عمل المرأة في المنزل وخارجه**، مرجع سابق، ص82.

[2] المرجع سابق، ص83.

رابعا: من الناحية الاجتماعية: لا تعاني المرأة العاملة خارج المنزل في أغلب الحالات مشكلة الفراغ، التي تعانيها ربات البيوت، لأن عمل المرأة خارج البيت يشعرها بالمسؤولية وأهمية الوقت واستغلاله بشكل مفيد، بحيث تنظم المرأة العاملة وقتها بين الإشراف على البيت وإدارة شؤونه، وبين رسالتها في العمل، وتدريس الأطفال ومتابعة تحصيلهم العلمي والثقافي في خدمة الأسرة.

خامسا: من الناحية النفسية: يرى أيضا أنصار هذا الاتجاه أن المرأة العاملة أكثر طموحا وثقة بالنفس من المرأة الماكثة في البيت، بما يتيحه العمل لها من الاختلاط بالآخرين واكتساب الخبرات والمهارات التي تجعلها أكثر تحملا للأعباء المناط بها، وأن المرأة العاملة خارج البيت تدرك أهمية العمل، ومن ثم أهمية الوقت وهي داخل منزلها أكثر انضباطا ودقة في استغلاله .

سادسا : شغل وقت الفراغ :تلجأ بعض الأرامل أو المطلقات أو الزوجات أو الأشخاص الذين يتغيبوا عن الأسرة لفترات طويلة نتيجة ظروف العمل، الذي يقومون به في العمل الخارجي حيث سمحت لهن الفرصة المختلفة، للحصول على قسط ملائم من التعليم بعدد من الوظائف المختلفة سواء في المصانع أو الشركات أو الدوائر الحكومية، وهن بهذه الوظائف يسعين للتخفيف من أثار الشعور بالوحدة، وإن كانت الحاجة الاقتصادية غير الملحة بالنسبة لهن.[1]

أما أنصار الاتجاه المعارض فيرون أن عمل المرأة الأساسي ووظيفتها الحقيقية ورسالتها السامية في الحياة تتلخص في تفرغها لبيتها، فعمل المرأة في البيت إدارة شؤونها الداخلية، وتربية الأطفال فيه والقيام بشؤون الزوج من أساسيات الحياة التي ينبغي عدم التغافل عنها، وتعد هذه الوظيفة من أهم وظائف المجتمع وينبغي عدم التقليل من شأنها وأهميتها. ويعتمد أصحاب هذا الاتجاه على المبدأ الأصولي الذي يقول: " أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح" فخروج المرأة للعمل خارج منزلها، يحقق لها ولمجتمعها منافع اقتصادية إلا أنه في الوقت نفسه يحمل بين طياته ضررا اجتماعيا، يفوق تلك المنفعة والمصلحة الاقتصادية، مما يسبب من تفكك أسري وانحلال أخلاقي. كما ميز أصحاب هذا الاتجاه بين عمل المرأة المأجور، وغير مأجور حيث عبرت عن ذلك(زهور الأزرق) في تناولها لمردودية المرأة داخل الأسرة بالقول: "أن هذا يتطلب أولا إلغاء التعريف المتداول للعمل الذي هو نشاط يؤدي إلى أجر مالي، لأنه

[1] إبراهيم بن مبارك الجو ير: **عمل المرأة في المنزل وخارجه**، مرجع السابق، ص 85.

ناقص ولا يعبر عن جانب من جوانب العمل الذي تبذله المرأة، وهي نصف المجتمع والجهد الذي تبذله بإخلاص لتربية الأبناء والقيام بشؤون الأسرة ،ويتناسى لو أننا استأجرنا من يقوم بعملها".[1]

لقد أثبتت الدراسات الطبية والنفسية أن دور الحضانة وروضات الأطفال، لا تستطيع القيام بدور التربية ولا في إعطاء الطفل الحنان الدافئ الذي تغذيه به أمه، وقد تكون أكثر ما يحتاج إليه الطفل دون سن العاشر أن يجد أمه في انتظاره بعد عودته من المدرسة، ويعد عدم وجود الأم من أكبر التكاليف التي تدفعها الأم العاملة التي لديها الأطفال الصغار، ونظرا لهذه الحاجة أقل وضوحا من حاجات التغذية والضبط والنظام فإن مثل هذه الحاجات الاجتماعية والنفسية، لا تجد الاهتمام الكافي أو يغفل أمرها كليا. كما أثبتت الدراسات الطبية أن كيان المرأة النفسي والجسدي، قد خلقه الله تعالى على هيئة تخالف تكوين الرجل، وقد بني جسم المرأة ليتلاءم مع وظيفة الأمومة، ملائمة كاملة كما أن نفسيتها قد هيئت لتكون ربة أسرة وسيدة البيت. ولقد كان لخروج المرأة إلى العمل وتركها لبيتها نتائج فادحة في كل مجال ويقول تقرير هيئة الصحة العالمية "إن كل مولود يحتاج إلى رعاية أمه المتواصلة لمدة ثلاث سنوات على أقل، وأن فقد هذه الرعاية يؤدي إلى اختلال الشخصية لدى الطفل، كما يؤدى إلى انتشار جرائم العنف التي انتشرت بصورة مرعبة في المجتمعات الغربية، وطالبت هذه الهيئة بتفرغ المرأة للمنزل. وطالبت من جميع حكومات العالم أن تتفرغ المرأة لتربية أبنائها، ويدفع لها راتب شهري إذا لم يكن لها من يعولها حتى تستطيع أن تقوم بالرعاية الكاملة لأطفالها. ويرى أنصار هذا الرأي أن وظائف المرأة الفيزيولوجية تعيقها عن العمل خارج المنزل، فاختلاف تركيبتها الجسدية والنفسية عن الرجل، وما يعتري المرأة في الحمل والولادة والرضاعة، وكل ذلك لا يعنيها عن الاستمرارية في العمل وإنما هو تعطيل في حد ذاته، كما أن العمل يشكل لها في هذه الحالات عبئا إضافيا وجهدا مزدوجا يؤثر على صحتها الجسدية والنفسية على حد سواء. في مواجهة صعاب الحياة في مجال العمل يتطلب أعلى قدر من القوة والنشاط والحيوية والطاقة اللازمة...بالإضافة إلى أن عمل المرأة وخروجها من البيت، وتعاملها مع الزميلات والزملاء والرؤساء، وما يصاحبه العمل من توتر ومشادات أحيانا ويؤثر في نفسيتها وسلوكها.[2] ويرى المعارضون لعمل المرأة أن التحاق المرأة بالعمل وأخذها أجرا معينا، هو مدعاة للصرف والبذخ في أمور ثانوية وتافهة في بعض الأحيان فتكون نتيجة خسارة اقتصادية فادحة، وليس مكسبا اقتصاديا، أما الخسارة الاجتماعية أشد فيتحطم نظام الأسرة وتفكك العلاقات الأسرية، و تزداد جريمة الزنا في المجتمعات المختلطة، فعندما

[1] إبراهيم بن مبارك الجو ير: **عمل المرأة في المنزل وخارجه**، مرجع سابق، ص89.

[2] إبراهيم بن مبارك الجو ير: **عمل المرأة في المنزل وخارجه**، مرجع سابق، ص 91.

تعود المرأة العاملة من عملها مرهقة سيئة الخلق تحس بتشتت كبير في التوفيق بين البيت والعمل وجهد مبعثر متناثر تقوم به حتى تلم حياتها، وتجد زوجها في مثل وضعها تقريبا مشحونا بالتوتر والضيق نتيجة ما يبذله من جهد خلال عمله اليومي فيكون في الحاجة إلى الزوجة لتخفيف وإزالة التوترات اليومية. وكثير من المشكلات الأسرية تبدأ في بعض الأحيان من المشكلات المالية والجدل حول الشخص الذي يقوم بالإنفاق على الأسرة ومدى مساهمة الزوجة برأيها في الإنفاق على البيت ومتطلباته.[1] وقد ساهم خروج المرأة للعمل في ازدياد حالات الطلاق في المجتمع و ذلك لشعور المرأة بقدرتها على الاستقلال المادي كما أدى إلى انخفاض واضح في نسبة المواليد في المجتمعات، وذلك نتيجة رغبة المرأة للتفرغ لعملها ولعدم قدرتها على تحملها بين مسؤولية البيت والأطفال والعمل، ونتج أيضا عن انشغال المرأة بالعمل خارج البيت ومحاولة تحقيق طموحها، وما ينتج عنه من إهمال في أحيان كثيرة لمسؤولياتها الأساسية، فينجم عن ذلك أخطار جسمية. ونتائج سلبية عديدة مثل انتشار ظاهرة التدخين بين المراهقين وظهور الانحراف والجريمة فكل ذلك نتيجة لاشتغال الأم والأب خارج البيت، والتخلي عن مسؤوليتهما.[2]

المطلب الثاني: المعوقات الاجتماعية والثقافية

هي من المواضيع التي تدخل فيه الثقافة بشكل كبير في ميدان العمل والإنتاج، حيث النظرة السائدة هي مكانة المرأة في البيت لخدمة زوجها وأبنائها، ورغم التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي دفع المرأة للعمل خارج البيت، إلا أن الضغط الاجتماعي لا يزال قويا حيث تضطر كثير من العاملات إلى ترك العمل، بمجرد زواجها وعند إنجابهن المولود الأول، كذلك هناك ضغط اجتماعي ونظرة سلبية للعمل المخطط بين الجنسين، إذ أن العاملات في المؤسسات عادة ما تكون سبب لعدة مشاكل عاطفية أو ثقافية، لهذا نجد ضغوط اجتماعية وسياسية من طرف بعض الجمعيات من أجل الفصل بين الجنسين في مختلف مجالات الدارسة والعمل، وبتغير عامل الغيرة على البنات أو الزوجات أو الأخوات العاملات سببا لكثير من المشاكل التي تحدث بين المشرفين والآباء أو الإخوة أو الأزواج الذين يتدخلون للدفاع عن البنت أو الزوجة أو الأخت، وذلك بدل من الدفاع عن المرأة العاملة وعن حقوقها ومصالحها في المؤسسة. [3] وتعود هذه الرواسب الثقافية إلى:

---

[1] إبراهيم بن مبارك الجو ير: **عمل المرأة في المنزل وخارجه**، مرجع سابق، ص 92.

[2] إبراهيم بن مبارك الجو ير: **عمل المرأة في المنزل وخارجه**، مرجع سابق، ص 94.

[3] غياث بوفلجة: **القيم والثقافية**، دار العرب لطباعة والنشر، الجزائر،(د ط)، 1998، ص36.

أولا: الأمية التي مازالت تشكل عائقا خاصة في الريف تحول دون تفهم المرأة لحقوقها وواقعها وإدراكها لأهمية تأدية واجباتها على شكل أكمل .

ثانيا: عدم ربط مخرجات التعليم بسوق العمل وحاجات العمل.

ثالثا: الركود الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة التي تعني تهميش الفئة الأقل تمكين وهي المرأة وحرمانها من فرص العمل

رابعا: التنشئة الاجتماعية والمورثات التقليدية وتتمثل في:

1. إن المرأة مكانها الطبيعي البيت وأنها تعمل فقط لتضيف إلى دخل الأسرة .
2. المرأة تنقصها الكثير من المهارات الإدارية نظرا لطبيعتها الأنوثة.
3. عدم التوازن في توزيع الوقت المتاح لها بين مهام العمل ومتطلباته وكذلك دورها الأسري.
4. العادات والتقاليد السائدة التي تتمثل في سيطرة بعض الأفكار التقليدية.
5. يعتبر الوضع الاقتصادي أحد وأبرز العوامل التي تعوق تعليم المرأة وتؤثر في تحديد الاتجاهات التعليمية.[1]

المطلب الثالث: المكانة الاجتماعية لعمل المرأة في المجتمع

لقد كانت مكانة النساء في الماضي تقوم على أساس ما تقوم به كربة منزل، وبالتالي فلم تكن هناك أية مشكلة عند الحكم على مكانتها. أما اليوم فأصبحت بإمكانها أن تختار بين مكانتها كربة منزل ومكانتها كامرأة عاملة، لها مركزها في عالم العمل، وتقبل بعض الوضع الأول بينما يفضل البعض الأخر الوضع الثاني. وهؤلاء يقعن في نفس الخطأ الذي هو الاستخفاف بأهمية النساء كربات بيوت، وإعطاء الأعمال المنزلية مكانة أدنى. وكثير من النساء يقدرن ويفتخرن بأدوارهن كربات بيوت وعلى الرغم من جميع ردود الفعل المناهضة والاعتراضات ،التي تنظر إلى ما يسمى بالأعمال المنزلية على أنها مهنة زائفة، وأنها شكل من أشكال الاستعباد. فإنها مازالت المهنة الرئيسية للنساء سواء كن متزوجات أو غير متزوجات، وأمهات أو ليس لهن أطفال، عاملات أو غير عاملات. وأن الأعمال المنزلية مهنة دون شك ولكنها مهنة ذات مظهر كاذب، والذين يصرون على أن الفرد له الحق في الاختيار، وأن يحدد أسلوب حياته كما يريد يفترضون أن حرية الاختيار تعني اختيار بديل واحد وهو في هذه الحالة الوظيفة. ويبدو أن هؤلاء يتناسون أن حرية الاختيار يعني اختيار البديل الأخر وهو الأعمال المنزلية. فالمرأة يجب أن

[1] المجلس القومي للمرأة: **التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية ببكين +20**، ميو 2014، ص43.

تكون حرة تماما في اختيار المكانة التي تريدها دون أن تصبح عرضه للأحكام القاسية أو النقد من الأخريين، ولهذا ينبغي أن يقابل اختيارها بكل الإعجاب والتقدير سواء الاختيارات المنزلية فقط أو المهنية والمنزلية معا.[1]

المبحث الثاني : مشكلات مرتبطة بالأسرة

تعتبر المشكلات الأسرية من أخطر المشكلات التي تعاني منها المرأة، فبقاء المرأة خارج البيت لساعات طويلة لا بد أن يخل بالواجبات الأسرية الملقاة على عاتقها خصوصا إذا كانت متزوجة ولديها أطفال، وواجباتها الأسرية التي قد تتناقض مع عملها الوظيفي كثيرة ومعقدة أهمها رعاية الأطفال وتنشئتهم الاجتماعية، والإشراف عليهم وحل مشكلاتهم وإرسالهم إلى المدارس ومراقبة سير دراستهم وتحصيلهم العلمي، عن كثب وتحفيزهم على الاجتهاد والسعي والنجاح في الامتحانات، بالإضافة إلى مسؤولياتها في أداء الأعمال المنزلية، كالتنظيف والطبخ وغسل الملابس وشراء حاجيات البيت وتأمينها وزيارة الأهل والأقارب والجيران، بالإضافة إلى ذلك واجباتها الزوجية التي تتمحور حول الاهتمام بزوجها وسد متطلباته العاطفية وتكوين أقوى العلاقات الاجتماعية معه والتنسيق معه في تحمل المسؤوليات العائلية، وحل مشكلاتها المستقبلية إن وجدت، أما المشكلات الأسرية التي تواجهها فهي:

المطلب الأول: مشكلة تربية الأبناء

تعاني المرأة العاملة من مشكلات أسرية أخرى تتعلق بتربية الأطفال، فقضاء المرأة ساعات طويلة في العمل خارج البيت يعرض الأطفال إلى الإهمال وسوء التربية. ناهيك عن قلق المرأة على أطفالها عندما تتركهم في البيت وحدهم، وهذا لا يساعدها في التركيز على العمل المناط بها، مما يسبب انخفاض إنتاجها وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها للمؤسسة أو الجهة التي تعمل فيها، إن المرأة العاملة في معظم الحالات التي تتعرض لمشكلة عدم وجود من يرعى أطفالها، ويشرف عليهم ويلبي متطلباتهم خلال فترة خروجها إلى العمل[2] من جهة ومن جهة أخرى نجد أن المشاكل التي تتعرض لها الأم العاملة وأطفالها تعتمد أساس على نوعية المرأة ذاتها، ونوع العلاقة التي تقيمها معهم، ونوع الرعاية التي تقدمها لهم، ومدى استمتاعها بعملها. وفي هذا الصدد يقال إن عمل المرأة يقدم للأطفال فرصة للتعاون والتعليم في المنزل والاعتماد على النفس، أو تفرض عليه أعباء ثقيلة لا يتحملها إلا البالغين. وإذا حكمنا على المرأة العاملة والأم بالإدانة كما يفعل الكثيرون فنحن نتهم ظلما عدد كبير من النساء الآتي لا تقدم لهن

[1] سناء الخولي: **الأسرة و الحياة العائلة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د ط)، 2000، ص 101 .

[2] إحسان محمد الحسن: **علم الاجتماع المرأة**، مرجع سابق، ص 85.

الظروف بديلا للعمل، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتنوعة مثل الأرامل والمطلقات، وهؤلاء التي لا يكسب أزواجهن ما يفي باحتياجات الأسرة والأطفال. ولهذا يعتبر عمل المرأة في مثل هذه الحالات وغيرها عملا ممتازا بالنسبة للأسرة، إذا تضحي المرأة براحتها في سبيل استقرار أسرتها.

والجدير بالذكر أن وجود الأم في المنزل لا يضمن نجاح علاقاتها بزوجها وأطفالها، وهنا يرى الكثيرون أن الوقت الطويل الذي تقضيه الأم مع أطفالها ليس دليل على الأمومة الصالحة، لأن إذا كانت لدى المرأة رغبة شديدة في الالتحاق بالعمل وتشعر أن أطفالها يعوقونها عن تحقيق ذلك فإن علاقاتها بهم قد تتأثر سلبيا إلى حد كبير.[1] وقد يتوقع البعض أن الأطفال الذين تنشغل أمهم خارج المنزل يختلفون عن الأطفال الذين لا تنشغل عنهم، وذلك بافتراض أن المرأة التي تشتغل تختلف عن الأخرى في اتجاهاتها نحو تربية الأطفال وفي تدريبها على ذلك. ولكن المشاهدات والبحوث لا تدعم هذا الافتراض، وأكد هذا الباحث (بترسون) إذا لم يجد فرق في العلاقات بين الأم والابن بالنسبة لمجموعتي الأمهات المنشغلات وغير المنشغلات. كما بين (فيشر) أيضا أن الكثير من الأمهات المنشغلات يحاولن أن يثبتن لأنفسهن ولأقاربهن أنهن يفضين معهن ساعات فعلية أكثر مما تقتضيه ربات البيوت. وقد بين كل من (لوبر وبورشينال) أن الأم التي تعمل تفضل الطرق النظامية الحاسمة وتشجع أطفالها على الاستقلال. ونشير هنا لبحث هام قامت به الدكتورة (بثينة فنديل) في دراستها للمقاربة بين أبناء الأمهات المنشغلات وغير المنشغلات من حيث بعض النواحي المنعكسة على شخصيتهن وقد انتهت إلى النتائج التالية:

أولا: تكيف أبناء المنشغلات يقل كلما زادت غياب الأم اليومي عن خمس ساعات.

ثانيا: للمستوى الاقتصادي الاجتماعي أثر على تكيف الأبناء عندما تكون الأم منشغلة كلما ارتفع المستوى كان التكيف أفضل.[2]

المطلب الثاني: التعارض بين الواجبات المنزلية والواجبات المهنية

إن أكبر مشكلة تواجه المرأة العاملة هي مشكلة تعدد الأدوار فقد أصبحت محصورة في نطاق ضيق بين العمل والبيت، فهي مشغولة البال طول غيابها عن المنزل بسبب التفكير في أبناءها وخاصة إذا كانوا صغار السن، فهم بأمس الحاجة إليها من جهة والأعمال المنزلية التي لم تستطع القيام بها بسبب ضيق الوقت من جهة أخرى، حيث بينت بعض الدراسات في مصر أن عمل المرأة يؤدي إلى التقصير في

[1] سناء الخولي: **الأسرة والحياة العائلة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008، ص-ص99-100.

[2] كاميليا عبد الفتاح: **سيكولوجيا المرأة العاملة**، مرجع سابق، ص-ص87-101.

شؤون المنزل لأن نسبة مهمة من الأزواج يرفضون مساعد زوجاتهم، زيادة على مسؤوليتها خارج البيت و ضرورة القيام بعملها على أحسن وجه والمشاركة في دخل الأسرة، هذا ناهيك عن أنها قد تتعرض للابتزاز من طرف الزوج الذي يرهقها بمطالبه المادية ويرى بأنه ما دام قد سمح لها بالعمل عليها الاستسلام لكل مطالبه، بالإضافة إلى المشاكل التي تم تذكرها هناك مشاكل أخرى مثل: عدم وجود أو بعد دور الحضانة المناسبة، عن مقر العمل أو عن السكن ونقص المواصلات، عدم تقبل بعض الأزواج لفكرة مساعدة المرأة في بعض الأعمال المنزلية، رغم أنها ملقاة على عاتقها ورغم أنها تعمل خارج المنزل وتساهم في نفقات الأسرة مثلها مثل الرجال.[1] كما أن حدة المعاناة تصل إلى حد عودتها إلى المنزل بعد يوم شاق، لتجد زوجها وأولادها في انتظارها وهذا الانتظار الذي لا يخلو من التذمر والرفض وإشعارها بالنقص والتقصير بواجباتها المنزلية.[2] بالإضافة إلى عدم تنازل الرجل عن أي حق منحه إياه شرع والعادات والتقاليد، لذلك فهو يرفض أن يقوم بأي مساعدة، فتجد المرأة نفسها تعيش عبء، خيارها الدور المزدوج لوحدها ولا تحصل على أي دعم ومساعدة، وعليه فهذا التداخل و التشابك للأدوار والمهام دب في نفسها صراع عنيف بين مغريات الحياة العاملة وبين حنينها إلى الاستقرار وبناء بيت تنعم فيه بالسعادة والهناء.[3] كما أن المهام الأسرية الملقاة على عاتق الزوجة تتطلب منها بذل المزيد من الجهود، وتخصيص أوقات طويلة والسهر على راحة الأطفال والتضحية بأوقات الفراغ، لكن واجباتها لا تقتصر أو لا تقف عند هذا الحد في تحمل المسؤوليات الأسرية فقط. فهي تتحل أيضا مسؤولية الواجبات الوظيفية والمهنية التي تؤديها المرأة خارج البيت والواجبات الأسرية غالبا ما تتناقض مع الوجبات المهنية، فعمل المرأة ساعات طويلة خارج البيت لابد أن يتعارض مع مسؤوليتها المنزلية وهذا التعارض يوقع المرأة العاملة في مشكلات التوفيق بين متطلبات عملها المنزلي و متطلبات عملها الوظيفي.[4] ويعود هذا التعارض إلى مجموعة من العناصر منها:

الفرع الأول: ضعف منظومة تقسيم العمل خارج المنزل

لا يمكن النظر إلى ذلك على أنه نتيجة إلحاق المرأة المتزوجة بالعمل، ولكنه يرجع ذلك بوجه عام إلى تدفق النساء الشديد نحو المهن المربحة، ومعظم هذه المهن كانت من قبل حكرا على الرجال، وقد ساهمت

---

[1] إبراهيم الذهبي، مكاك ليلى: **عمل المرأة وأثره على استقرار الأسري**، مرجع سابق، ص184.

[2] نهى قاطرجي: **معاناة ربة الأسرة العاملة**، 2004

http :www. Ousra .org Consultele 12-02-2020 / 18 :48.

[3] عباس محمود عوض، **في علم النفس الاجتماعي**، دار المعرفة العالمية، مصر،(د ط)، 2002، ص237.

[4] مايو إلتون: **التصنيع والمشكلات الإنسانية**، ترجمة محمد عماد الدين وآخرون، مكتبة القاهرة، مصر، 1997، ص37.

النساء المتزوجات أيضا بوفرة في ذلك التدفق، وعموما نستطيع القول أنه حدث تسلسل من كل الجانبين (الرجال والنساء)، وقد أصبح الرجل في الوقت الحالي يدخل مهنا كانت في الماضي حكرا على النساء، وأنه من الصعب في الوقت الحالي نجد مهنة قاصرة على جنس واحد، ونتيجة هذا الانهيار في تقسيم العمل بدأ المفهوم التقليدي القديم عن عمل الرجال وعمل النساء يختفي بالتدريج إلى أن مشاركة النساء للرجال في نفس المهن يؤدي دون شك إلى زيادة حد التنافس والصراع بينهما. [1]

الفرع الثاني : ضعف منظومة تقسيم العمل في المنزل

إن الخط التقليدي الواضح الذي يميز بين أعمال الرجال وأعمال النساء في المنزل لم يختلف تماما إلا أن هذا التقسيم أصبح أقل وضوحا، وتحديد الأعمال التي كان عليها في الماضي، وقد نتج عن هذا الوضع مشاكل عديدة تختلف تبعا لمدى تمسك الزوجين بالمعايير التقليدية لتقسيم العمل فبعض النساء يلاحظ عليهن أنهن غير راضيات لعدم مساعدة أزواجهن لهن في القيام بالأعمال المنزلية، بينما ترفض الأخريات تماما لأي مساعدة من الأزواج، حيث تعتقد الكثيرات منهن أن الأزواج الذين يشاركون في تلك الأعمال يصبحون منافسين لزوجاتهم في المجالات التي يتفوقن فيها، وبالتالي فإن هذه المساعدات تؤدي للشجار والمتاعب. والجدير بالذكر أن الكثير من الأزواج يغضون البصر عن مظاهر الإهمال وقذارة منازلهم حتى لا تطالبهم الزوجات بمساعدتهن.

المطلب الثالث: تأزم الحياة الزوجية للمرأة العاملة

هناك مشكلات أسرية أخرى تتعرض لها المرأة العاملة وهي تؤثر في علاقاتها الزوجية، علما بأن عمل المرأة خارج البيت كما تشير الدراسات والأبحاث الاجتماعية، يجلب للمرأة الاحترام والتقدير ويرفع منزلتها الاجتماعية ويثبت أقدامها في الأسرة والمجتمع، ويرفه عنها ماديا وحضاريا ويقوي معنوياتها ويعزز ثقتها بنفسها وإمكانياتها ويدعم استقلالها وذاتها. ويبدو أن سوء توتر العلاقة الزوجية يبدأ بغياب المرأة لساعات طويلة عن البيت، وتعرضها للإرهاق بسبب انشغالها بأداء الواجبات الوظيفية والمنزلية في آن واحد، وعدم قدرتها على تقديم العناية المطلوبة للزوج والأطفال.[2]

الفرع الأول: الخلافات الزوجية

لا تسير الحياة الزوجية سيرا هادئا بدون خلافات بين الزوجين وأنها أمر طبيعي، كما تصفها الأمثل الشعبية "بالملح " أي ملح الحياة الزوجية، فهي تجدد الحياة بين الشريكين وتحد من الرتابة والملل وروتين

[1] سناء الخولي: **الزواج والعلاقات الأسرية**، دار النهضة العربية،(د ط)، (د ت)، ص100.

[2] المرجع السابق، ص89.

الحياة اليومية، لكن المشكلة ليست في الخلافات الزوجية بل في تركها معلقة بدون حلول، وأن تتحول إلى مشكلات مع مرور الوقت، وثمة أسباب كثيرة لهذه الخلافات ترتبط بأمور عديدة لها صلة بالفروق الفردية بين الزوجين، مثل التفاوت في السن ومستوى التعليم أو المستوى الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي لكل منهما، وربما تعود لاختلاف العادات والأذواق في المأكل والمشرب، وترتبط أكثر بدرجة الحب والاحترام والإخلاص بين الزوجين. وفي الكثير من الأحيان تظهر الخلافات الزوجية وتمر كسحابة صيف العابرة، لكن قد تتطور وتصبح مشكلة تهدد حياة الزوجية واستقرارها، وربما تتزايد المشكلات لدى الزوجة العاملة لضيق الوقت وعدم كفايتها من أجل حوار بين الزوجين، والاستمتاع بعضها البعض للإنفاق على كيفية تسير أمور الأسرة اليومية، هذه الخلافات أو المشكلات ترتبط بأمور كثيرة جدا، منها ما هو مرتبط بطبيعة عمل الزوجين أو أحدهما، وساعات الغياب الطويلة عن المنزل في العمل، أو مشكلات تتعلق بالدخل، أو ادخار وتخصيص جزء من دخل الزوجة لأسرتها، أو تصرف الزوج براتب الزوجة، إضافة إلى الخلافات التي ترتبط بالملكية والعقارات للأسرة. و من الصعب الدخول في تفاصيل الحياة اليومية وحصر أسباب الخلافات الزوجية، فقد تكون أشياء بسيطة لكنها هامة لأحدهما مثل الخلاف حول وجبات الطعام، أو تقصير وإهمال الزوجة، ببعض الأعمال المنزلية من طبخ ،نظافة وترتيب ...الخ. وربما تكون الأسرة سببا في الخلافات الزوجية كما هو الحال للأسرة العربية يكون لأهل الزوجين دور في هذه الخلافات فضلا عن وجود خلافات تتعلق بالعلاقات الاجتماعية والتواصل كزيارة الأقارب وزيارة زملاء العمل ...إلـخ. وحتى الأمور الشكلية قد تكون موضوع خلافات بين الزوجين كالمظهر العام للزوجة وطريقة لبسها أو طريقتها في الحديث بتوتر وعصبية وأن تتكلم بصوت مرتفع ... هذا إذا لم ندخل في الأمور النفسية والصراع على الأدوار والقيادة.[1]

الفرع الثاني: عدم الاستقرار زواجي والتفكك الأسري

يعتقد بعض أزواج النساء العاملات أن عمل الزوجات ينعكس على راحتهم واستقرارهم ونظام حياتهم اليومي، ويقيد حريتهم كما يجلب مشكلات متعددة تمتد للأبناء، وتحول دون حمايتهم ورعايتهم وتربيتهم وتعليمهم بشكل لائق أو أنه شعور بتقصيرها نحوه، من حيث الحقوق الزوجية أو حقوق الأبناء، ومن الممكن أن يستغنى زوجها عن عملها ولاسيما إذا كان غير مقتنع بعملها، فيجبرها على ترك العمل، وقد تتمسك هي بدورها بالعمل، فيحدث انشقاق في ظل غياب التفاهم والصراحة والحوار الهادئ ويعيش

[1] جيهان ذياب الناقولا : **الأثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل**، مرجع سابق، ص111.

الزوجان حالة من الطلاق النفسي أو الهجرة من الأسباب الداعية للطلاق، تتجلى بتراكم الأسباب فيكون عمل الزوجة الدائرة التي تتجمع فيها الأسباب لهدم الحياة الزوجية. وإحدى الدراسات تبين أن أسباب الطلاق في المحافظات السورية انشغال الزوجة بعملها خارج المنزل بالأعباء المنزلية وتربية الأطفال وإهمالها لزوجها.[1]

كما أن الاستقلال الاقتصادي للزوجة يجعل المرأة تعتز بنفسها وتفكر في الاستغناء عن الزوج عند ظهور المشكلات كونها تستطيع أن تعيل نفسها، فلا تتردد في قطع علاقتها الزوجية إذا لم يحقق لها الزوج السعادة التي تنشدها، ففي إحدى الدراسات القانونية في المجتمع السوري تبين أن القسم الأكبر من حالات الطلاق كان بناء على طلب الزوجة ،ويحدث عند النساء اللاتي يتمتعن بالاستقرار المادي وعدم حاجتها إلى الرجل للإنفاق عليها.[2] وإن عدم قدرة الزوجة على التوافق بين عملها ومسؤوليتها في الأسرة تكاد أن تكون حالة عامة في معظم المجتمعات ففي إحدى الدراسات التي أجريت على النساء الأمريكيات حول " المساواة وعمل المرأة " كانت (80%) يجدن صعوبة بالغة في التوفيق بين مسؤولياتهن تجاه الزوج والأولاد و(87%) يفضلن البقاء في المنزل، وتشير الدراسة إلى ارتباط عدد حالات الطلاق بطول نهار العمل للمرأة بسبب غيابها في العمل لساعات طويلة تتراوح بين 10–12 ساعة وهذا كان سببا لحوالي 12 مليون حالة طلاق في العالم 58% منها في أوروبا وأمريكا الشمالية.[3] إن عدم وجود الاستقرار في الحياة الأسرية يفقدها النظام والتوازن ويكون سببا للتدخل السلبي لأهل الزوجين، مما يؤدي إلى تأزم الحياة الزوجية، ويمكن الاستدلال على ذلك من المشاجرات المستمرة والاضطرابات بين الزوجين، وتدخل الأهل في شؤونهم والتفكير في الطلاق والتحدث عنه، من ثم حدوث الانفصال أو الطلاق.[4] كما يعود عدم استقرار الأسر إلى غيرة أحد الأزواج حيث يرى علماء النفس أن الغيرة بين الزوجين لا تشكل خطرا على الحياة الزوجية إذا كانت في الحدود، أما إذا تحولت لهاجس دائم يشغل تفكير أحد الزوجين ويقلقه بشكل مستمر فمن المحتمل أن تدمر العلاقة الزوجية، وتتعدد أسباب الغيرة عند الزوج، وقد تعود الغيرة لأسباب كثيرة مثل: مخالطة زوجته العاملة لرجل أخر أو بسبب طول فترة غيابها عن المنزل بسبب العمل أو

---

[1] غادة مراد: **انحلال الزواج و أسبابه**، وزارة العدل الجمهورية الشعبية السورية، سورية، (د ط)، (د ت)، ص 26.

[2] المرجع السابق، ص 27.

[3] فؤاد عبد الكريم: **عمل المرأة رؤية شرعية**، موقع صيد الفؤاد 2005 .

http :www ,saladin condultele 18-01-2020 ; 20 :30.

[4] مختار الهادي: **عمل المرأة و أثره على الاستقرار الأسري**، مجلس النشر العلمي، مجلد 25، عدد 2، جامعة الكويت، 1997، ص- ص 210-211.

سفرها المتكرر، أو حضور الاجتماعات المطولة، وقد تكون الغيرة بسبب حصولها على دخل يفوق دخله.[1]وربما تكون أحاديث الزوجة عن العمل والمشكلات سببا في غيرة الزوج، وفي إحدى الدراسات تبين أن نسبة (42%) من العاملات تثور أعصاب أزواجهن نتيجة كثرة كلام الزوجة عن مشكلة في العمل وقد تكون علاقات العمل الحميمة بين الزوجة وزملائها من الرجال سببا لغيرة الزوج. كما ترافق الغيرة انفعالات أخرى كالخوف والقلق من قبل الزوج على الزوجة، ولاسيما إذا كانت تعمل في بيئة خاصة ومعرضة للتحرش والابتزاز الجنسي في العمل، وقد يحدث أن تنشأ الغيرة بسبب كثرة حديث الزوج عن مجريات العمل وتصرفاتها لإبراز شخصيتها، وربما سعيها لإظهار غيرة زوجها عليها وربما كانت تعمل معه في نفس المؤسسة وتتفوق عليه في المرتبة الوظيفية أو الدخل.[2]

الفرع الثالث: عدم قناعة الزوج بعمل الزوجة

مع أن التقاليد تغيرت وموقف الرجل من عمل المرأة تغير في الآونة الأخيرة، إلا أن لدى بعضهم قناعة بأن المنزل هو المكان الأفضل للزوجة، والأزواج الذين يعارضون عمل الزوجة مقتنعون بأنها يجب أن تتفرغ إلى العمل المنزلي وتربية الأطفال، وقد يعود ذلك إلى تقصير الزوجة في واجباتها المنزلية نتيجة عدم توافر الخدمات البديلة لتخفيف الأعباء المنزلية عنها. ومهما يكن الأمر تبقى قناعة الزوج بعمل المرأة على غاية من الأهمية، لأنها تؤثر في تفهمه لظروف عملها وتعاونه معها لكن يجب أن نميز بين قناعة الزوج بعملها، في الظروف السائدة، وبين اضطراره للقبول مكرهًا تحت ضغط الظروف المادية وانخفاض مستوى دخله وعجزه عن تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة.[3]

المبحث الثالث : المشكلات المهنية

تتضمن دراسة المشكلات المهنية للمرأة العاملة ما يعترض عملها، من صعوبات وما تعانيه من مشكلات تحول دون تحقيق قيامها بالعمل بصورة إيجابية، وأهم هذه المشكلات كما شخصتها الدراسات والمؤهلات الثقافية والعلمية للمرأة العاملة، وأثر التعليم في إنتاجها وطبيعة مواظبتها على العمل، وعلاقة المرأة العاملة بالإدارة والمسؤولين، وتعرضها للإرهاق والملل وأخيرا الظروف الأسرية في إنتاجها، وإن الكشف عن هذه المؤشرات الضرورية جدا لأنه يساهم في حل جانب من المشكلات الاجتماعية

[1] حسون تماضر: **تأثير المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي**، مرجع سابق، ص161.

[2] اجيهان دياب الناقولا: **الأثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل**، مرجع سابق، ص115.

[3] حسون تماضر: **تأثير المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي**، مرجع سابق، ص 161.

والحضارية، التي تعاني منها المرأة العاملة لذلك لابد لنا من التطرق إلى هذه المشكلات الخطيرة التي تؤثر على الإنتاج كمًا ونوعًا تأثيرا سلبيا وتضر بحركة المجتمع المادية والغير المادية.

المطلب الأول: مشكلات تتعلق بالعمل ذاته

تتعرض المرأة في عملها للعديد من المشكلات، ويمكن أيجاز أهمها في ما يلي:

الفرع الأول: طبيعة العمل وبنيتها الجسدية

هناك من ينظر إلى المرأة نظرة نقص كونها أقل بنية جسدية من الرجل وأنها لا تملك القدرة على تحمل مشاقة العمل مما نتج عنه عدم تقبلهم لدورها الجديد، إضافة إلى هذا وجود بعض المشاكل مع الزملاء داخل العمل، فهناك الكثير من النساء تعرضن للتحرش الجنسي فالعلاقات الاجتماعية مع الزملاء داخل العمل تجعل المرأة عرضة للشائعات وهذا يسبب لها معاناة نفسية [1]وذلك راجع إلى:

أولا: تدخل المسؤولين ومركزية القرارات في عملها وعدم التمتع بصلاحيات كافية لإنجاز الأعمال والحق في صنع القرار.

ثانيا: عدم إعطاء المرأة فرص التدريبية اللازمة واشتراكها في اتخاذ القرارات اللازمة بخصوص عملها، كما أنها تعاني من التحيز ضدها في القطاع العام.

ثالثا: نقص الحوافز والعلاقات الإنسانية تؤدي إلى إضافة القدرة على النجاح في أداء الدور الوظيفي.

رابعا: قلة الوقت للتفرغ للعمل جسديا وذهنيا والاستعداد له بسبب تحمل مسؤولية الدورين معا، كذلك عدم الفصل التام بين مشكلات المنزل ومتطلبات العمل.

خامسا: عدم تطور الذاتي والانفتاح على أفق أحسن للعمل بسبب صراع الأدوار وقلة الوقت المتاح.

سادسا: نقص التوجيهات الاجتماعية في تحديد نوعية قدرات المرأة التي يمكن اكتسابها وأنماط المهن التي تتوافق مع قدراتها .

سابعا: نظرة المجتمع لها و موقف الرجل منها إذ يرون أن الاختلاط في مكان العمل يخالف العادات والتقاليد.

ثامنا: عدم ثقة المحيطين بها وعدم الثقة في كفاءتها وقدرتها على العمل في أي مجال.

[1] إبراهيم الذهبي، مكاك ليلى: **عمل المرأة وأثره على استقرار الأسري**، مرجع سابق، ص184.

تاسعا: عدم مناسبة ظروف العمل الذي يجبرهن على تقاعد المبكر قبل انقضاء فترة العمل، بسبب ظروف العمل وعدم مراعاة المسؤولية للوظائف وأدوار المرأة العاملة المتزوجة.[1]

الفرع الثاني: المشكلات العلائقية

تلعب مشكلة العلاقة بين المرأة العاملة والإدارة والمشرفين دورا كبيرا في هذا المجال، حيث أن توافر العلاقة المهنية والاجتماعية الجيدة بين المرأة العاملة والإدارة والمسؤولين من شأنه أن يحقق أعلى مستوى من الإنتاجية، لذلك ينبغي على الإداريين والمسؤولين خلق نوع من العلاقات الإنسانية الجيدة بينهم وبين العاملات لضمان استمرار المرأة العاملة في عملها، وطاعتها للأحكام والقوانين التي تعتمدها المؤسسات الإنتاجية والخدماتية. إن المرأة العاملة تعاني من مشكلة العلاقة السيئة بينها وبين الإدارة والمسؤولين، فالإدارة في الأغلب لا تراعي ظروف المرأة العاملة ولا تحترمها، ولا تشجعها على أداء عملها بصورة مرضية، وأنها تمارس سياسة الضغوط والعقوبات لإجبار المرأة على البقاء في العمل ومزاولته كيفما كان، زد على ذلك عدم إعطاء الحوافز والمكافآت المادية والمعنوية التي تحفز المرأة على الاستمرارية في العمل، والإبداع فيه وبذل الجهود الجسدية لقهر معوقاتها ومشكلاتها التي تحول دون استمرارها في العمل، والقيام به على أحسن صورة ممكنة.[2] وربما يعود سبب في ذلك إلى أمور عدة نذكر منها:

1. عدم إعطاء العاملة الحرية الكاملة للقيام بأعمالها بصورة صحيحة حيث يتم التدخل من قبل المسؤول المباشر على الرغم من الخبرة التي تملكها العاملة.
2. ممارسة بعض ضغوطات والعقوبات على المرأة العاملة وعدم مراعاة بعض الجوانب الإنسانية وخاصة في منح الإجازات.
3. عدم تحقيق المساواة والعدالة في تقسيم العمل بين العاملات
4. تأخير إجراءات العلاوة والترقيع و التي هي حق من حقوق العاملات والواجب الأسرع في تنفيذها.
5. عدم قدرة الإدارة و المسؤولين في بعض الأحيان بحل الخلافات العمالية داخل مكان العمل مما يؤثر سلبا على سير العملية الإنتاجية .

---

[1] سمية بن عمارة: **صراع الأدوار لدى المرأة العاملة وعلاقته بنزاع الزوجي**،(دراسة ميدانية لدى عينة من العاملات)، مذكرة ماجستير، تخصص علم النفس الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006-2007، ص ـص 61-62.

[2] إحسان محمد الحسن: **علم الاجتماع المرأة**، مرجع سابق، ص 90.

6. عدم الأخذ بالمقترحات والشكاوى المقدمة من قبل العاملات.[1]

الفرع الثالث: تدني أجر المرأة مقارنة بالرجل

ومن أهم المشكلات التي تعاني منها المرأة العاملة مشكلة تدني أجرها باعتبارها فئة اجتماعية مقهورةٌ اقتصاديا، ففي اقتصاد الدول النامية تشتغل المرأة بأدنى راتب في سوق العمل، وتعمل بالأجر في القطاعات الضئيلة وسيئة التنظيم، والقطاع الهامشي أو القطاعات والخدماتية غير المنظمة كما تتأرجح فرص عمل المرأة وفقا لاحتياجات السوق.[2] وإن عدم كفاية الأجور التي تتقاضاها المرأة العاملة، تجاه عملها مقارنة بالمتطلبات والحاجات التي تحتاجها، هي وأفراد أسرتها من أهم المشكلات الاقتصادية التي تعانيها، إذا تلعب هذه المشكلة دورا أساسيا في ارتفاع وانخفاض الروح المعنوية للعاملات، إذا أن إشباع حاجات المرأة من خلال العمل لشيء أساسي يساعدها في الشعور بمدى اهتمام المؤسسة التي تعمل فيها. ولكننا نجد أن المرأة تعاني من مشكلة عدم وجود الحوافز المادية والمكافآت والعلاوات والتي تشعرها بالرضا الوظيفي، وبالتالي زيادة في إنتاجها. إضافة إلى الزيادة المستمرة في أسعار السلع والمنتجات المختلفة لا يصاحبه زيادة الأجور، وبالتالي عدم كفاية الأجور في تلبية متطلبات الحياة الأسرية، كما أن السكن في بيت مستقل في المناطق الحضارية (غالبا ما يكون السكن إيجارا). يضيف أعباء مالية تستنزف دخل الأسرة وبهذا يصبح الدخل غير كاف قياسا بالمناطق الريفية.[3]

الفرع الرابع: المواظبة في العمل

تلعب مشكلة مواظبة المرأة على عملها ووجودها في مكان عملها خلال الساعات المخصصة للعمل ضروري لممارسة دورها في العملية الإنتاجية والخدماتية، حيث أن غياب المرأة بصورة متقطعة أو دائمة يؤثر في الإنتاج كما ونوعا، والغياب هو انقطاع اضطراري مؤقت عن العمل يحدث بصورة غير متوقعة، أو أنه عدم قدرة الفرد أو مجموعة الأفراد على الحضور للعمل لأسباب غير متوقعة، على الرغم من أنهم ملزمون بالحضور للعمل.[4] وإن ظاهرة الغياب موجودة بين النساء العاملات، وتعاني الإدارات والمسؤولين من العملية الإنتاجية من هذه الظاهرة، حيث أن عدم التزام المرأة العاملة بالدوام أو بالمواعيد المحددة لها من أسباب تدني إنتاجيتها، وتظهر هذه الظاهرة بين النساء العاملات المتزوجات أكثر من النساء

---

[1] حمزة جواد خيضر: **مشكلات المرأة العاملة**، مجلة العلوم الإنسانية كلية التربية للعلوم الإنسانية، ص 53.

[2] أحمد زايد، سعاد عثمان: **المرأة وقضايا المجتمع**، الموقع، 30: 2019/18-12-le7 .com. araba top kA www : http.

[3] حمزة جواد خيضر، **مشكلات المرأة العاملة**، مرجع سابق، ص 152.

[4] Bebel A, society if the future , mood ;1996,p 12.

العاملات غير متزوجات، وهذا يرجع إلى أسباب متعددة .منها العاملة المتزوجة ومكوثها في البيت، وقيامها بالواجبات المنزلية والمسؤوليات الزوجية، حيث تشكل هذه الأعباء الاجتماعية المختلفة عائقا أمام انتظام المرأة العاملة وحضورها للعمل، ويلعب نوع العمل وظروف الأداء دورا واضحا في تحديد نسبة غيا بات النساء العاملات المتزوجات، عدم ملائمة ظروف العمل وتناقضها مع الواجبات والمهام المنزلية دون رعاية واهتمام يؤثر على حالة النساء النفسية ويدفعهن إلى التسرب والانقطاع عن العمل لفترة طويلة، وأن ترك المرأة العاملة لعملها مدة ساعة أو ساعتين لقضاء بعض متطلبات المنزل، يؤدي إلى هدر وقت معين كان ينبغي أن تنفقه في عملها لا في أغراضها وشؤونها الخاصة.[1]

الفرع الخامس: التحرش الجنسي في مكان العمل

تعاني المرأة العاملة في مختلف بلدان العالم لما يسمى بالابتزاز الجنسي وقد تتعرض له في مختلف الأماكن في الشارع وفي وسائل المواصلات الجامعة والحي ...إلخ لكن يكثر التحرش أو الابتزاز الجنسي للمرأة العاملة في مكان العمل سواء من قبل المدير أو رب العمل أو زملائها، أو حتى من قبل أشخاص آخرين، ويتخذ التحرش الجنسي عدة مظاهر وأشكال منها التحرش الشفهي، التعليقات، التلميحات، نظرات موجه إلى ذلك، وقد يصل إلى اللمس، وهذا يعد من أنواع الاهانة والذل للمرأة العاملة.[2] ويقول (لبن فارلين): "إن الاعتداءات الجنسية بأشكالها المختلفة منتشرة انتشارا كبيرا في الولايات المتحدة وأوروبا ...وهي القاعدة وليست الاستثناء بالنسبة للمرأة العاملة في أي نوع من الأعمال التي تمارسها مع الرجال".[3] كما قد يكون استغلال السلطة الوظيفية في إطار ممارسة وظيفة عمومية للقطاع العام، أو الإدارة أو مصلحة أو مرفق عمومي، كما قد يمارس التحرش الجنسي في المؤسسات أو المرافق التابعة للقطاع الخاص من طرف أرباب العمل والمسؤولين، داخل هذه المؤسسة بشرط أن تتوفر علاقة سلطوية بين المتحرش والمتحرش به.[4]

ويتعدد التحرش إلى أنواع عدة منها:

أولا: التحرش الجنسي الذي يبدأ بتكرار النظرات، والتحرش الشفهي والإلحاح في طلب اللقاء والمداعبة الجنسية اللفظية والتي تتطور إلى التحرش الجنسي.

---

1 Spiegel , the or and problems of steti ,tics ; the nor ,2002 , p 201.

2 جيهان ذباب الناقولا: **عمل المرأة و أثره على استقرار الأسري**، مرجع سابق، ص 100.

3 موقع المنبر: **عمل المرأة نشره صيد الفؤاد**، ص، 10 الوقع :. http M // www.said net

4 محمد الصغير بغلي: **تشريع العمل في الجزائر**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، (د ط)، 2002، ص 113.

ثانيا: تشير الدراسات العلمية في هذا المجال أن حوالي نصف الذين يقومون بالتحرش هم زملاء العمل ورؤساء العمل.

ثالثا: تشير الدراسات إلى الأمراض النفسية التي تصيب غالبية السيدات العاملات التي تنجر عن التحرش كالقلق التوتر السهر.

رابعا: تفيد دراسات بحثية إلا أن التحرش لا يهدد فقط بعض النساء، ولكنه قضية منتشرة في المجتمع بأكمله ولا يقتصر على العمر أو طبقة اجتماعية معينة كما أنه يعيق تقدم المرأة في عملها.

خامسا: تعتبر أكثر المضايقات شهرة هي المضايقة الشفهية التي تتضمن كلمات قاسية ووقحة تخص أجزاء جسد المرأة.[1]

المطلب الثاني: مشكلات مرتبطة إنتاجية المرأة العاملة

أن تعلم المرأة من العوامل المهمة التي تساعدها في الخروج إلى العمل وتحررها من القيود والمعاناة التي تؤدي إلى جمودها وتخلفها، إضافة إلى كون التعليم من العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، فمستوى تعليم المرأة ونظرها إلى الحياة واعتمادها صيغ العلاقات الإيجابية مع الأخريين، كل هذا يؤثر في إنتاجيتها وبالتالي عملية الإنتاج الاجتماعي. لكننا نلاحظ بأن المرأة العاملة العراقية، مازالت تعاني من مشكلة تدنى مستواها الثقافي والعلمي بالرغم من انتشار الثقافة والتربية والتعليم، بين النساء خصوصا بعد عقد السبعينات من القرن العشرين، فهي ما تزال جاهلة بأمور كثيرة تتعلق بالاقتصاد والتدبير المنزلي وطرق إنفاق الدخل والحفاظ على مستوى اقتصادي معين ،كما أنها تفتقر للمعلومات المتعلقة والاستثمار وأهميتها لاستخدام معدل دخل الفرد لكن عدم تسلح المرأة بالثقافة والمعرفة يؤدي إلى عدم تمكنها من القيام بعملها الإنتاجي والخدمات على أكمل وجه والتوفيق بين أدوارها الاجتماعية والوطنية المختلفة، وهذه الحقيقة تؤكدها لنا الدراسات التي أجريت في المجتمعات المتقدمة والنامية حول أثر التعليم في الزيادة الإنتاجية حيث تؤكد هذه الدراسات بأن عملية النشر والتعليم ومكافحة الأمية هي عملية مربحة اقتصاديا بجانب كونها ضرورة تحتمها الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى جانب كون التعليم يساعد على مضاعفة إنتاجية العمل عن طريق تزويد العاملات بمستلزمات رفع كفاءتهن الإنتاجية وتوسيع مداركهن وقابليتهن على أداء العمل وتحمل المسؤوليات.[2]

---

[1] إبراهيم جابر السيد: **المشكلات الاجتماعية داخل المجتمع العربي**، دار التعليم الجماعي، إسكندرية، (د ط)، 2014، ص ـ ص 2017-217.

[2] Robinson, E, the Economics of Education London ,Macmillan , 1995, p421.

كما تعاني المرأة العاملة من عدم معرفتها بطبيعة ونوعية المهنة، التي تؤديها بصورة صحيحة نتيجة لقلة تدريبها في مجال مهنتها، وعدم اهتمام الإدارة والمسؤولين والمشرفين، على العملية الإنتاجية والخدماتية بتثقيف وزيادة مهارات المرأة العاملة، عن طريق دخولها في الدورات التدريبية ودورات التقوية كل حسب مهنتها وتخصصها، أن عدم قيام الأجهزة الإدارية بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها بصورة إيجابية ليقف حائلا أمام انطلاق المرأة في مجال عملها ويشكل سببا من أسباب تدنى إنتاجيتها إذن المؤهلات الثقافية والعلمية التي تتمتع بها المرأة أهميتها في زيادة الإنتاجية.[1]

المطلب الثالث: عدم التوافق المهني للمرأة العاملة

إن عدم حصول المرأة العاملة على التوافق المهني يمكن أن يؤدي إلى المعاناة من كثرة الضغوط النفسية، التي قد تتعرض لها جراء العمل وتؤدي بها إلى الوصول للاحتراق النفسي والتي قد تظهر على شكل أعراض كما يأتي :

أولا: حدوث زيادة في انقطاع المرأة عن العمل بإجازة أو بدون إجازة .

ثانيا: رداءة في نوعية الإنتاج وقلة إنتاجها.

ثالثا: مشاكسات لا ضرورة لها.

رابعا: الإرهاق السريع والخوف والقلق والانطواء.

خامسا: قد تشكو المرأة من أعراض فسيولوجية مثل ألم العضلات، وألم في عضلات القلب ...إلـخ وهذا يثبت بأنه هناك علاقة بين الجانب النفسي والجسم.[2]

كما نجد أن المرأة العاملة الجزائرية تعاني الكثير من المشاكل التي تعيق مشاركتها في سوق العمل ومن بينها نجد ما يلي:

1. عندما تحاول التوافق بين عملها خارج المنزل وداخله تواجهها عدة مصاعب بسبب بعض الأزواج وعدم مساعدتهم وتعاونهم مع زوجاتهم في تحمل بعض الأعباء المنزلية.
2. بعد مكان عمل بعض النساء العاملات عن المنزل وقلة المواصلات وهذا يجعلها تقضي وقتا طويلا خارج المنزل كما يزيد أعبائها داخل البيت.

[1] إحسان محمد الحسن: **علم الاجتماع المرأة**، مرجع سابق، ص 85.

[2] رشيد حسن أحمد البرواري: **الاحتراق النفسي لدى المرأة**، مرجع سابق، ص 154.

3. استغلال الأزواج للزوجات العاملات وذلك عن طريق الاستيلاء على أجورهن وصرفها على مصالحهم وليس لصالح الأسرة، ولا لصالح زوجاتهم وبالتالي تصبح المرأة العاملة مطمعا للرجل.[1]

وعلى رغم مشاركة المرأة الجزائرية في مختلف النشاطات الاقتصادية إلا أنه تبقى هناك مجموعة من المعوقات التي تواجهها، بداية من صاحبات الأعمال ومرورا بالعاملات في القطاعين العام والخاص، ومن بين هذه المعوقات نجد:

أ. عدم تقبل المجتمع الجزائري لبعض المهن والوظائف بأن تمارس من قبل النساء.

ب. عدم قدرة النساء على تحمل تبعات بعض المهن نظرا للظروف الاجتماعية والعائلية، إضافة لعدم وجود المهارات المطلوبة في سوق العمل لدى النساء، لنقص التعليم والتدريب المستمر وبالتالي ضعف فرصتها في الترقية.

ج. والأسباب الاجتماعية تتعلق بنظرة المجتمع لعمل المرأة والتميز ضدها من قبل المدراء وأصحاب العمل، ولأسباب أسرية بدورها في الإيجاب وغيابها عن العمل، عدم قدرتها في الكثير من الأحيان ومتابعة الدورات التكوينية والتدريبية والتأهيل مما يؤدي إلى نقص القدرة والمعرفة لديها .

د. يعود تدني مشاركة المرأة السائدة في سوق العمل، إلى الثقافة الذكرية في المجتمع الجزائري، حيث يعطي الأولوية للذكور في الحصول على بعض الوظائف، كما يفضل أرباب العمل تشغيل الرجال لاقتناعهم بأن تشغيل النساء يكلفهم كثيرا نظرا للحمل والأمومة .

هـ. الانعكاس السلبي للنمو الاقتصادي البطيء على تشغيل النساء نظرا لقلة الطلب على العمل وعلى العمالة النسائية بصفة خاصة.

و. نظرة الدونية لنتائج عمل المرأة اجتماعيا.

ز. العبء المزدوج لعمل المرأة داخل وخارج المنزل مما يحول دون مقدرتها، على تطوير عملها والحصول على التأهيل الكافي وانعكاسه سلبا على صحتها النفسية والجسدية.[2]

---

[1] رؤوف بالعقاب: **عمل المرأة وأثره على العلاقات الزوجية**، مرجع سابق، ص 34.

[2] سامية بوضياف: **واقع مساهمة المرأة الجزائرية في سوق العمل**، مذكرة الماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بليدة، الجزائر، 2011-2012، ص- ص9-10.

المطلب الرابع: مشكلات متعلقة بالتأهيل والترقية المهنيين

الفرع الأول: مشكلات مرتبطة بالتأهيل العلمي والفني

من الأمور الشائعة في العمل أن معظم المسؤولين يتحيزون نحو الرجال عند اختيارهم الأفراد في برامج التدريب، كذلك الحال في برامج الدراسات العليا وأن أسس الترشح والاختبار للدورات، تقوم على أساس العلاقات الشخصية للرجال من المسؤولين كلها تقف عوائق كعائق في وجه المرأة، تعزى هذه العوائق إلى هيمنة العنصر الرجالي من جهة وصعوبة توفيق المرأة بين أعبائها المنزلية والاجتماعية، ومتطلبات العمل من جهة أخرى، مما يدفع المسؤولين إلى التردد في زيادة أعبائها، وزواجها بنشاطات إضافية وجعلها مبررات لتحيزهم وإقصائهم لحق المرأة في نيلها التأهيل العلمي والفني.[1]

الفرع الثاني : مشكلات مرتبطة بالترقية

وتتمثل أهم هذه المشكلات فيما يلي:

أولا: تقترن بعض الترقيات بالنقل إلى موقع جغرافي أخر، ويبدو صعبا– في ظل القيم الاجتماعية والدور البيولوجي والاجتماعي للموظفة المتزوجة – أن تترك بيتها ومسؤوليتها الأسرية. وكذلك يبدو صعبا في معظم الأحوال أن تترك الموظفة غير المتزوجة بيت الأسرة إلى مدينة أخرى حيث تعمل، وهنا قد يتعذر على الموظفة قبول مثل هذه الترقية.

ثانيا: تقترن بعض الترقيات لاسيما إلى مستوى الصنف الإشرافي في الأول بالتعامل القيادي لأول مرة مع نوعيات شتى من المرؤوسين والمرؤوسات، تستشعر بعض الموظفات اللاتي تدخلن الترقية في مجال الإشراف والقيادة بعض الصعوبات في التعامل مع الرجال المرؤوسين، ذلك أن النظرة الاجتماعية الغالبة للمرأة تركز على دورها التابع الضعيف وليس القائد المسيطر، ويؤدي ذلك بأن تعمل الموظفة الرئيسية في ظل هته الاتجاهات السلبية نحو دورها القيادي، وهذا بدوره قد يؤثر عل درجة قبول الموظفة للترقية ودرجة الاستعداد للإدارة أو الرؤساء الأعلى لتهيئة فرص الترقية لها.[2]

ويمكننا أن نلخص المشكلات التي تتعرض لها المرأة العاملة في هذا المجال في ما يلي :

1. عدم و جود زيادة في الرواتب الشهرية، ووجود دخل شهري ثابت.

---

[1] سحر قدوري عباس: **تقييم واقع إعاقة ممارسة المرأة العراقية للقيادة الإدارية ومساهمتها في منظمات المجتمع المدني**، مركز دراسات والبحوث الوطن العربي، العدد20-21، (د ت)، ص176.

[2] أماني بسام سعيد الجميل: **الاحتراق الوظيفي لدى المرأة العاملة في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة**، مذكرة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012، ص22.

2. عدم توفر موصلات النقل للعاملة من قبل العمل.
3. عدم توفير مراكز الحضانة للأطفال في مكان العمل .
4. عدم تطبيق الإجازات الأسبوعية .
5. قصر وقت وفترات الراحة.
6. عدم تطبيق نظام إغلاق المحلات الساعة 9 مساء.
7. الخصم المستمر من الراتب لأدنى الأسباب .
8. عدم القدرة على إكمال الدراسة.
9. عدم مراعاة الظروف الزوجية و الأسرية من قبل الإدارة.
10. تسلط الإدارة على بعض العاملات دون الأخريات.
11. عدم تحديد مهام العمل بشكل واضح .
12. عدم وجود قوانين تحفظ حقوق العاملات.
13. التهديد بالفصل في حال عدم تحقيق نسبة مبيعات عالية .
14. لا يحق للعاملة اختيار مواعيد الإجازة الأسبوعية(المدير هو الذي يحدد).[1]

[1] هند بنت خالد العتيبي: **المشكلات الاجتماعية والمهنية التي تواجه المرأة العاملة في المحلات بيع مستلزمات النسائية**، مرجع سابق، ص، ص254 ،257.

خلاصة الفصل:

نخلص في هذا الفصل إلى الحقائق التالية :

1. تعدد الاتجاهات حول خروج المرأة للعمل..
2. مازالت عديد الأوساط الاجتماعية تنظر غلى عمل المرأة نظرة سلبية.
3. يواجه عمل المرأة عدة صعوبات وعراقيل تحول دون حسن اندماجها وتوافقها في الع

أ. مشكلة تعدد الأدوار (ربة بيت، العاملة خارج البيت) .

ب. مشكلات متعلقة بالعمل والأجر.

ج. مشكلة التحرش في مكان العمل.

د. مشكلة التمييز بينها وبين الرجل.

الخلاصة العامة:

تعتبر خلاصة أي دراسة بمثابة إجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية سواء بالنفي أو الإثبات أو التوضيح، من خلال معالجة الموضوع نظريا وميدانا. ونظرا للظروف التي أفرزتها الجائحة والتي حالت دون إجراء الدراسة على أكمل وجه، خاصة في شقها الميداني. حاولنا معالجة موضوع المرأة العاملة عموما وما يعترضها من مشكلات اجتماعية ومهنية بالتركيز على الجانب النظري وما يتضمنه من مقاربات نظرية ودراسات سابقة وتراث فكري وقانوني، وبعض نتائج الدراسة الاستطلاعية التي أجريت قبل انتشار الجائحة. وفي هذا السياق يمكن أن نخلص إلى أن تاريخ المرأة عرف كل صنوف المعاملة غير اللائقة في مختلف المجتمعات الإنسانية على اختلاف أنظمتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ولم تحضى بالمكانة التي تستحقها غلا مع ظهور الأديان وما تلاها من نضالات وحركات إصلاحية توجت بافتكاكها لعديد الحقوق وعلى رأسها الحق في العمل والكسب خارج المنزل الذي مكنها من اقتحام جميع المجالات وفضاءات النشاط حتى تلك التي كانت حكرا على الرجال، وتعزز ذلك خاصة مع ظهور التشريع الدولي في هذا المجال...وأصبحت بالتالي عنصرا فاعلا في تنمية المجتمعات وتطورها، والمساهمة ايجابيا في إيرادات الأسر واقتصادياتها بتجنيبها العوز والفقر وما يترتب عليهما من ذل ومهانة وظواهر اجتماعية سلبية، والارتقاء بمستوى أفرادها في السلم الاجتماعي للمجتمعات لدرجة أصبحت الطبقات الوسطى في المجتمعات تتشكل أساسا من العائلات التي تشارك فيها المرأة زوجها في مداخيل الأسرة من خلال عملها خارج البيت. كما مكن للمرأة العاملة من إثبات ذاتها من خلال الحصول على استقلالها المادي الذي قلص من هيمنة الرجل عليها.

ومع ما تحقق للمرأة المعاصرة في مجال العمل والنشاط من مكاسب وامتيازات إلا أن هناك عوامل عديدة حالت دون تمتعها بحقوقها الكاملة التي تؤمن لها الراحة الكرامة والراحة النفسية أسوة بالرجل في عديد المجتمعات خاصة المتخلفة منها كحال بلدنا؛ وذلك للرواسب الثقافية التاريخية وما تتضمنه من عادات وتقاليد وسوء توظيف للدين، بالإضافة إلى شح سوق العمل وندرة فرص العمل...ومازالت تعترضها عديد المشكلات سواء على مستوى العمل ذاته وما يتطلبه من مجهودات ونشاطات وعلاقات، أو على مستوى الأسرة وما تعلق منها بخدمة الزوج والأبناء، وصعوبة التوفيق بين متطلبات العمل وإدارة شؤون الأسرة والمنزل...ومشكلات المرأة في الفضاءات التجارية لا يختلف كثيرا عن نظرائها في قطاعات أخرى، غير انه وحسب النتائج المستقاة من الدراسة الاستطلاعية فان هذا المجال ونظرا لطبيعة النشاط

به، أصبح يستقطب النساء وخاصة الفتيات أكثر مقارنة بالرجال. ويعانين في ذلك من عديد المشكلات خاصة ما تعلق منها بعدم الاستقرار، والأجور المنخفضة، والتوقيت غير المناسب وتكليفهن بأعمال تفوق طاقتهن على التحمل(حمل السلع الثقيلة)، والتحرش بهن...الخ

وعليه يجب الياء عمل المرأة في هذا القطاع من قطاعات النشاط الأهمية التي يستحقها ومقاربته بحلول ناجعة حتى يتحقق لها الأمان النفسي والاستقرار الاجتماعي من خلال:

1. ضبط علاقات العمل في هذه الفضاءات بما يتناسب وطبيعة العمل فيها.
2. تكييف مواقيت العمل بما يمكن المرأة من خدمة أسرتها.
3. كفالة حق المرأة في الخدمات الاجتماعية المناسبة لاحتياجاتها وظروفها ومشكلاتها.
4. أخلقة العلاقات داخل هذه الفضاءات سواء بين العمال والعاملات أو العاملات والمشرفين، أو العاملات والزبائن...

نتمنى أن نكون بهذا العمل المتواضع قد وضعنا اللبنة الأولى في سبيل دراسة الموضوع (المرأة العاملة في الفضاءات التجارية)، دراسة أكثر نجاعة ومصداقية.

قائمة المراجع

القواميس:

1. إبراهيم مذكور: **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية، القاهرة، 1975.
2. شوقي الضيف: **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط1، 2004.
3. علي بن هادية: **القاموس الجديد للطلاب**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (د ط)، (د ت).

الكتب :

1. إبراهيم بن مبارك الجو ير: **عمل المرأة في المنزل وخارجه**، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1990.
2. إبراهيم جابر السيد: **المشكلات الاجتماعية داخل المجتمع العربي**، دار التعليم الجماعي، إسكندرية، (د ط)، 2014.
3. إحسان محمد الحسن: **علم الاجتماع المرأة**، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2008.
4. أحسن بوسقيعة : **الوجيز في القانون لجزائري الخاص**، دار هومة، الجزائر، ط15، 2013.
5. أحمد أبو المجد: **العنف الموجه ضد المرأة في أماكن العمل**، مؤسسة المشرق للتنمية والسكان، القاهرة، ط1، 2018.
6. أحمد خليل: **المرأة العربية وقضايا التغير**، دار الطباعة الجديدة، بيروت، لبنان، (د ط)، 1982.
7. أحمد سالم الأحمر: **علم الاجتماع الأسرة بين التنظيم و الواقع المتغير**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2004.
8. آدم محمد سلامة: **المرأة بين البيت والعمل**، دار المعرفة، إسكندرية، (د ط)، 1982.
9. أمين قاسم: **تحرير المرأة**، دار البعث بالتضامن مع وزارة الثقافة، (د ط)، 2008.
10. أنتوني غدنز: **علم الاجتماع مع مدخلات عربية**، المنظمة العربية لترجمة، لبنان، ط 4، (د ت).
11. باسمة كيال: **تطور المرأة عبر التاريخ**، مصطفى عزدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،(د ط)، 1981.
12. بسات عسلي: **الثورة الجزائرية وطلاسات للدراسات**، ترجمت والنشر، دمشق، سوري،(د ط)، 1984.
13. بشير هدفي: **الوجيز في شرح القانون العمل والعلاقات الفردية والجماعية**، دار ريحان للكتاب، الإسكندرية، ط2، 2003.

14. جيهان ذياب الناقولا: **الآثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، (د ط)، 2011.

15. حاسم المطموع: **الأسرة العربية في وجه تحديات ومتغيرات**، دار ابن الحزام للطباعة، بيروت، ط1، 2003.

16. حسن محمد بيومي: **الاتجاهات النفسية للشباب السعودي نحو عمل المرأة في المجتمع**، مركز النشر العلمي، جامعة الملك العبد العزي، السعودية، (د ط)، 1987.

17. حسون تماضر: **تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي**، المركز العربي لدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية،(د ط)، 1993.

18. حليم بركات: **مجتمعات العربية العاصرة**، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، لبنان،(د ط)، 1986.

19. حنفي عوض: **علم الاجتماع النسبي الحركات الراديكالية النسائية سوق العمل**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، (د ط)، 2014.

20. دلال ملحس إستيتية، عمر موسى سحال: **مشكلات الاجتماعية**، دار وائل، الإسكندرية، ط1، 2012.

21. رابح لونيسي، مريم سيدي على مبارك: **رجال لهم تاريخ متبوع بالنساء لهن تاريخ**، دار المعرفة، الجزائر،(د ط)، 2010.

22. رافده الجريري: **اتجاهات الحديثة في الإدارة الموارد البشرية**، دار اليازوري العلمية، ط1، 2012.

23. رشيد حسين البرواي: **الاحتراق النفسي لدى المرأة**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2013.

24. رعد محمود البرهاوي: **المرأة في الحاضرة الإسلامية**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2018.

25. زكريا سعد الدين الأسدي: **البطالة وأثارها الاجتماعية والاقتصادية**، دار الكتاب الحديث، (د ط)، 2009.

26. سالم لبهنساوي: **المرأة بين الإسلام والقوانين العالمية**، دار الوفاء مص، ط1، 2003.

27. سامية منسي: **المرأة في الإسلام**، دار الفكر العربي للنشر القاهرة، مصر، ط1، 1996.

28. سعود بن محمد النمر: **المرأة السعودية العاملة دراسة ميدانية على عينة من العاملات السعوديات بمدينة الرياض**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، (د ط)، 1988.

29. سليم نعامة: **سيكولوجية المرأة العاملة**، مكتبة الخدمات الطباعية، سويا، (د ط)، 1984.

30. سناء الخولي: **الأسرة و الحياة العائلة** ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، (د ط) ، 2000.

31. سناء الخولي: **الأسرة والحياة العائلة**، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، عمان،(د ط)، 2015.

32. سناء الخولي: **الأسرة والحياة العائلة**، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د ط)،2008.

33. سناء الخولي: **الزواج والعلاقات الأسرية**، دار النهضة العربية، مصر،(د ط)،(د ت) .

34. عباس محمود عوض: **علم النفس الاجتماعي**، دار المعرفة العالمية، مصر، (د ط)، 2002.

35. عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: **تاريخ الجزائر العام**، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، ط3،(د ت).

36. عبد العزيز وطبا: **دراسة حول تشغيل المرأة والأحداث في العالم العربي**، معهد العربي للثقافة العالمية والبحوث العمل، الجزائر، (د ط)، 2003.

37. عبد الكريم بوصفاف: **القيم الفكرية الإنسانية في الثورة التحريرية**، شركة الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، (د ط)،(د ت).

38. عبد الكريم ريدان: **حقوق المرأة واجبات المرأة في الإسلام**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 2004.

39. عبد المجيد سيد منصوري، زكريا أحمد الشربيني: **الأسرة على المشارق القرن21**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2000.

40. عصام توفيق قمر: **المشكلات الاجتماعية المعاصرة**، دار الفكر، عمان، ط1، 2008.

41. عصمت محمود حوسو: **الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافية**، دار الشرق لنشر وتوزيع، عمان، الأردن، (د ط)، 2008.

42. علي سمير الشيخ: **الاقتصاد للبلدان العربية النامية**، جامعة دمشق، سوريا،2008.

43. علي سمير شيخ: **الاقتصاد للبلدان العربية النامية** ،جامعة دمشق، (د ط)، 2008.

44. علي شلق، حليم بركات، حفيظة شقير وأخرون: **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط3، 1993.

45. علياء شكري: **المرأة والمجتمع من وجهة نظر علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د ت)، 1998.

46. عليلة محمود أبو علية: **المرأة العربية العاملة معوقات ومتطلبات النجاح في العمل القيادي**،(د ر)، عمان، الأردن،(د ط)، 2004.

47. غادة مراد: **انحلال الزواج وأسبابه**، وزارة العدل الجمهورية العربية السورية، سورية، (د ط)، (د ت).

48. غياث بوفلجة : **القيم و الثقافة**، دار العرب لطباعة والنشر، الجزائر، (د ط)، 1998.

49. فضيلة عاشور: **دور المرأة في التنمية المستدامة**، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية، الجزائر، (د ط)، 2008.

50. فؤاد ثناء: **الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي وعلاقات التفاعل والصراع**، مراكز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، (د ط)، 2001.

51. كاميليا عبد الفتاح : **سيكولوجيا المرأة العاملة**، دار النهضة العربية ، القاهرة، (د ط)، 1990.

52. مايو إلتون: **تصنيع والمشكلات الإنسانية**، ترجمة عماد الدين، مكتبة القاهرة، مصر،(د ط)، 1997.

53. مبارك أبو حفص: **عمل البشري**، دار العرب لنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، ط 2، 2004.

54. محمد الصغير بغلي: **تشريع عمل في الجزائر**، دار العلوم نشر والتوزيع، الجزائر، (د ط)، 2002.

55. محمد جاسم عبيدي: **مدخل إلى علم النفس الاجتماعي**، دار الثقافة لنشر والتوزيع ، ط1،2009.

56. محمد سيد فهمي: **مشاركة المرة في المجتمعات العالم الثالث**، مكتبة الجامعي الحديث، الإسكندرية،(د ط)، 2012.

57. محمد عاطف غيث: **المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنحرافي**، دار المعرفة الجامعية، مصر، (د ط)، (د ت).

58. محمد علي سلامة: **محكمة الأسرة و دورها في المجتمع**، دار الوفاء لطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،ط1، 2007.

59. محمود حسن: **مشكلات العربية في التعليم والعمل**، منظمة العربية والثقافية وحدة البحوث التربوية، تونس، 1983.

60. مصطفى السباعي: **المرأة بين الفقه والقانون**، دار الوراق لنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط7، 1999.

61. معين خليل عمر: **علم المشكلات الاجتماعية**، دار الشرق، عمان، ط1، 2005.

62. مليكة عبد العالي: **تأثير العوامل الديمغرافية والاقتصادية في عمل المرأة**، جامعة حلب، دمشق،(د ط)، 1989.

63. منتصر سعيد حمودة: **الحماية الدولية للمرأة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 2010.

64. منتصر سعيد محمود: **الحماية الدولية للمرأة دراسة مقارنة بالأحكام الشريعة الإسلامية**، دار الفكر الجامعي إسكندرية، ط1، 2010.

65. نوال سعداوي: **الوجه العاري للمرأة العربية**، بيروت، (د ط)، (د ت).

66. هاني الطعيمات: **حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**، دار الشرق عمان، الأردن،(د ط)، 2006.

67. هبة حسن محمد علي: **الإساءة إلى المرأة**، مكتبة لأنجلو المصرية، مصر، (د ط) ، 2009.

68. هبة محمود حسن: **الإساءة إلى المرأة**، مكتبة لأنجلو المصرية لنشر، القاهرة، (د ط)، 2003.

69. هند محمود الخولي: **عمل المرأة ضوابط و أحكامه وثمراته**، دار الفارابي، دمشق، ط1، 2001.

مجلات .

1. أحمد الأصفر: **الأثر المستوى المعيشي للأسرة في المعاني الاجتماعية لعمل المرأة**، مجلة الشؤون الاجتماعية، العدد1، 2005.
2. أمال ياسين خليل المجالي: **مشكلات التي تواجه المرأة العاملة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 45، العدد2، الأردن، 2018.
3. إبراهيم الذهبي، مكاك ليلى: **عمل المرأة وأثره على الاستقرار الأسري**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمى لخضر، العدد 11، جوان 2015.
4. حمزة جواد خيضر: **مشكلات المرأة العاملة**، مجلة العلوم الإنسانية، كلية تربية للعلوم الإنسانية(د ت).
5. حيدر لخضر سليمان: **دوافع العمل لدى المرأة العاملة**، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد4، جامعة موصل، 2007.
6. حنان بن مزيان: **أشكال التحرش الجنسي بالمرأة الجزائرية**، والإجراءات الحد من الظاهرة، مجلة الحكمة لدراسات الاجتماعية، الجزائر العدد 30، 2015.
7. ريم محمد: **الآثار السلبية والإيجابية لخروج المرأة العربية للعمل**، مجلة الرسالة الصادرة عن مركز العربي لدراسات الاستراتيجية، جامعة دمشق، العدد1، 1997.
8. زيد محمود العقايلية: حقوق المرأة العاملة، **دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلام والقوانين الوضعية**، جامعة الإمارات العربية المتحدة، مجلة المذكر، العدد8.
9. سحر قدوري عباس: **تقييم واقع إعاقة ممارسة المرأة العراقية للقيادة الإدارية ومساهمتها في المنظمات المجتمع المدني**، مركز الدراسات والبحوث الوطن، العربي العدد20-21، (د ت).

10. سمير بن موسى: **صراع الدور وعلاقاته بالضغوط لدى المرأة العاملة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3، تيارت، جوان 2015.

11. سيف الإسلام بوفلاقة: **المرأة الجزائرية والثورة التحريرية**، صحيفة الشعب، السبت01 مارس 2014.

12. سيف الإسلام بوفلاقة: **من بطولات المرأة الجزائرية في الثورة وجرائم الاستعمار الفرنسي**، صحيفة عربية المستقلة (رأي اليوم)، 2008.

13. فهد سليم خطيب: **عوامل المؤثرة على اختيار المجمعات**، التجارية الكبرى من وجهة نظر المستهلك الأردني، مجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد الأول 46ـ68 ، 2009.

14. كمال يوسف بلان: **السمات الشخصية لدى المرأة في ضوء بعض المتغيرات**، دراسة ميدانية مقارنة لدى عينة من النساء العاملات، وغير العاملات في محافظتي دمشق، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 28، العدد الأول 2012.

15. محمد جلال الأتروشي: **حقوق المرأة العاملة العراقية**، مجلة الكوفة العدد5، (د ت) .

16. محمد يعيش: **المرأة والأدب في تاريخ الثورة الجزائرية**، مجلة معارف، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أو لحاج، العدد10، البويرة، الجزائر، (د ت) .

17. مختار الهادي: **عمل المرأة وأثره على استقرار الأسري**، مجلس النشر العلمي، مجلد25، عدد2، جامعة الكويت، 1997.

18. مصطفى عوفي: **خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على تماسك الأسري**، مجلة العلوم الانسانية، العدد19،مجلة قسنطينة،الجزائر،2003.

19. مصطفى عوفي: **المرأة في مضمون الاتفاقيات الدولية للعمل**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 7، جامعة باتنة، 2002.

20. محمود يوسف الشوبكي، سعيد عبد الله عاشور: **عمل المرأة بين تكريم الإسلام ودعاة التحرير والبهتان**، مجلة جامعة الأزهر، المجلد9، العدد1، سلسلة العلوم الإنسانية غزة، 2007.

21. هند بنت خالد العتيبي: **المشكلات الاجتماعية والمهنية التي تواجه المرأة العاملة في المحلات بيع مستلزمات النسائية**، مجلة شؤون اجتماعية، العدد138، 2018.

22. **تمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية، أثره الأطر القانونية في الجزائر ومصر والأردن ولبيا والمغرب وتونس**، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، 2018.

مذكرات .

1. أسماء إبراهيمي :**الضغوط المهنية وعلاقتها بالتوفيق الزوجي لدى المرأة العاملة**، مذكرة دكتوراه، تخصص علم النفس المرضي الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
2. أماني بسام، سعيد جمل: **الاحتراق الوظيفي لدى المرأة العاملة في مؤسسة السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمل، كلية التجارة، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 1433هـ- 2012.
3. بومدين عاجب: **أثار الأسرية والاجتماعية المترتبة على عمل المرأة خارج البيت**، دراسة ميدانية عن عينة من النساء العاملات، الأغواط، مذكرة دكتوراه، تخصص علم النفس، جامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهران2، الجزائر 2016- 2017.
4. حكيمة حاج علي: **نقطة تحرش الجنسي على استقرار المهني للمرأة العاملة**، مذكرة ماجستير، تخصص علم النفس الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تيزي وزو، الجزائر 2014-2015.
5. خوله نسرين بن بوزيد : **مشكلات المرأة العاملة وتأثرها على الأداء الوظيفي** دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهدي – أم بواقي – مذكرة الماستر، خصص علم الاجتماع، جامعة العربي بن مهدي، أم بوقي، الجزائر، 2014- 2015 .
6. رقية عدمان: **المرأة المقاولة وتحديات النسق الاجتماعي**، مذكرة الماجستير، تخصص علم الاجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008- 2009 .
7. رؤوف بالعقاب: **أثر عمل المرأة على العلاقات الزوجية**، مذكرة الدكتوراه، تخصص علم النفس، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2 ،الجزائر، 2016-2016 .
8. سامية بوضياف : **واقع مساهمة المرأة الجزائرية في سوق العمل**، مذكرة الماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بليدة، الجزائر،2011 -2012.
9. سمية بن عمارة: **صراع الأدوار لدى الأم العاملة وعلاقته بالبيت الزوجي**، دراسة ميدانية لدى عينة من العاملات، مذكرة ماجستير، تخصص علم النفس الاجتماعي، كلية العلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006-2007.

10. سميرة منصوري: **اتجاه الطلبة الجامعين نحو مكانة المرأة العاملة في المجتمع الجزائري**، مذكرة ماجستير، تخصص علم الاجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000-2001.

11. سهام بنت خضر الزهري: **المعوقات الاجتماعية التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الصحي**، مذكرة ماجستير، تخصص علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 1432هـ.

12. عائشة بوبكر: **العلاقة بين صراع الأدوار والضغط النفسي لدى الزوجة العاملة**، مذكرة الماجستير، تخصص علم النفس العمل والتنظيم، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2007-2008.

13. عثمان الصادق: **عمل المرأة الجزائرية خارج البيت وصراع الأدوار**، دراسة ميدانية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية "بن رقان" ولاية أدرار، مذكرة ماجستير، علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013- 2014.

14. عكاك ليلى: عمل المرأة وأثره على استقرار الأسري بالمجتمع الجزائري ، مذكرة دكتوراه ، تخصص علم الاجتماع الديمغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة لخضر باتنة، الجزائر، 2016-2017.

15. فاطمة بوزاكي، بوعود بركاهم: **المرأة العاملة في المجتمع الجزائري**، مذكرة لسانس، تخصص اتصال وعلاقات عامة، كلية الأدب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2010-2011.

16. فريدة شلوف: **المرأة المقاولة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، علم الاجتماع تنمية وتسير الموارد البشرية جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.

17. مليكة الحاج يوسف: **أثار عمل الأم على تربية أطفالها**، (دراسة ميدانية لعض الأمهات العاملات بمدينة الشراقة"، مذكرة الماجستير، تخصص علم الاجتماع ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2002-2003.

18. ناجية دليلي: الضغط النفسي لدى المرأة المتزوجة العاملة في الميدان التعليمي وعلاقته بالقلق، مذكرة الماجستير، تخصص علم النفس عيادي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 2012-2013.

19. نعيمة دودو: تأثير عمل المرأة على معدل الخصوبة، مذكرة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، سطيف، الجزائر،2010-2011.

الملتقيات:

1. رسالة الأسرة: **الصادرة عن وزارة المنتدية لدى رئيس الحكومة المكلفة للأسرة وقضايا المرأة،** العدد1، مارس 2004.
2. فاطمة بن حمودة، رتيبة طايبي: **الملتقى الوطني الأول تمكين المرأة وأثاره على التنمية الاقتصادية،** جامعة البليدة،(د ت).
3. المجلس القومي للمرأة :**التقرير الوطني لجمهورية مصر العربية بيكين +20**، ميو 2014.
4. المرأة والسلم الأهلي، **المؤتمر الدولي السابع مركز جيل البحث العلمي طرابلس،** 19-21 مارس 2015.
5. **وزارة المجاهدين كفاح المرأة الجزائرية دراسات وبحوث،** الملتقى الوطني حول المرأة، منشورات المركز الوطني لدراسات والبحوث في الحركات الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، ط2، 1954.

المواقع :

1. أحمد زايد، سعاد عثمان: المرأة و قضايا المجتمع 2019-12-7. http :www.Kateb araba .com.
2. فؤاد عبد الكريم، عمل المرأة رؤية شرعية، موقع صيد الفؤاد 2005، الموقع .http:www.saladin condultele:18-01-2020.
3. محمد علي البار: قضايا المرأة المعاصرة، موقع المنبر، عمل المرأة .net http:www.almiarleur
4. نهى قاطرجي: معاناة ربة الأسرة العاملة 200

http : www .ousra , org consultele 12-2- 2020.

مراجع بالأجنبية:

1. Bebel , a, society of the future, Mado,1996.
2. E enquête Emploi auprès des Ménages , office nationale statiques , n 170, 2010.
3. Robinson, E, the Economics ,of Education london , Macmillan 1995.
4. spiegel , the or and problème of steti tics ,the nor,2002.

الملاحق

الاستمارة المفترضة

للبحث الميداني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

استمارة بحث حول:

المشكلات الاجتماعية والمهنية المرأة العاملة فى الفضاءات التجارية

اعداد :
بوجنانة آمنة

تحت اشراف:
د. ع ع جاهمي

السنة الجامعية
2019 - 2020

ملاحظة :

"إن المعلومات التي ستدلون بها تبقى سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي "

المحور الأول : البيانات الأولية

1/ السن : أقل من 18 ☐ 18-25 ☐ 26-30 ☐

2 / المستوى التعليمي:

ابتدائي ☐ ثانوي ☐

متوسط ☐ جامعي ☐

3/ الحالة المدنية :

عزباء ☐ متزوجة ☐ مطلقة أو أرملة ☐

4/ مستوى الاقتصادي للأسرة:

ضعيف جدا ☐ ضعيف ☐ متوسط ☐

5/ دوافع الالتحاق بالعمل:

الحاجة المادية ☐ استغلال وقت الفراغ ☐ إثبات الذات ☐

المحور الثاني : بيانات متعلقة بالمشكلات الاجتماعية

6/ هل التحقت بالعمل برضي من الأسرة ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بـ (لا):

ما هي الأطراف الرافضة ؟.....

7/ هل تتلقي الدعم من طرف الأسر؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بـ (نعم):

في أي مجال :

أ/ تربية الأطفال ☐ النقل ☐ أخرى ☐

ب/ ما نوعه:

مادي ☐ معنوي ☐

ج/ من الأطراف المدعمة:

الأب والأم ☐ الإخوة ☐ الزوج ☐ آخرين ☐

8/ هل تصادفك مشكلات أسرية أثناء العمل ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بـ (نعم):

أ/ ما طبيعتها ؟.....

ب/ من هم أطرافها ؟.....

ج/ ما مدى تأثيرها؟

لا تؤثر ☐ تؤثر إلى حد ما ☐ تؤثر ☐

9/ ما هي الأطراف التي تلجأ لها عند حدوث مشكلة أسرية ؟

الزملاء ☐ رب العمل ☐ أطراف أخرى من الأسرة ☐

ما هي ؟..... .....

10 / ما هي أكثر المشكلات التي تصادفك في الأسرة .؟

إهمال الأطفال ☐ الشؤون المنزلية ☐ إهمال الزوج ☐

11/هل تستعينين بأطراف خارجية لتأمين شؤون المنزل.؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بـ (نعم):

ا/ ما هي ؟ الأم ☐ الأخت ☐ الجيران ☐ دار الرعاية ☐

ب/ ما مدى مساعدة هذه الأطراف ؟

ضعيفة ☐ حسنة ☐ جيدة ☐

12/ كيف ترين نظرة المجتمع لعملك ؟

نظرة احترام ☐ نظرة عادية ☐ نظرة ازدراء ☐

إذا كان الجواب الأخير:

أ/ ما هي تجليات هذا الازدراء ؟.....

ب/ ما هو الدافع في نظرك ؟ .....

ج/ هل تتأثرين بذلك ؟.....

13/ كيف تقابلين ردود الأفعال السلبية اتجاه عملك.؟

لا مبالاة ☐ الاستهزاء ☐ رد فعل عنيف ☐ أخرى ☐

ما هي؟.....

14/ في رأيك ما مدى تقبل المجتمع لعمل المرأة في هذه الفضاءات ؟

رفض ☐ رفض إلى حد ما ☐ قبول ☐

إذا كان الجواب بـ (رفض):

لماذا ؟.....

15/ ما هي اقتراحاتك لضمان القبول الاجتماعي لعمل المرأة في هذه الفضاءات ؟

.....

المحور الثالث : مشكلات مهنية

16/ نوع علاقة العمل : دائمة ☐ مؤقتة ☐

17/ توقيت العمل : يومي ☐ صباحي ☐ مسائي ☐

18/ سعات العمل : أقل من 6سا ☐ 7 -8سا ☐ أكثر من 8سا ☐

19/ هل أن مهمتك محدودة ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجوب بـ (لا) :

وضح أكثر .....

20/هل تعترضك مشاكل في العمل ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بـ (نعم) :

أ/ مع من : رب العمل ☐ الزملاء ☐ الزبائن ☐

ب/ ما طبيعة هذه المشاكل ؟

مشكل خاص بالعمل ذاته ☐ مشكل علائقي ☐

21/ هل يتناسب العمل مع الأجر الذي تحصلين عليه.؟

نعم ☐ لا ☐

22/ هل تحصلين على خدمات اجتماعية؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بـ (نعم) :

ما نوعها ؟.....

23/ هل تعاملين باحترام في العمل ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بـ (لا):

ما هي الأطراف المعنية بذلك ؟.....

24/ ما نوع المشكلات التي تعترضك مع المسؤولين ؟

الوقت ☐ ضغط العمل ☐ التحرش ☐ أخرى ☐

أذكرها؟.....

25/ ما نوع المشكلات التي تعترضك مع الزملاء ؟

الغيرة ☐ تقسيم الأعباء ☐ التحرش ☐ أخرى ☐

ماهي؟.....

26/ ما نوع المشكلات التي تعترضك مع الزبائن ؟

كثرة طلباته ☐ الاستهزاء ☐ التحرش ☐ أخرى ☐

ما هي؟ .....

27/ ما هي أنسب الطرق لمواجهة هذه المشاكل؟

الصبر ☐ المواجهة ☐ الاستعانة بأطراف أخرى ☐

إذا كان الجواب الثالث اشرح ذلك ؟ .....

<u>المحور الرابع: البيانات الختامية :</u>

28/ هل أنت راضية عن عملك

نعم ☐ لا ☐ إلى حد ما ☐

29/ لو تجدين عمل أخر هل تتركين هذا العمل ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بـ (نعم):

ما هي العوامل التي تدفعك لذلك أكثر؟

.....

30/ ما هي أكثر المشكلات التي تصادف المرأة في هذه الفضاءات؟